



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسـكرة*

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قطب شتمه –

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

اتفاقيـة أوسلو 1993 وأثرها على القضيـة الفلسطينيـة

مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصّص تـّاريخ معاصر

إعداد الطالبة :

سميرة بوذيبة

إشراف الأستاذ :

ابرير حمودي

السنـة الجامعية : 2013 م – 2014 م


بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في

عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

بكلمات مكسورة وبمفردات عصية على القلم أمام تعطل لغة الكلام

يا عزيزا ذهبت وتركتنا

وحلقت بعيدا عن أرضنا

عيوننا أمطرتك دموعا

..لن ننساك طالما

بقى نبض في قلوبنا

..ربنا ..هذا قدرنا

.. فاغفر لآخانا رشاد لطرش

وانر قبره نورا ياربنا

فقيدنا

.....سيظل ..

شكــر وتقديــر

الحمد لله الذي وفقني وأعانني، فهو الذي بيده العون ومنه التوفيق. وبعد:

اعترافا بالفضل لأهله واستجابة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الجليل إبرير حمودي الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وما بذله من جهد.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة في قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر بسكرة كل باسمه على ما قدموه لي من توجيهات ونصائح، وأخص بالذكر الدكتور ميسوم بالقاسم، والاستاذة شلبي شهرزاد.

كذلك الشكر موصول أيضا للأخ مبارك ذراع.

والشكر أيضا لإخوتي وأخواتي على كل الدعم والمساندة.

وأتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي نصحا أسهم في إتمام هذه الدراسة.

منذ اللحظة التي نشأ فيها الكيان الصهيوني بدأت المساعي الدولية لإيجاد تسوية سياسية للصراع العربي (الإسرائيلي)، فطرحت العديد من مشاريع السلام، كان بعضها ينطلق من رغبة حقيقية وجادة في تحقيق سلام عادل يستند إلى القرارات الدولية، ومع ذلك لم يحظ أي من تلك المشاريع بقبول أو تأييد الأطراف المعنية، لأن جل المشاريع حملت رؤية قائمة على تحقيق مكاسب وتنازلات للطرف (الإسرائيلي)، فالمشاريع الدولية ترفضها (إسرائيل) والمقترحات (الإسرائيلية) يرفضها الفلسطينيون والعرب.

ومع بداية التسعينات دخلت القضية الفلسطينية منعطفا حاسما في ظل معطيات عديدة داخلية وإقليمية ودولية، فبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الأحادية القطبية، بالإضافة إلى التغييرات التي مست النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية، وما ترتب عنها من تعقيدات واهتزازات في النظام العربي، وفشله في الاحتفاظ بدوره الإقليمي تجاه القضايا المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، التي تراجعت على سلم الأولويات العربية والدولية، في ضوء هذه الظروف وجد الفلسطينيون أنفسهم مجبرون على البحث عن قنوات خاصة لإجراء مفاوضات مع (الإسرائيليين) توصلهم إلى تسوية سلمية للصراع، وفي إطار هذه المفاوضات فتحت قناة تفاوض سرية بأوسلو عاصمة النرويج، تم التوصل من خلالها إلى توقيع اتفاقية أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر 1993. هذه الاتفاقية التي أثارت جدلا واسعا عربيا ودوليا، و بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، حول الجدوى من هذه الاتفاقية ومدى استجابتها لتطلعات الشعب الفلسطيني، في استرداد حقوقه المغتصبة وإقامة دولته المستقلة،وقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه الاتفاقية وتبعاتها على القضية الفلسطينية .

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات نذكر منها :

- ✓ أن الاتفاقية شكلت تحولا جذريا في جوهر الصراع(الإسرائيلي) الفلسطيني، والذي ترك آثارا لاتزال باقية إلى يومنا هذا.
- ✓ ان الاتفاقية بنيت لتطبق على مرحلتين تقرر(إسرائيل) على ضوئها مدها أو حصرها أو إعادة التفاوض عليها.

✓ أنها جاءت في ظل نظام عالمي جديد، غيب فيه دورالأمم المتحدة، في إدارة عملية التسوية للصراع العربي- (الإسرائيلي).

دواعي اختيار الموضوع :

من الأسباب التي دفعتني لإختيار هذا الموضوع:

- أن هذه الاتفاقية أثارت جدلا واسعا حول محتواها، وردود الافعال حولها وكذا إنعكاساتها على الساحة الفلسطينية والعربية.

- أنها مثلت نقطة تحول كبير في طبيعة العلاقات الفلسطينية- (الإسرائيلية) والتي مهدت لتنازلات عدة.

- أن أغلب الدراسات تناولت هذا الموضوع بطريقة سياسية، رغم أنه يصلح لتناوله من جانب تاريخي.

إشكالية البحث :

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة توضيح الجدل القائم حول الجدوى من اتفاقية أوسلو 1993 وأهميتها للقضية الفلسطينية و ما آلت إليه الاوضاع على أرض الواقع بعد التوقيع عليها، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أثرت اتفاقية أوسلو على مسار القضية الفلسطينية؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم صياغة جملة من التساؤلات:

1- ما هي مشاريع التسوية التي سبقت اتفاقية أوسلو؟
2- ما هي العوامل التي دفعت الطرفين الى الاتجاه نحو التسوية ؟ وعقد الاتفاقية ؟
3- ما مضمون الاتفاقية وكيف كانت ردود الفعل ازاءها؟
4- كيف أثرت الاتفاقية على مسار القضية الفلسطينية؟

مضمون البحث:

ضمت الدراسة مقدمة و ثلاثة فصول إضافة إلى الفصل التمهيدي وخاتمة متبوعة بملاحق وخرائط.

ففي الفصل التمهيدي: تم الحديث فيه عن مبادرات السلام التي سبقت اتفاقية أوسلو من 1978 إلى 1991 والمتمثلة في اتفاقية كامب ديفيد و مبادرة السلام الفلسطينية، ومبادرة إسحاق شامير للحكم الذاتي، ومؤتمر مدريد للسلام ،لإعطاء صورة عن هذه المشاريع.

أما الفصل الأول: الذي اندرج تحت عنوان عوامل الاتجاه نحو التسوية وعقد الاتفاق الفلسطيني-(الإسرائيلي)، ضم المبحث الأول العوامل الداخلية الخاصة بأطراف النزاع المتمثلة في الانتفاضة وظهور تيار المقاومة الإسلامية الخاصة بالجانب الفلسطيني، أما عن الطرف (الإسرائيلي) فالمتمثلة في العوامل الاقتصادية وتصاعد المعارضة السياسية لحزب العمل، و المبحث الثاني تضمن العوامل الإقليمية والمتمثلة في فك الأردن الارتباط مع الضفة الغربية، وحرب الخليج الثانية، أما المبحث الثالث فخصصته للعوامل الدولية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي ، وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط.

أما الفصل الثاني: الذي اندرج تحت عنوان اتفاقية أوسلو 1993 قراءة في المضامين، ضم المبحث الأول إطار ومسار مفاوضات أوسلو بالحديث عن جولات المفاوضات السرية بين الجانبين وصولا إلى الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)، أما المبحث الثاني تضمن عقد الاتفاقية وقراءة في المحتوى، وفي المبحث الثالث إحتوى على المواقف التي أفرزتها الاتفاقية سواء المؤيدة أو المعارضة من الجانب الفلسطيني و(الإسرائيل) بالإضافة إلى الموقفين العربي والدولي من الاتفاقية.

أما الفصل الثالث: بعنوان آثار اتفاقية أوسلو على القضية الفلسطينية فضم المبحث الأول النتائج على المستوى السياسي من خلال طرح العديد من المشاريع في إطار نقل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية المترتبة على اتفاقية أوسلو وقضايا الحل النهائي، وتطرق المبحث الثاني للآثار الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تدمير البنية التحية والتركيبة الاجتماعية للشعب الفلسطيني ، وفي المبحث الثالث تناولنا الآثار الأمنية والتي تمثلت في استخدام (إسرائيل) كافة الوسائل العسكرية للقضاء على الشعب الفلسطيني.

وختمنا بحثنا بخاتمة ضمناها أهم النتائج وأرفقنا هذه الدراسة بمجموعة من الملاحق المهمة التي تخدم الموضوع.

دراسة المصادر والمراجع :

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تفاوتت في إفادتنا والتي نذكر منها:

– طريق أوسلو لمحمود عباس تناول فيه تفاصيل المفاوضات يوما بيوم ، باعتباره راعي المحادثات ومتابعها والمحافظ على سريتها، وأخيرا موقع الاتفاق الذي نجم عنها.

– المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء لأوري سابير ترجمة بدر عقلي، عرض فيه تفاصيلا لمفاوضات التي قادت إلى اتفاق أوسلو باعتباره كبير المفاوضين (الإسرائيليين) في أوسلو.

– قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو) تناول فيه الظروف والأوضاع الدولية والإقليمية والفلسطينية و(الإسرائيلية) التي مهدت الطريق إلى أوسلو وقصة الاتفاق السري.

– المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة – أريحا لطاهر شاش تناول فيه سرد تطور النزاع العربي (الإسرائيلي) كما تضمن تحليلا لإعلان المبادئ.

المنهج المتبع :

أما المنهج الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، من أجل ترتيب الاحداث وسردها وتوصيف متسلسل لمجريات الاتفاقية، والوقوف على العوامل التي ساهمت في إبرام هذه الاتفاقية والنتائج المترتبة عليها.

أهمية الدراسة :

- ✓ رصد طبيعة الوقائع والظروف التي دفعت الطرفين الفلسطيني و(الإسرائيلي) إلى الاتجاه نحو التسوية؟
- ✓ رصد تطور المفاوضات الفلسطينية–(الإسرائيلية) ؟
- ✓ تحليل معطيات ومخرجات اتفاقية أوسلو، وتقويم النتائج لتحديد أثر وتداعيات الاتفاقية على مسار القضية الفلسطينية ؟

صعوبات البحث:

وكأي بحث ودراسة واجهتنا عراقيل وصعوبات خلال دراستنا لهذا الموضوع نذكر منها:

- نقص وقلة المراجع بالمكتبة الجامعية وبالمكتبات القريبة مما اضطرنا إلى التنقل لتحصيلها.
- صعوبة تناول هذا الموضوع نظرا لتشعبه واعتماده على الجانب القانوني.

الفصل التمهيدي : مبادرات السلام التي سبقت اتفاقية أوسلو من1978 إلى 1991 .

تمهيد

المبحث الأول : اتفاقية كامب ديفيد 1978

المبحث الثاني: مبادرة السلام الفلسطينية (مشروع عرفات) 1988

المبحث الثالث : مبادرة إسحاق شامير للحكم الذاتي 1989 .

المبحث الرابع : مؤتمر مدريد للسلام 1991

خلاصة

تمهيد :

منذ أن بدأ الحديث عن تسوية للصراع العربي (الإسرائيلي) بدأ التفكير الصهيوني يتجه نحو تجزئة الصراع وتحويله إلى صراعات قطرية بين (إسرائيل)، وبين كل دولة من دول الطوق العربي كلا على حدى. بدأت المساعي الدولية لحل هذا الصراع بعد حرب 1948 مباشرة، حيث تم طرحت العيد من مبادرات السلام لإيجاد مخرج لهذا الصراع، إلا أن جل هذه المشاريع اعتمد على الأساليب الاقتصادية، واعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين تحل على أساس إدماجهم في الدول المجاورة، أما المشاريع التي تلت حرب حزيران 1967، فقد استندت إلى قرار مجلس الأمن 242 الذي مثل مشروعا دوليا للسلام، والأساس الذي بنيت عليه أغلب الطروحات والمبادرات، ثم بدأ بعد حرب 1973 طرح عدة مشاريع عربية ودولية للتسوية السلمية للصراع العربي (الإسرائيلي)، لكنها على اختلاف درجات قبولها عربيا ودوليا، لم ترق إلى الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني متمثلا في الدولة المستقلة وحق العودة ...إلخ .

ثم حدثت نقلة نوعية بعد نهاية الحرب الباردة وانهيارالاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، بالإضافة إلى التغيرات التي مست النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية، أدخلت العرب منعطفا حاسما وخطيرا انعكس سلبا على القضية الفلسطينية، وقد وجدت الولايات المتحد الفرصة مواتية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بشكل يخدم مصالحها ومصالح حليفتها (إسرائيل)، بانفرادها بالبحث عن حل للصراع العربي (الإسرائيلي).

المبحث الأول :اتفاقية كامب ديفيد 1978

قام الرئيس المصري أنور السادات*بزيارة مفاجئة إلى (إسرائيل) في نوفمبر عام 1977، وألقى خطابا في الكنيست (الإسرائيلي) و دعا إلى تسوية سلمية، وبدأت بعد ذلك لأول مرة مفاوضات مصرية(إسرائيلية) مباشرة وعلنية، نتج عنها توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978 بين مصر ويمثلها السادات و(إسرائيل) ويمثلها مناحيم بيغين ** بشهادة الرئيس الامريكي جيمي كارتر***.[1]

وهذه الاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين، الأولى تتناول أسس علاقة الكيان (الإسرائيلي)، مع الدول العربية ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، وأما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني، وجاء في بنود الاتفاقية ما يتعلق بالقضية الفلسطينية :

1 – سوف تتفق مصر والأردن و(إسرائيل) على إنشاء وانتخاب سلطة حكم ذاتي في الضفة والقطاع، وتحدد مسؤوليتها بالمفاوضات التي سيدعى لها الفلسطينيون من تلك المناطق أو فلسطينيون آخرون.

2 – تستند المفاوضات إلى جميع أحكام ومبادئ قرار مجلس الأمن 242 .

3 – إعادة انتشار القوات (الإسرائيلية) وبقائها في مواقع أمنية معينة، وتشكل قوة أمنية محلية قد مواطنين أردنيين، و تسيير قوات أمن أردنية و(إسرائيلية) مشتركة وتشكيل مركز مراقبة لأمن الحدود [2] .

4 – انسحاب الحكم العسكري وإدارته المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي.

5 – تبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس، عند إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية، وستجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع.

---

* أنور السادات:(1919–1980) سياسي وعسكري مصري، إشترك في ثورة 1952، ورئيسا للجمهورية عام 1970، بعد وفاة جمال عبد الناصر، قاد مع سوريا حرب 1973 ضد (إسرائيل). ينظر: **أحمد الزغيبي**، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها (ط1؛ الرياض: مكتبة العبيكان، 1998)، ج 3 ، ص 459.

** ميناحيم بيغين: (1913–1992) من مواليد روسيا البيضاء، انظم إلى منظمة الأرجون الصهيونية وهي منظمة متشددة ، ثم رئيسا للوزراء ما بين 1977– 1983، استقال من منصبه عام 1983. ينظر: **أحمد الزغيبي**، المرجع السابق، ص 460.

*** جمي كارتر: ولد سنة 1924 في ولاية جورجينا ثم حاكمها سنة 1968، ثم رئيسا للولايات المتحدة من 1976– 1980 عن الحزب الديمقراطي، حاز على جائزة نوبل للسلام في 1979. ينظر: **عبد الوهاب الكيلاني**، موسوعة السياسية (لبنان :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1999)،ج5، ص 22 .

[1] : **أحمد وافي**، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1990)، ص 116.

[2] : **محسن محمد صالح** ، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (الأردن: دار الفرقان ، 2004)، ص 266 .

6 – خلال الفترة الانتقالية ستتشكل لجنة من ممثلين عن مصر والأردن و(إسرائيل) وسلطة الحكم الذاتي، للبحث في مصير الفلسطينيين الذين نزحوا من الضفة والقطاع عام 1967 [1] .

❖**ردود الفعل العربية والدولية على اتفاقية كامب ديفيد :**

❶**منظمةالتحريرالفلسطينية:** أصدرت بيانا أدانت فيه هذه الاتفاقية، لأنها تجاوزتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين ، وتجاهلت حقهم في تقرير مصيرهم.

❷**المواقف العربية:** تباين بين مؤيد ومعارض فظهر ما يعرف بجبهة الصمود والتصدي وتضم العراق، سوريا، الجزائر، اليمن الجنوبية، ليبيا، واعتبروا ذلك خيانة وقرروا مقاطعة النظام الساسي المصري، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس، أما الأردن ودول الخليج رفضوا هذه الاتفاقية وهناك من تعاطفت معها كالمغرب،ا لسودان ، وسلطنة عمان[2].

❸**موقف الاتحاد السوفياتي:** بعدالإعلان عن الاتفاقية تصاعدت الانتقادات السوفياتية للسياسية الأمريكية، في المنطقة العربية لأنها هي التي دفعت السادات لإبرام تلك الاتفاقية.

❹**موقف المجموعة الاوربية:** أبدت تحفظها على المعاهدة المرية، لأنها لا تشكل حلا شاملا للصراع، واعتبرت المضي بإقامة المستوطنات بمثابة إعادة للسلم المنشود[3].

المبحث الثاني: مبادرة السلام الفلسطينية (مشروع عرفات) 1988 .

لقد أخذت القضية الفلسطينية أبعادا هامة وخطيرة، منذ اندلاع الانتفاضة عام 1987، والتي أخذت شكل الثورة الشعبية ضد قوات الاحتلال، وفي الواقع أن تلك الانتفاضة أعطت قوة دفع قوية وفاعلة لوضع

---

[1]: **Jan Mezger,Martin Orth,Christian Sterzing**,This land is our land the West Bank under Israeli occupation,Zed press,London first publhshed 1983 p 207.

[2]: **محمود رياض**، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948–1978 (ط2؛ لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص 570.

[3]: **عدنان السيد حسين**، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات والمعاهدات المصرية الإسرائيلية (ط1؛ لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1998)، ص 45.

القضية الفلسطينية من أولوية اهتمامات الأطراف المعنيين بالقضية وكذلك الرأي العالمي.وأعطت تلك الانتفاضة القيادة حافزا قويا[1]، فبادرت منظمة التحرير* إلى استثمارها سياسيا فشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع تحركها السياسي، ولق استفادت المنظمة من قرار الأردن فك ارتباطه إداريا وقانونيا بالضفة[2]، فانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988 في دورته 19 بالجزائر، حيث وضع برنامجا وفق نصائح الدول الصديقة ، وتضمن هذا البرنامج رؤية فلسطينية جديدة أملا في أن يجعل هذا الطرح المنظمة طرفا مقبولا في الساحة الدولية، تمهيدا لدخولها في أية مبادرة لتسوية الصراع العربي – (الإسرائيلي)[3].

وبناء على ذلك اعترفت المنظمة لأول مرة بقرارالتقسيم 181(ينظر الملحق رقم 01) ،ودعت إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بإشراف الأمم المتحدة، تشارك فيه الدول الكبرى وجمع أطراف الصراع، بما فيها منظمة التحريرعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242و 338 (ينظر الملحقين رقم 02 و03) والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره[4]، والانسحاب من الأراضي المحتلة، ووضع الضفة والقطاع تحت إشراف أممي لفترة محدودة ، حتى يتهيأ المناخ المناسب للدولة الفلسطينية القادمة من ممارسة سلطاتها على أرض الواقع[5].

ومهما يكن فإن هذه المبادرة قد نجحت في إعادة تفعيل دور الولايات المتحدة في المشهد السياسي الفلسطيني، حيث نشأت اتصالات غير معلنة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، ولعبت السويد دورا مهما في ترتيب عدة لقاءات بين القادة الفلسطينية وعدد من الشخصيات اليهودية الأمريكية، أثمرت تلك

---

[1]: **عمرعزالرجال**، <<القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير>>، مجلة السياسة الدولية، مجلد30، العدد99، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (جانفي 1990)، ص 173.

* منظمة التحرير الفلسطينية: تم الإعلان عن تشكيلها أثناء انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في 18 ماي 1964 في القدس، وانتخاب أحمد الشقيري رئيس للجنة التنفيذية، وهي التي تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين ، وتنظيمهم والنطق باسمهم. ينظر: **خليل حسين**، التاريخ السياسي للوطن العربي (ط1؛ لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2012)، ص 535 – 536 .

[2] : **محسن محمد صالح** ، دراسات منهجية، المرجع السابق، ص 272.

[3] : **طاهر شاش**، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة – أريحا (ط1؛القاهرة: دار الشروق، 1995)، ص 190 .

[4]: **أهرون بريغمان**، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة سالم سليمان العيسى(سوريا: الأوائل للنشر ، 2004) ، ص 233 .

[5] : **عمر عز الرجال**، المرجع السابق ، ص173 .

الجهود على صفقة سياسية، تقوم على اعتراف المنظمة (بإسرائيل) وبقراري 242 و338، كأساس لتسوية سياسية، وتتعهد بنبذ الإرهاب مقابل أن تبدي الولايات المتحدة استعدادها لإجراء حوار مع منظمة التحرير[1].

❖مواقف الأطراف المختلفة من المبادرة

❶**الموقف الفلسطيني:** انقسم الموقف الفلسطيني بين مؤيد ومعارض لهذه المبادرة ، ومن القوى المؤيدة الفصائل التي شارك في الاجتماعات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر بالجزائر، والمتمثلة في حركة فتح والجبهة الشعبية لتحري فلسطين، والجبهة الديمقراطية ، أما بالنسبة للقوى المعارضة ممثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي[2].

❷**الموقف (الإسرائيلي):** فقد رفض هذه المبادرة واعتبرها تكتيكا سياسيا من قبل المنظمة، ورفض تقديم تلك المبادرة إلى الأمم المتحدة[3].

❸**الموقف الأمريكي:** أكدت الإدارة الأمريكية أن اعتراف المنظمة بالقرارات الدولية يعد خطوة إيجابية وتقدما نحو السلام.

❹**موقف الاتحاد السوفياتي و المجموعة الأوربية :** فقد دعموا المشروع واعتبروه خطوة جيدة نحو السلام، خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه عرفات أمام الجمعية العامة بجنيف[4].

المبحث الثالث : مبادرة إسحاق شامير للحكم الذاتي 1989

---

(1) : **عصام الدين فرج** ،منظمة التحرير الفلسطينية 1964– 1993 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر ، 1998)، ص216 .

(2) : **محسن محمد صالح**، دراسات منهجية، المرجع السابق، ص 273 .

(3) : **وليام كوانت**، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1994)، ص 315 .

(4) : **عثمان العثمان**، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للنشر ، 2003)، ص 112.

عجزت القوة (الإسرائيلية) عن إخماد الانتفاضة، فأيقن قادة الكيان الصهيوني أن الحل العسكري لن يخمدها، وأنه لا بد من حل سياسي عاجل قبل أن يستفحل الخطر، وهو ما دفع رجال الأحزاب والتجمعات السياسية والمفكرين إلى التفكير لإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية والصراع العربي (الإسرائيلي)، وراجع الكثير منهم أفكارهم وبدا أن رياح التغيير قد بلغت الكيان الصهيوني، ووجد إسحاق شامير * نفسه مضطرا إلى أن يقدم مشروع الحكم الذاتي ** للتسوية، خاصة بعد المبادرة التي طرحها رئيس المنظمة الفلسطينية عرفات،[1] التي استند فيها إلى القرارات الدولية (181 – 242 – 338)، التي تضمن حق العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، لإخراج حكومته من زاوية الحرج السياسي والعزلة الدولية .

وتتكون المبادرة (الإسرائيلية) من عشرين نقطة من أبرزها :

❶ أن تجري انتخابات إقليمية في الأراضي المحتلة، بالضفة والقطاع التي ستقسم لهذا الغرض إلى عشرة دوائر انتخابية.

❷ أن يتفاوض الفلسطينيين الذين سيتم انتخابهم، مع الحكومة (الإسرائيلية) حول الحكم الذاتي.

❹ بعدإقرارالحكم الذاتي بثلاثة أعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة(الإسرائيلية) تقديم المقترحات التي يرونها[2].

❺ أن تتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة، وإنهاء حالة الحرب بين (إسرائيل) والدول العربية المجاورة لها.

❻ لا يمكن إشراك فلسطينيي الخارج في الانتخابات بالضفة والقطاع ومن ثمة في المفاوضات التي ستجري مع الحكومة (الإسرائيلية).

---

*إسحاق شامير: أحد مؤسسي الكيان الصهيوني ، وتولى رئاسة الحكومة (الإسرائيلية) لمرتين وقيادة حزب حيروت 1983 إلى 1992 ، وتولى منصب نائب رئيس الوزراء ما بين 1984 إلى 1988 . ينظر : **كولن شيندلر**، إسرائيل والليكود ، ترجمة محمد النجار(القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص 289 – 290 .

** المقصود بمصطلح الحكم الذاتي : هو من يحكم إقليم معين بنفسه وهولا يرقى إلى مستوى الاستقلال الذي تمارس فيه الدولة كامل اختصاصاتها السياسية ، وذلك أن الصلاحيات التي تتمتع بها سلطة الحكم الذاتي ، لا تتجاوز بعض الاختصاصات ذات العلاقة بإدارة وتسيير شئون الحياة اليومية للمواطنين ، ومصطلح الحكم الذاتي جاء في اتفاقية كامب ديفيد 1978 ومشروع ريغن 1977 . ينظر : **حسين حنفي عمر**، حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية (ط1؛ القاهرة : دار النهضة العربية ، 2005)، ص 337 .

(1) : **طاهر شاش**، المواجهة والسلام، المرجع السابق، ص 193 .

(2) : **نايف حواتمه**، أوسلو والسلام الاخر المتوازن(سوريا : الأهالي للطباعة والنشر، 1998)، ص 43-44 .

❼رفض قيام دولة فلسطينية أو إجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير[1] .

ولم تكن لدى شامير أية نية في تقديم تنازلات للفلسطينيين من خلال هاته المبادرة التي طرحها، ولكنه أراد من خلالها إخماد بعض الظواهر التي كانت تقلق الكيان الصهيوني كالانتفاضة، التي شوهت سورتهم أما الرأي العالمي والخسائر المادية التي تكبدها[2].

❖ **ولقد أثارت مبادرة شامير ردود فعل عديدة**

❶ **منظمة التحرير الفلسطينية:** عارضت المنظمة هذه المبادرة، واعتبرتها مراوغة تستهدف إخراج (إسرائيل) من عزلتها السياسية، وتحسين سورتها أمام الرأي العالمي والالتفاف حول الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة وإيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير .

❷**الموقف العربي:** رفض العرب المشروع ووصفوه بأنه خديعة كبرى، وترمي من وراء ذلك إلى تجميد كل خيارات السلام .

❸ **موقف الاتحادالسوفياتي:** رأى بأنها غير مقبولة لأنها تستهدف إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية السلام في الشرق الأوسط[3].

❹ **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** رحبت باقتراح شامير الذي يدعوا فيه إلى إجراء انتخابات في الضفة والقطاع، إلا أنها اعترضت على فكرة إقامة دولة فلسطينية، حيث وجه الرئيس الأمريكي إلى القادة العرب المجتمعين في قمة كازا بلانكا رسالة، ودعاهم إلى قبول مبادرة شامير، التي تدعوا إلى إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة[4].

المبحث الرابع : مؤتمر مدريد للسلام 1991

[1] : **سليمان ميخائيل**، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996)، ص 279 .

[2]: **حازم محمد عطوة زعرب** ،مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية (رسالة ماجستير منشورة)، قسم التاريخ ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2011، ص 24 .

[3] : **سميح المعايطة**، التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي (الأردن: دار البشير للنشر ، 1993)، ص 165 .

[4] : **عمر عز الرجال** ، المرجع السابق ، ص 174 – 175 .

في ظل المناخ السياسي الجديد، الممثل في نظام دولي جديد انفردت فيه الولايات المتحدة بقيادة العالم وجد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب *، أنه من المناسب أن يتوجه إلى الشرق الأوسط من أجل تأكيد مصداقية الولايات المتحدة، التي سارعت إلى تنفيذ القرارات الخاصة بغزو الكويت، لذلك بادر إلى العمل على تنفيذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط .

اختار رئيس الولايات المتحدة يوم 06 مارس 1991 كتوقيت لإطلاق مبادرته أمام الكونغرس الأمريكي، حيث أعلن أن الولايات المتحدة عازمة على إيجاد تسوية للصراع التقليدي في الشرق الاوسط، ودعم هذا الحديث بشيء عملي، و أنه سوف يرسل وزير خارجيته جيمس بيكر** للمنطقة لوضع خطط تسوية وتهيئة الأجواء للمفاوضات ، واستندت في ذلك على المرتكزات التالية :

❶ قراري مجلس الأمن 242 و 338 .

❷ مبدأ الأرض مقابل السلام مراعاة أمن (إسرائيل) والاعتراف به.

❸ الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين[1] .

رحب الاتحاد السوفياتي بالمبادرة الأمريكية، وراح يسعى جاهدا مع الإدارة الأمريكية لتأمين مشاركته في عملية السلام، وقد وافق الأمريكيون في منح السوفيات فرصة المشاركة في هدا المؤتمر، كراعي رسمي له مقابل إعادة علاقاته مع (إسرائيل)، والسماح لليهود الروس بالهجرة إلى فلسطين، ووظفوا خبراتهم وعلاقاتهم الإقليمية والدولية لإنجاح المبادرة الأمريكية[2].

أما دول الاتحاد الأوربي فقد رحبت بالمبادرة انطلاقا من قناعاتها، أن استقرارالمنطقة يوفر لها مناخا سياسيا يساعدها على توسيع شبكة مصالحها الاقتصادية والتجارية مع كل دول المنطقة، وحاولت الحصول على موقع فاعل في مؤتمر السلام، إلا أن مساعيهم فشلت لتعنت الإدارة الأمريكية في التفرد بقيادة المؤتمر،

* جورج بوش الأب: عمل كمدير لوكالة المخابرات الأمريكية، وكسفير لدى الأمم المتحدة، ونائب لرئيس الجمهورية في عهد رونالد ريغان، ورئيسا للحزب الجمهوري، ثم رئيسا للولايات المتحدة 1988 . ينظر: **وليام كوانت**، المرجع السابق، ص361 .

** جيمس بيكر: عمل رئيسا لهيئة موظفي البيت الأبيض، ووزيرا للخزانة، ثم مديرا لحملة بوش 1988، ثم وزيرا للخارجية في عهد بوش الأب. ينظر: **وليام كوانت**، المرجع السابق، ص 362 .

[1] : **نخبة من المتخصصين**، فلسطين والقضية الفلسطينية (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق ، 2005)، ص 501 .

[2] : المرجع نفسه ، ص 502 .

خاصة بعد رفض (الإسرائيليين) أية دور للاتحاد الأوربي، وعلى الرغم من ذلك قبلت دول الاتحاد المشاركة فيه ضمن الحدود المسموح بها، وعلى أمل تحسين موقفها وتعزيز نفوذها في مؤتمر السلام.

أما بالنسبة لمواقف أطراف الصراع العربية، من المبادرة الأمريكية فقد وافقت كل من سوريا ولبنان والأردن عليها خاصة بعد تلقيها رسائل تطمينات من الإدارة الأمريكية، كما حصلت منظمة التحرير الفلسطينية أيضا على رسالة تطمينات[1].

أما الموقف (الإسرائيلي) تجاه المبادرة فقد اتسم بكثير من الفتور والبرود، لأنها أرادت الحصول مسبقا على ثمن قبول المشاركة في مؤتمر السلام، وبالفعل فقد نالوا ما يريدونه في رسالة التطمينات التي قدمت لهم من طرف الإدارة الأمريكية ، أفتتح مؤتمر السلام في مدريد يوم 30 أكتوبر 1991 و كان المرسوم لهذا المؤتمر ثلاث مراحل[2] :

❶ **إفتاح المؤتمر:** عقد مؤتمر أولي للسلام لافتتاح مسارين تفاوضيين متوازيين، مسار المفاوضات الثنائية، ومسار المفاوضات المتعددة.

❷ **المسار التفاوضي الثنائي:** وذلك لحل مشاكل الماضي، فالمفاوضات بين (الإسرائيل) والفلسطينيين مبنية على مرحلتين : خمس سنوات حكم ذاتي انتقالي ، تليها مفاوضات الوضع النهائي.

❸ **المسار التفاوضي المتعدد:** معني ببناء الشرق الأوسط المستقبلي، وبناء الثقة بين الأطراف الإقليمية، فهذه المفاوضات مركزة على قضايا الماء و البيئة ، الحد من التسلح ، اللاجئين ، والتنمية الاقتصادية[3].

❖ **مواقف الأطراف المختلفة من مؤتمر مدريد**

❶ **الموقف الفلسطيني:** قاومت منظمة التحرير المؤتمر، ووصفت القيادة الموحدة للانتفاضة في بيان لها،أن المؤتمر يهدف إلى تمرير مخطط التطبيع بين العرب والكيان الصهيوني، وفرض حلول استسلامه قائمة في جوهرها على حكم ذاتي بدل إقامة دولة فلسطينية .

---

[1] : **ممدوح نوفل**، الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي مدريد – واشنطن(الأردن: دار الشروق، 1996)، ص 41 – 42.

[2] : **زياد شفقان الضرابعة**، الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق (الأردن : دار الحامد للنشر ،2010)، ص 90 .

[3]: **زهير عبد الهادي**، المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني (الكويت : مكتب الدراسات الاستراتيجية ، 2005)، ص 07 .

❷**الموقف (الإسرائيلي):** إتهم شامير العرب بأنهم السبب وراء تشريد الفلسطينيين عن ديارهم، وأكد بأن الصراع العربي(الإسرائيلي)،صراع وجود قال في خطابه " إن القضية ليست الأراضي وإنما وجودنا ".[1]

❸**الموقف العربي:** رحبت بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لعقد المؤتمر، كما دعم مواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع مع الكيان الصهيوني* والفلسطيني في جميع مراحل عملية السلام، خاصة بعد مخاطبة بيكر الوفود العربية وخاصة الفلسطيني قائلا :" هذا هو أفضل مايمكننا عرضه، وهو أفضل ما نلتموه حتى الآن، وأفضل ما تحصلون عليه"[2].

❹**الموقف السوفياتي:** عبر وزير الخارجية الأمريكي بيكر عن الموقف السوفياتي حيث قال " السوفييت كانوا مبتهجين بكونهم رعاة مشاركين في المؤتمر، إلى حد أنني كنت أملك تفويضا منهم بإجراء الترتيبات اللازمة".

❺**الموقف الأوربي:** جدد ممثل الاتحاد الأوربي بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وحق(إسرائيل) أيضا في العيش بسلام، كما دعا إلى ضرورة وقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام 1967[3].

خلاصة :

على الرغم من حديث بعض المشاريع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، إلا أنها لم تقصد بهذه الحقوق سوى إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فهي ترفض إقامةالدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين ، وترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحق العودة ، كما أغفلت الحديث عن القضايا الجوهرية مثل مستقبل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه ، ولم يضع سقفا زمنيا لحلها ، بل هي مشاريع ضامنة لوجود الكيان الصهيوني وأمنه ، ومشجعة إياه على الاستمرار في سياسته العدوانية التوسعية ، ضاربة بعرض الحائط الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، ومتنكرة لكل المبادئ والأعراف والقوانين الدولية .

[1] : **عثمان العثمان** ، المرجع السابق ، ص 90 – 91 .

* الصهيونية zionism هي كلمة توراتية zion التي تستخدم كمرادف للقدس وأرض (إسرائيل)، وهي إيديولوجية تعبر عن أشواق يهود العالم التي تركزت حول وطنهم (زيون)أي أرض (إسرائيل)، وتبلورت كمشروع سياسي في القرن 19 وظهر جوهرها الصهيونية في إعلان إنشاء دلة ما يسمى (إسرائيل) في 14 ماي 1948. ينظر: **السيد ياسين**، الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية(القاهرة: ميريت للنشر، 2001)، ص 160.

[2] : **جيمس بيكر** ،مذكرات السياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر(ط2، القاهرة : مكتبة مدبولي ،2002)، ص 727 .

[3] : **عثمان العثمان** ، المرجع السابق ، ص 89-90.

الفصل الأول: عوامل الاتجاه نحو التسوية وعقد الاتفاق الفلسطيني– (الإسرائيلي)

تمهيد

المبحث الأول : العوامل الداخلية

المبحث الثاني : العوامل الاقليمية

المبحث الثالث : العوامل الدولية

خلاصة

تمهيد

وصلت عملية السلام العربية (الإسرائيلي) بعد اتفاقية كامب ديفيد إلى طريق مسدود ، خاصة بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين) حيث تجاوز الطرفان الحلول السلمية ودخلوا في صراع مع تفجير الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987 ، فبادرت منظمة التحرير إلى استثمارها سياسيا فشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع تحركها السياسي ، فأيقن قادة الكيان الصهيوني أن الحل العسكري لن يخمدها ، وأنه لا بد من حل سياسي عاجل قبل أن يستفحل الخطر ، ويهدد أمنهم واستقرارهم ، خاصة بعد أن أبدى الرأي العام العالمي تعاطفهم مع الشعب الفلسطيني ، من جراء الاعمال القمعية (الإسرائيلية) التي ارتكبت ضدهم ، كما بدأت مظاهر التذمر تجتاح صفوف قوات الاحتلال و تزداد يوما بعد يوم ، شعر الساسة (الإسرائيليين)بأن الصورة التي حرصوا على نقلها إلى العالم اهتزت.

وقد صاحب هذا الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) متغيرات إقليمية ودولية كحرب الخليج،وانهيار الاتحاد السوفياتي وبروزالأحادية القطبية كان لها تأثير على هذا الصراع، فارتأى أطراف الصراع إلى التغيير من سياستهم، الذي اتبعه لفترة طويلة ومحاولة التعامل مع الوضع الراهن، وعملوا على فك الاحتقان الذي عرفته عملية السلام، ودخلوا في مفاوضات مباشرة بحثا على السلام .

المبحث الأول: العوامل الداخلية

1 – الطرف الفلسطيني

أولا: الانتفاضة الفلسطينية1987: شكلت الانتفاضة تطورا نوعيا في مسار الصرع الفلسطيني الصهيوني، ففي ظل الاحباطات المتتالية التي قادت إليها اتفاقيات كامب ديفيد، تم الاجتياح الصهيوني لدولة لبنان وحصار بيروت ورحيل القوات الفلسطينية، ولم يبق أمام الشعب الفلسطيني خيارا، سوى نقل نضاله الوطني إلى الاراضي المحتلة في مواجهة مباشرة مع الاحتلال.

وهكذا جاءت الانتفاضة لتسدد خطى الثورة ولتنهي فترة التيه الفلسطيني، إذ لم يكن ثمة ما يعوض خروج الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982 إلا دخولها إلى أرض فلسطين. اندلعت الانتفاضة في 09 ديسمبر 1987، انطلاقا من التفاعل والغليان الشعبي الذي تصاعد نتيجة مجموعة من الاحداث والعوامل المتراكمة ومنها [1]:

✱ تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال، نتيجة اتباع العدو الصهيوني سياسة استعمارية تمثلت بما يلي:

1. الضم الأراضي والسيطرة على مصادر المياه من أجل تقويض الأساسي المادي للاقتصاد الوطني الفلسطيني، في المناطق المحتلة ومن أجل زرع هذه الارض بالمستوطنات الاستعمارية الصهيونية.
2. سياسة الدمج الاقتصادي القصري للضفة والقطاع، وما ترتب عليه من تدمير واسع للبنى التقليدي للاقتصاد الوطني وللمجتمع الفلسطيني[2] .

✱ انتقال مركز الثقل في المقاومة الفلسطينية من الخارج إلى الداخل، خاصة بعد الخروج من بيروت 1982، واتبع قادة المنظمة سياسة جديدة تمثلت في:

1. تكثيف وجود الثورة عسكريا وسياسيا وتنظيمها في الداخل.
2. اعتبار الاراضي الفلسطينية المحتلة وجنوب لبان ساحة واحدة متصلة للمقاومة المسلحة[3].

---

[1] :**مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر**، الموسوعة العربية العالمية، المجلد 17 ، ط2 (السعودية ،1999)، ص454.

[2]: **محمد خالد الأزعر**، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة (ط1؛ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1991)، ص 100-101.

[3] : **لطفي الخولي**، الانتفاضة والدولة الفلسطينية (ط2؛ القدس: وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر ،1989)، ص 61.

✱ استيلاء الأحزاب اليمنية على الحكم في اسرائيل منذ 1977، والتي انتهجت سياسة في المناطق المحتلة تتلخص في خلق وقائع على الارض، ترمي إلى جعل الحكم الذاتي الفلسطيني للضفة والقطاع، في ظل السيادة الصهيونية سقفا لأي تسوية محتملة[1] .

وهكذا توفرت كل شروط الانفجار، وكانت الشرارة الأولى التي أشعلت الانتفاضة يوم 09 ديسمبر 1987، هي حادثة صدم شاحنة (إسرائيلية) كبيرة، عمدا بشاحنتين صغيرتين كانتا تقلان عمالا من مخيم جباليا في قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل أربعة منهم وجرح تسعة آخرين، وقد أعقب ذلك حدوث اضطرابات في المخيم، ثم امتدتإلى مخيمات الضفة الغربية[2] .

وتمخض عن الانتفاضة في الاراضي المحتلة، أثارا وتفاعلات سياسية، وتغيرات اجتماعية ونفسية على المستويين الفلسطيني والصهيوني والإقليمي والدولي تمثلت في:

➊الابعاد السياسية للانتفاضة:

- رفع الروح المعنوية الفلسطينية والعربية، وأظهرت تحالفات سياسية وعسكرية بين الفلسطينيين، أسهمت في تحقيق وحدة سياسية تنظيمية واستخدامها كسلاح مباشر ضد الصهاينة.
- سيادة أجواء التعاون بين قادة الانتفاضة داخل الاراضي المحتلة، ومنظمة التحرير، الأمر الذي أسهم في استعادة المنظمة للمبادرة السياسية، وإعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث العربية والدولية[3].
- عملت على تقوية العلاقات السياسية العربية، كما استفادت إعلاميا بتعاطف وسائل الإعلام العالمية، في نقل أحداث الانتفاضة، بإظهار سياسات القمع والعنف والاكراه الصهيوني .
- إحداث إرباكات واضحة بالسياسة الصهيونية وخسائر مادية أدت إلى زيادة المديونية الخارجية للكيان الصهيوني[4].

➋الأبعاد السلمية للإنتفاضة :

---

[1] : **عصام ارشيدات واخرون**، دراسات القضية الفلسطينية (الأردن: دار الكندي، 1992)، ص 84.

[2] : **هنري لورانس**، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الاربد (ط2؛ ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر،1993)، ص 552.

[3] : **خليل حسين**، الجغرافيا السياسية دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراته (لبنان: دار المنهل ،2009)، ص 373- 374 .

[4] : **جان جورج دانيال**، مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط "دراسة توثيقية "(ط2 ؛ لبنان : دار نوبليس،2002)، ج1، ص 67-69 .

- فتحت باب الحوار الفلسطيني الأمريكي، ونشطت الدبلوماسية لتشمل أطراف عديدة لدفع الحوار لتسوية القضية الفلسطينية، وكان لمصر والأردن أثر كبير في الإعداد للحوار.
- فرضت نفسها على هيئة الأمم المتحدة عام 1988، والنظر اليها بعدالة وموضوعية[1].
- نجحت في تحقيق الالتحام بين الداخل والخارج، وأسقطت كل الخيارات الاسرائيلية والامريكية الداعية إلى انفصال قيادات الداخل عن قيادة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد لكل الفلسطينيين[2].

ومهما يكن من أمر فإن الانتفاضة كانت عبارة عن رد فعل جماهيري واسع، ضم الشعب الفلسطيني بجميع قطاعاته، وقياداته وقواه السياسية والاجتماعية، وقد أكدت هذه الانتفاضة حيوية الشعب الفلسطيني، وضرورة التعامل مع قضيته على أسس سياسية من أجل الوصول إلى تسوية، تحقق أهدافه وأمانيه في الحرية والاستقلال وتقريرالمصير.

ثانيا : ظهور تيار المقاومة الإسلامية

بظهور منظمة التحرير الفلسطينية عام 1965 تغيرت العديد من الأمور على الساحة الفلسطينية، فقد سيطرت حركة فتح على هاته المنظمة، وأصبحت تتحكم في جميع المجالات سواء كانت عسكرية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، إلا أن الأمور بدأت تتغير منذ 1988، حيث شهدت الساحة السياسية الفلسطينية ظهور قوى أخرى منافسة لحركة فتح ومن أبرز تلك القوى حركة الجهاد الاسلامي وحركة المقاومة الاسلامية حماس .

❶حركة الجهاد الاسلامي

حركة إسلامية فلسطينية مقاتلة تبلور تنظيمها في مطلع الثمانينات، داخل فلسطين المحتلة، بعد أن كانت حوارا فكريا إشترك فيه مجموعة من الشباب الفلسطيني المتدين المثقف أثناء دراستهم في مصر[3]، على يد فتحي الشقاقي، وكانت أولويات تنظيم الجهاد تتمثل الالتزام بأن فلسطين من النهر إلى البحر،

[1] : **عدنان سلمان الأحمد،** قضايا معاصرة (ط 1 ؛ الأردن : دار وائل للنشر ، 2005)، ص 24- 25 .

[2]: **عدنان السيد حسين** ، المرجع السابق ، ص74-76 .

[3] : **رفعت سيد أحمد،** رحلة الدم الذي هزم السيف الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحي الشقاقي (ط1؛ القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1997)، ج2 ، ص 768 .

وأرض إسلامية عربية يحرم شرعا التفريط في أي شبر منها، والعمل على تعبئة الجماهير الفلسطينية عسكريا وسياسيا لتأهيلها للقيام بواجبها، وأن كافة المشاريع التي تعترف بالوجود الصهيوني باطلة ومرفوضة[(1)].

وقد مرت حركة الجهاد الفلسطيني منذ انطلاقتها بثلاث مراحل أساسية :

- شملت المرحلة الأولى العمل الجماهيري والسياسي والإعلامي.
- المرحلة الثانية شهدت الجهاد والقتال المسلح ضد العدو عن طريق جناحها العسكري سرايا القدس .
- المرحلة الثالثة بدأت منذ 07-10-1987 بانطلاق الانتفاضة[(2)] .

وعملت حركة الجهاد على تحقيق الأهداف أبرزها:

1. تحرير كامل فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني وإقامة حكم إسلامي على أرض فلسطين .
2. العمل على توحيد الجهود الإسلامية الملتزمة باتجاه فلسطين، وتوطيد العلاقة مع الحركة الإسلامية في أنحاء العالم.
3. حشد جماهير الأمة الإسلامية وحثها على القيام بدورها التاريخي، لخوض المعركة الفاصلة مع الكيان الصهيوني.

أما عن موقف حركة الجهاد الاسلامي من منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد بدأ النفور بينهما حينما أقرت المنظمة بشرعية العدو الصهيوني، بقبولها قرار رقم 242، وهو ما اعتبرته الحركة تفريطا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[(3)]، وترى الحركة أن الخطر الأكبر على الشعب الفلسطيني وقضيته يكمن في تمزيق برنامج وتوجهات نضاله وجهاده، قبل أن يكون في هيكله منظمة التحرير، وأن وحدة الخط النضالي وصلابته، أسبق من وحدة الإطار، فترى الحركة أنه لا فائدة من الالتزام في إطار منظمة، إذا كانت تعلن وتكرس التفريط بحق الشعب الفلسطيني[(4)].

وعموما فإن حركة الجهاد ترفض الاعتراف بشرعية العدو الصهيوني، أو التنازل عن أية شبر من فلسطين، وتعتبر أن الكفاح والجهاد المسلح طريقا لتحرير فلسطين، وترفض التنازل عن الميثاق الوطني الذي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في كامل وطنه، وتعمل على إعادة الاعتبار للإسلام كإطار لصراعنا

---

(1) : **حازم محمد عطوه زعرب** ، المرجع السابق ، ص 47 .

(2) : **رفعت سيد أحمد**، رحلة الدم الذي هزم السيف الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحي الشقاقي (ط 1؛ القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث ، 1997)، ج1 ، ص 347 .

(3) : المرجع نفسه، ص 354- 355 .

(4) : **تيسير جبارة**، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة (ط 1؛الأردن: دار الفرقان للطباعة والنشر، 1992)، ص 137 .

الحضاري ضد الهجمة الصهيونية، وتعتبر هذه الشروط ضرورية للتعاون مع كافة القوى الفلسطينية ضمن إطار جامع كمنظمة تحرير[1].

❷حركة المقاومة الإسلامية حماس

تعتبر حركة حماس من أهم الفصائل الفلسطينية، تأسست في 09 ديسمبر 1987، وهي امتدادا لحركة الإخوان المسلمين، التي أنشأت بمصر في الاربعينيات من القرن الماضي، على يد الشيخ أحمد ياسين[2]، نتيجة تفاعل عدة عوامل عايشها الشعب الفلسطيني، منذ النكبة الأولى 1948 بشكل عام وهزيمة حزيران عام 1967 بشكل خاص والمتمثلة في :

1. التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية 1987 .
2. بروز التيار الإسلامي في فلسطين لمواجهة المشروع الصهيوني[3] .

وسرعان ما ارتفعت أسهم الحركة، وأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد حركة فتح، وقد جاء هذا التحول نتيجة سماح الكيان الصهيوني بتأسيس المجمع الاسلامي *عن طريق تأسيس مؤسسات دينية وصحية واجتماعية وثقافية في أنحاء القطاع، واتخذت من العمل العسكري توجها استراتيجيا لمواجهة المشروع الصهيوني في 17 نوفمبر 1987 ودخلت الحركة دورا جديدا، منذ الإعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام1991[4] .

وقد رسم ميثاق حماس في 18 اوت 1988 الذي يوضح فلسفتها ومنطلقاتها ومواقفها، وتعرف المادة الأولى من ميثاق الحركة طبيعة الحركة فإذا هي حركة إسلامية تتخذ من الإسلام منهجا لها تستمد منه أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها، وإليه تحتكم أما فلسطين فهي في الميثاق أرض وقف إسلامي لا يصح التفريط بها أوالتنازل عنها، وهذا طبقا للمادة الحادية عشر[5]. وتبرز حماس موقفها بشكل خاص من منظمة التحرير

---

[1] : **بشير موسى نافع**، الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية (ط 1؛ القاهرة: دار الشروق ، 1999)، ص 179 .

[2] : **محسن محمد صالح**، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة (لبنان : مركز الزيتونة للدراسات ، 2012)، ص 105 .

[3] : **زياد أبو غنيمة**، الحركة الإسلامية وقضية فلسطين (ط2؛ الجزائر: مؤسسة الإسراء ، 1996)، ص 27 .

* : المجمع الإسلامي : تأسس عام 1973 ومنح ترخيصا من قبل السلطات (الإسرائيلية) كجمعية عثمانية عام 1979 ، يهتم بنشر الدعوة وبناء الفرد المسلم . ينظر: **مهيب النواتي** ، حماس من الداخل (الأردن: دار الشروق ، 2002)، ص 13 .

[4] : **أحمد منصور**، الشيخ احمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة (ط1؛ لبنان: دار العربية للعلوم ، 2003)، ص 185-186 .

[5] : **مسعود الخوند**، الموسوعة التاريخية الجغرافية فلسطين – قبرص(لبنان: (ب – د) ، 1999)، ج14 ، ص 93 .

...)تبنت المنظمة فكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية... ولا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية بتبني الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ...) .

وهكذا يمكن القول إنصعود قوى سياسية جديدة على الساحة الفلسطينية، وعلى نحو يمكن أن يساهم في خلق بديل واقعي أو ميداني لمنظمة التحرير، دورا في تعزيز الاتجاه نحو مفاوضات لاحقة.

2 – الطرف (الإسرائيلي)

أولا : العامل الاقتصادي: لم يعد ثمة خلاف حول الانتفاضة الفلسطينية، فقد أحدثت أصداء بعيدة على المستويات المختلفة للصراع العربي(الاسرائيلي)، لكن الجدل يثور عند مقاربة حدود هذه الاصداء، بخاصة تأثيرها في الجانب (الإسرائيلي) وتمثلت في:

1. حوالي عشرة بلايين دولار خسائر اقتصادية خلال السنوات الثلاث الأولى فقط .
2. ارتفاع مذهل في معدلات الجرائم بين جنود الجيش (الاسرائيلي) وارتفاع عمليات الانتحار .
3. رفض الكثير من الجنود وضباط الخدمة في المناطق المحتلة .
4. هزيمة الجيش(الإسرائيلي) أمام الانتفاضة، بعد أن كان يفاخر بغرور أنه الأسطورة العسكرية التي لا تهزم[1].

كما طغت على السطح في (إسرائيل) مجموعات معارضة جديدة بلغ عددها 20 مجموعة مناهضة للاحتلال، والدوافع وراء ظهور هذه المجموعات عديدة ولا تنحصر في الدافع الإنساني الأخلاقي، إنما الدافع السياسي والعسكري، فضلا عن الفشل العسكري في وقف الانتفاضة[2]. وكانت نتائج انتشار هذه الحركات المناهضة للاحتلال على الوضع الداخلي (الإسرائيلي) كالآتي:

1. ازدياد وتضاعف عمليات الشرخ والانقسام في(إسرائيل).
2. ظهور مناوشات بين هذه الحركات المناهضة للاحتلال، وبين المجموعات الصهيونية المتطرفة، فضلا عن المستوطنين في الضفة والقطاع، أثر ذلك على الأوضاع الداخلية (لإسرائيل) .
3. ساهمت في إدخال الجيش إلى الحلبة السياسية، الذي كانت له عواقب وخيمة على الساحة (الإسرائيلية) تمثلت في إضعاف السلطة المدنية .

[1] : **عمر حلمي الغول**، الانتفاضة ثورة كانون إنجازات وآفاق (ط 1؛ سوريا: مؤسسة عيبل ، 1990)، ص 485-486.

[2] : المرجع نفسه ، ص 494 .

4. كانت له أثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على يهود العالم ، حيث ساعدت هذه الحركات في إعطاء صوة مغايرة عن الأوضاع داخل الأراضي المحتلة التي لطالما حاولت سلطات الكيان تزييفها[1].
5. قامت بدور إيجابي في تحريك الرأي العام العالمي لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية، بنقلهم عبر وسائل الإعلام لما جرى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو من خلال المشاركة في الندوات العالمية[2].

مهما يكن من أمر فالانتفاضة أدخلت الكيان الصهيوني في طور جديد من التفكير بغض النظر عن سلبية نتائج هذا التفكير، لكنها طرحت ولا شك خسائر سيكون لها بعدا على الجانب (الإسرائيلي)، كفشل حلم الاستقرار وافتضاح هشاشة النظام الاخلاقي المزعوم للكيان الصهيوني أمام الغرب، واهتزاز قيمة القوة (الإسرائيلية)، وتنامي الشعور بحدود هذه القوة [3].

ثانيا : تصاعد المعارضة السياسية لحزب العمل

من العوامل والخلفيات الخاصة التي اضطرت رابين لمد يده إلى الفلسطينيين، وفي مقدمتها أن حزب العمل (الإسرائيلي) ربط مصيره في الساحة (الإسرائيلية)، بمشروع التسوية لا للمشكلة الفلسطينية، فقط بل للصراع العربي بكل أبعاده، بعد إجراء المصالحة والحصول على اعتراف يؤدي إلى تعزيز مكانة واستقرار الدولة اليهودية وركز حزب العمل في خطابه على جوانب ثلاثة :

- ❖ فمن الناحية الأولى سعى إلى إعادة وصل ما انقطع مع العالم الغربي، وتحسين صورة (إسرائيل) الدولية وتطمين العالم إلى حسن نوايا (إسرائيل)، في المفاوضات واستعادة زمام المبادرة الإعلامية التي كادت حكومة الليكود*أن تفقدها في الخارج .
- ❖ ومن الناحية الثانية سعى إلى ترميم الأوضاع الاقتصادية على الصعيد الداخلي، ويلاحظ وجود علاقة بين هذين الهدفين فتحسين الأوضاع الاقتصادية مرهون إلى حد بالغ باستمرار تدفق الدعم الامريكي والغربي.
- ❖ ومن الناحية الثالثة وضعت الحكومة(الإسرائيلية) أولوياتها بضرورة القضاء على الانتفاضة الفلسطينية[1].

---

[1] : **عاطف كمال علاونة**، << أثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي >>، مجلة السياسة الدولية، مجلد29 العدد98 ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (أكتوبر 1989)، ص 64- 66.

[2] : **محمد خالد الأزعر**، المرجع السابق ، ص 118 – 119 .

[3] : **بشاره خضر**، أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور القاضي (ط1؛ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 294 – 296.

*الليكود : تجمع سياسي وبرلماني صهيوني ،أنشئ في سبتمبر عام 1973 ، ينادي بالتوسع على حساب الأراضي العربية المجاورة تحت شعار استعادة أرض (إسرائيل) . ينظر: **عبد الوهاب الكيالي** ، المرجع السابق، ص 598.

على الرغم من ذلك تصاعدت المعارضة السياسية لسياسات حزب العمل، من قبل اليهود المتدينين واليمنيين الذين يقودهم تكتل الليكود، وبخاصة المتعلقة حيال مسائل الداخلية والخارجية، ومايتعلق بأعدائهم الفلسطينيين والعرب، وسبل تحقيق اماني وطموحات الشعب اليهودي، وبينما يرفض المعارضون أي اعتراف بالشعب الفلسطيني وأية تسوية مع العرب، والاعتماد على الوسائل العسكرية لتحقيق الأمن وفرض الاستقرار. إلا أن اليسار العلماني الذي يقوده حزب العمل اختط استراتيجية مختلفة منذ عام 1967، إذ تبين بصورة تدريجية فكرة التسوية السياسية القائمة على اعتراف العرب(بإسرائيل)، وفكرة اندماج الدولة اليهودية بمحيطها والمشاركة في الهموم ومصالح المنطقة من موقع القوة والغلبة، وكذلك تبني فكرة الاعتراف بالسكان الفلسطينيين وبإقامة كيان يتمتع بحكم ذاتي محدود تحت سلطة واشراف (إسرائيل)[2].

لقد كان حزب العمل وحكومته برئاسة رابين مهددين في منتصف عام 1993 بخسارة تفوقهما على الليكود في الكنيست والسقوط من السلطة، ولهذا فضلت القبول بالجلوس مع الطرف الفلسطيني. وفي ضوء الفترة المنقضية من حكم حزب العمل، يمكن القول أن ما جاء ت به رياح التغيير السياسي داخل (إسرائيل)، لم يكن له انعكاسات ذات طابع انقلابي في موقف (إسرائيل) التفاوضي وفي ذلك، يصدق وصف أحد المراقبين(الإسرائيليين) لسياسة حكومة العمل تجاه المفاوضات الذي يذكر فيه أن رابين خاض معركة الانتخابات تحت شعار التغيير ، لكنه تمسك بالثوابت السياسية التقليدية (لإسرائيل) استحالة العودة الى حدود عام 1967، ورفض إقامة دولة فلسطين ورفض التفاوض بشان القدس واعتبارها عاصمة موحدة (لإسرائيل).

المبحث الثاني : العوامل الاقليمية

1 – قرار الأردن فك الارتباط عن الضفة الغربية

بعد تسرب معلومات عن اتصالات أردنية أمريكية بخصوص حل القضية الفلسطينية، خشيت المنظمة أن يكون ذلك على حساب تمثيلها للشعب الفلسطيني، كما أن المنظمة أرادت الاستفادة من التنسيق مع

---

(1) : **محمد خليفة**، السلام الفتاك سلام أشد هولا من الحروب (ط 1؛ القاهرة: مركز الحضاري العربي ، 1995)، ص 55 .

(2) : المرجع نفسه ، ص 56 .

الأردن لتحصل على الاعتراف الامريكي بالمنظمة، وبسبب عدم وجود الثقة بين الطرفين والضغوطات العربية، مما جعل الأردن يتخلى عن ارتباطه القانوني والإداري مع الضفة الغربية في 31 جوان 1988، وقد علل الملك حسين ذلك في الخطاب الذي القاه على الشعب [1] بقوله: " بأن هنالك توجها فلسطينيا وعربيا عاما يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل، كامل في كل جهد أونشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها ".

ومما لاشك فيه أن هذا التخلي نجم عن جملة من المتغيرات السياسية والمتمثلة في:

1. أن الانتفاضة الفلسطينية1987 فرضت واقعا جديداعلى الساحة الفلسطينية والاقليمية.
2. ادراك الأردن بأن(إسرائيل) لن تتنازل عن الضفة الغربية .
3. خوف الأردن من فكرة الوطن البديل كان من بين الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ هذا القرار[2].

كما أن الأردن قد اتخذ جملة من القرارات التي كان لها وقع كبير، غيرت على أثرها العلاقة القائمة بين الاردن والضفة الغربية ومنها :

- ❖ قرار مجلس الوزراء الاردني الصادر ب 28-07-1988 والذي ينص بإلغاء خطة التنمية داخل الاراضي المحتلة .
- ❖ قرار إنهاء خدمات موظفي القطاع العام داخل الضفة الغربية الصادر بيوم 04-08-1988 والتخلي عن دفع مستحقاتهم المالية أي الرواتب الشهرية[3] .

كما أكد ياسر عرفات أن القرار الأردني كان قرارا فرديا، وأن القيادة الفلسطينية لم تبلغ بذلك إلا بعد صدوره، إلا أنها رحبت بذلك القرار في الاجتماع الذي انعقد في بغداد يوم 01 اوت 1988 وأعلنت بأنها سوف تقوم بواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني، وتجسد ذلك من خلال اصدار مرسوم رئاسي في 02 اوت 1988، ويعتبر أول مرسوم بعد الإعلان عن قيام دولة فلسطين بالجزائر، مؤكدا تحمل المنظمة المسؤولية في كافة الجوانب سواء كانت اجتماعية عسكرية اقتصادية سياسية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة [1].

[1] : **طلال أبو عفيفة**، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1987-1997 (ط1 ؛ القدس: (ب- د) ، 1998)، ص 449 .

[2] : **عبد الحليم العدوان**، القضية الفلسطينية في المؤتمرات القمة العربية 1946-1990 (ط1؛ الأردن: المكتبة الوطنية ، 2009)، ص278-279.

[3] : **أحمد نافع**، الطريق إلى مدريد (ط1؛ القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1993)، ص 53 .

[1] : **احمد محمد رفاعي**، ياسر عرفات سيد فلسطين والشهيد الخالد (1929- 2004) تاريخ سياسي لحياته (غزة: منصور للطباعة والنشر، 2005)، ص 69 .

والواضح أن الاجراءات التي اتخذتها الأردن لم تكن نتيجة رد فعل إقليمي، بل أرادت من وراء ذلك أن تستقل المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطيني، وأن تتحمل مسؤوليتها في كل النواحي داخل الاراضي المحتلة [2]، و إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثر الحديث عنها (إسرائيليا)، والتي طرحت الخيار الأردني، وأن الاردن هي للفلسطينيين[3].

2 – حرب الخليج الثانية

لم يمر الوقت على بداية التسعينات، حتى بدأت أزمة الخليج إثر غزو العراق للكويت في 02 اوت 1990، لأسباب عدة أهمها إتهام العراق كلا من الكويت والإمارات العربية بتجاوز الحصص المخصصة لهم من قبل منظمة الأوبك في إنتاج النفط، وسعى الغرب لإيقاف الحرب ليس دفاعا عن دولة ضد أخرى، ولا دفاعا عن شعب دون آخر [4]. ولقد تركت أزمة الخليج أثارا سلبية على الصعيد العربي، فقد أحدثت انقساما في العالم العربي وتعميق الخلافات، وأفسحت المجال للتدخلات الأجنبية والهيمنة على المنطقة وعلى مواردها، وانعكس سلبا على مسار القضية الفلسطينية[5]، حيث انشغلت الشعوب العربية بأحداث الاجتياح وأنساها ما يجري داخل الاراضي المحتلة، من سياسات التهجير التي تقوم بها سلطات الاحتلال، خاصة بعد تصريحات عرفات التي تركت اثرا سيئا سواء على القضية أو المستوى الشعبي ، وأوقعه في مأزق بين مؤيديه ومعارضيه على السواء، وقد حاولت بعض القيادات الفلسطينية تصحيح المسار، وتحسين صورتها على المستوى العربي محاولة إبراز أن عدم تفهم الموقف الفلسطيني، أساء للشعب الفلسطيني ذاته، ولكن هذه التحركات الفلسطينية لم تنجح في تحقيق مرادها[1]، ويمكن رصد هذه التداعيات كما يلي :

❶**على صعيد العلاقات الفلسطينية الكويتية والعربية** : لعبت الكويت دورا مهما في دعم القضية الفلسطينية، إلا أن اصطفاف منظمة التحرير الفلسطينية بجانب العراق، أثر على العلاقات الفلسطينية الكويتية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وانعكس ذلك سلبا على الجالية الفلسطينية المقيمة في الكويت وفي الدول العربية الأخرى، حيث تم إنهاء عقود عمل للعديد من الفلسطينيين تم طرد قرابة نصف مليون فلسطيني من

---

[2] : **أحمد نافع** ، المرجع السابق ، ص55.

[3] : **محسن محمد صالح** ، دراسات منهجية ، المرجع السابق ، ص 466 .

[4] : **علي صبح**، النزاعات الاقليمية في نصف قرن 1945– 1995 (لبنان : دار المنهل ، 2006)، ص 172 .

[5] : **أيمن هويدي**، أزمة الأمن القومي العربي (لمن تدق الاجراس ؟'!) أزمة الخليج (القاهرة : دار الشروق ، 1991)، ص 35 .

[1] : **زهير إبراهيم المصري**، اتجاهات الفكر السياسي فلسطين بين الكفاح المسلح والتسوية (ط 1؛ غزة: مكتبة اليازجي ، 2008)، ص 439 .

وظائفهم، ونتج عن ذلك فقدان فئات واسعة من الشعب الفلسطيني، مصادر تمويل قدرت بحوالي 14 مليار دولار خاصة داخل الأراضي المحتلة ، كما أن دول الخليج توقفت على تحويل الأموال من الضرائب المفروضة على الفلسطينيين إلى منظمة التحرير منذ سبتمبر 1990 ، إضافة إلى ذلك فإن مخصصات التي كانت تتبرع بها دول الخليج توقفت [2]. وبالرغم من تناقض في المواقف فكل بلد عربي كان يسعى من وراء هذه الازمة الوصول إلى أهدافه ومصالحه، وعلى الرغم من ذلك فإن لا الكويت ولا العراق هما الخاسران في هذه اللعبة، بل هنالك طرف آخر هو فلسطين الذي دفع فاتورة الحرب بمقدار لا يحتمل .

❷ **على صعيد العلاقات الفلسطينية الدولية :** أدى ذلك إلى تراجع التضامن الدولي، الذي كان له أثر كبير على القضية الفلسطينية، حيث أن الميزان التفاوضي تميز بتدني قدرة العرب في هذا الشأن لصالح (إسرائيل)، خاصة بعد انطلاق مؤتمر مدريد، أما على المستوى (الإسرائيلي) فقد حقق لها التواجد الأمريكي في الخليج، نوعا من الاستقرار من التوازن في القوة و خفف الضغط عليها لأنها كانت متخوفة من تنامي قوة العراق في المنطقة، فأزمه الخليج أنعمت عليها بالمال وأمسكت بخيوط الوضع الدولي والداخلي، ودخول العرب والفلسطينيون في مفاوضات ثنائية ومباشرة مع (إسرائيل)، على الرغم من مطالبهم بمفاوضات جماعية، وعدم قبول (إسرائيل) الدخول في مفاوضات بناء على القرارات الدولية 242– 338[3].

المبحث الثالث: العوامل الدولية

1 – انهيارالاتحاد السوفياتي

شهد العالم منذ منتصف الثمانينات من القرن 20 سلسلة من الاحداث والتطورات والمتغيرات، التي غيرت في الهيكلة العامة للوضع الدولي، ولعل أبرز وأهم هذه الأحداث هو الانتقال المفاجئ في السياسة السوفياتية منذ عام 1985، من سياسة الحرب الباردة الى سياسة الوفاق، وارتبط بذلك إيقاع سريع للغاية تراجع مظاهر القوة السوفياتية على الصعيد العالمي، سواء بفك الارتباط مع دول العالم الثالث، أو السماح بخروج أوربا الشرقية من دائرة الكتلة الاشتراكية، ما أدى إلى نجاح التحولات المضادة في النصف الثاني من عام 1989، أو بالعمل السريع مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتفكيك آلية الحرب الباردة، بمجاليها والعسكري .

---

[2] : **أسامة عكنان**، إعصار الخليج رياح الشرق تهب على مستقبل العالم دراسة تحليلية في حتمية المنازلة الكبرى (الجزائر: شركة الشهاب، 1991)، ص 174 – 175 .

[3] : **موسى إبراهيم**، قضايا عربية دولية معاصرة (لبنان : دار المنهل ، 2010)، ص 51 .

لقد أدى هذا الوضع إلى دخول العالم في حالة جديدة من اختلال موازين القوى، حيث أصبحت الولايات المتحدة أعظم قوة، وتراجعت مكانة الاتحاد السوفياتي عالميا، خاصة في منطقة الشرق الأوسط [1]، وترتب عن غيابه عن الساحة الدولية جملة من المتغيرات تمثلت في :

1- أن الاتحاد السوفياتي كان في عصر التوازن الثنائي، والحرب الباردة يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية، على الأقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية، وبغيابه انفردت الولايات المتحدة بالساحة الدولية وبتسوية المنازعات الدولية، وتدهورت مكانة الدول العربية وتراجع أهمية قضاياه [2] .

2- تحويل الأمم المتحدة إلى مؤسسة تابعة للولايات المتحدة، من خلال إصدارها لقرارات من مجلس الأمن لصالح (إسرائيل) كقرار رقم 379 الصادر في 1974 الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية [3].

3- أحدث الانهيار آثار سلبية على التوازن العربي (الإسرائيلي)، لأن الدول العربية كانت تعتمد على السلاح السوفياتي.

4- تصاعد النفوذ (الإسرائيلي) داخل الدولة الروسية، كما ذكرت بعض المصادر أن (إسرائيل) اقترحت على الروس إقامة تعاون عسكري روسي(إسرائيلي)، مقابل اطلاعها على الاتفاقيات العسكرية السوفياتية مع الدول العربية من سنة 1980، وعدم توريد أسلحة ذات قيمة تكنولوجية عالية إلى العرب [1].

وبين النظام القديم والنظام الجديد، الذي جاء بعده، عدة عناصر تتكر وأخرى تتغير والتي تعتبر ظروف سابقة لقيامه ومنها:

- أن كل نظام دولي تسبقه حرب أو حروب رئيسية (حرب الخليج الثانية)[2].
- أن كل نظام دولي يرغب في إقامة توازن للقوى، وإعادة الأمور إلى الوضع الذي يعتبر طبيعيا بالنسبة للقوى العظمى.

---

[1] : **محمد حسنين هيكل**، حرب الخليج اوهام القوة والنصر (ط 1؛ القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر ،1992)، ص 28.

[2] : **فريد هاليدي**، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث، ترجمة عبد الاله النعيمي ((ب– ك): صحاري للصحافة والنشر،1993)، ص 07 .

[3] : **سميح عبد الفتاح**، انهيار الامبراطورية السوفياتية نظام عالمي جديد أحادي القطبية (الأردن : دارالشروق، 1996)، ص225.

[1] : **سميح عبد الفتاح** ، المرجع السابق ، ص 226 .

[2] : **عبد القادر يحياوي**، العرب واسطورة الشرعية الدولية 1919 –1991 (الجزائر: دار هومة ، 2003)، ص 145 –146 .

- كل نظام دولي ينتج آليات جديدة تساهم في العمل على إرساء قواعد السلم، والأمن وفقا لمصالح القوى العظمى.
- إن النظام الذي أريد لحرب الخليج الثانية، أن تكون مناسبة لظهوره هو نظام مجحف [3].

❖ نتائج التفكك السوفياتي على الصراع العربي (الإسرائيلي):

- بسقوط الاتحاد السوفياتي تزايدت احتمالات التسوية للصراع العربي (الإسرائيلي) لأن ميزان القوى أصبح مختلا لصالح (إسرائيل)، وهذا الاختلال يتوافق مع وجود قيادة (إسرائيلية)، تنطلق من تصورات توسعية لا تتردد في الجهر بها، كما أن القاعدة الاجتماعية لتلك القيادة تزداد تدريجيا مع ازدياد اختلال التوازن الاقليمي .
- تقديم العرب الكثير من التنازلات لصالح (إسرائيل)، الذي شجعها على استعمال الخيار العسكري، الذي قاد إلى احتلال المزيد من الاراضي العربية .
- أفقد العرب تلك المساندة السياسية التي كانت تتلقاها من الاتحاد خاصة في مجلس الأمن .

- جر العرب الى في مفاوضات ثنائية مع الكيان الصهيوني، في مؤتمر مدريد 1991، مما ترتب عليه إضعاف الموقف الفلسطيني والعربي في الصراع العربي (الإسرائيلي)، وأدت في النهاية إلى مزيد من الضعف و التفكك [1].

ويمكن القول أن الاتحاد السوفياتي لم يكن مؤيدا على طول الخط للقضايا العربية، وعلى سبيل المثال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للعرب كانت له دائما حدود، ولم يرق أبدا الى مستوى الدعم الأمريكي(لإسرائيل)، فقد كانت هنالك دائما فجوة بين المفهوم السوفياتي للصراع العربي (الإسرائيلي) والمفهوم العربي لهذا الصراع، و منذ 1989، بدأ السوفيات في مراجعة سياساتهم، إزاء القضية الفلسطينية، متحدثين عن حلول وسط عربية (إسرائيلية)، وهو السماح بهجرة اليهود السوفييت إلى الاراضي المحتلة عام 1988، في إطار إعادة العلاقات الدبلوماسية (الإسرائيلية).

2 – سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط

---

(3) : **محمد عبد المطلب الهوني**، المأزق العربي – العرب في مواجهة الاستراتيجية الامريكية– (سوريا: بترا للنشر ، 2004)، ص 37 –38 .

(1) : **محمد السيد سليم** ، << العرب فيما بعد العصر السوفياتي (المخاطر والفرص) >>، مجلة السياسة الدولية ، مجلد34 ، العدد 108 ،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (افريل 1992)، ص 157.

منذ مطلع العصر الحديث، ومع ظهور الدول الكبرى في العالم وتفكك الامبراطوريات القديمة، كانت وما زالت منطقة الشرق الاوسط بمدلولها الجغرافي الواسع ومحورها الرئيسي الوطن العربي مسرحا مفتوحا لتيارات الصراع الاستراتيجي، بين القوى الدولية للسيطرة عليها واحتوائها واستغلال ثرواتها وتسخير مقدراتها ذات التأثير الفعال في ميزان القوى الدولي، لخدمة أهدافها البعيدة والقريبة والمباشرة وغير المباشرة .

وكان اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة منذ حرب 1967، حيث سعت إلى التغلغل والانتشار والنمو على أكثر من صعيد وعلى جميع الجبهات السياسية والاقتصادية والثقافية، وعملت على استمرار النزاع وحالة " اللأ حرب واللأ السلم " بين العرب و(إسرائيل)، وأن الهدوء والاستقرار والأمن والسلم سيهدد مصالحهم وأمنهم في المنطقة [2].

وقد تأثرت العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط بثلاث مسائل كبرى (إسرائيل)، فلسطين، النفط ، والصراع العقائدي الامريكي السوفياتي في المنطقة، وكانت تصر على أن تكون رئيس المحكمين بل صانع السلام الأوحد[1] .

ومنذ 1969 وجد العرب والفلسطينيون أنفسهم في مواجهة وهم خطير، أن أمريكا غيرقادرة على تقديم سلام دائم وعادل للمنطقة، والحقيقة أن ازدواجية الموقف الدبلوماسي الأمريكي، كان عقبة دائمة أمام مثل هذا السلام الذي لايمكن أن يبنى على حساب المغلوب، وتحت راية المنتصر. وعلى الرغم من أن هذه السياسة الأمريكية ظلت مشحوذة كثيرا من كبار المسؤولين العرب والفلسطينيين، يتوهمون أن تغير الوجوه يعني (تغيير السياسات)، إن هناك من أساء قراءة بعض المزاجيات والسلوكيات أو الإشارات العابرة، التي قد تتضمن تهديدا عاجلا مبتسرا أو تلميحا بإعادة تقييم للعلاقات (الإسرائيلية) الأمريكية من هذا الرئيس المغتاظ أو ذلك الرئيس الغاضب، بل هنالك من حسبها نقطة اللاعودة، أو ربما توهم أنها خطوة نحو سياسة عادلة[2].

ومن هنا استخدمت الولايات المتحدة موضوع السلام، باعتباره مدخلا لسياسة جديدة تعمل من خلالها على تغيير نفوذها وهيمنتها في الشرق الاوسط برمتها، وبناء على ذلك سارعت الدبلوماسية الأمريكية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، على جمع الاطراف العربية و(إسرائيل) على طاولة المفاوضات. حيث استغلت

---

[2]: **عمار بن سلطان** ، الثابت والمتغير في العلاقات الامريكية العربية (الجزائر: طاكسيج كوم ، 2012)، ص 11.

[1]: **وحيد عبد المجيد**، العلاقات الفلسطينية الامريكية المواجهة والاحتمالات الحوار (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985)، ص 165 .

[2] : **نصير حسن عاروري**، أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967، ترجمة وتقديم منير العكش(ط1؛ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008)، ص 45 – 47 .

الإدارة الأمريكية نتائج الحرب من أجل تحقيق مصالحها واهدافها الاستراتيجية المتمثلة في احتواء التدخل السوفياتي في المنطقة، والالتزام بالدعم الكامل (لإسرائيل) وضمان تفوقها وحماية أمنها وضمان وصول إمدادات النفط للغرب واسعار مستقرة [3] ، وهكذا نجد أن الرئيس الأمريكي بوش الأب عقب نهاية الحرب عمل من أجل إحلال السلام بين العرب و(إسرائيل)، حيث قال " لقد آن الآوان لوضع حد للنزاع العربي (الإسرائيلي)"، متمنيا أن يكون السلام بمثابة إنجاز دبلوماسي حقيقي يشكل له مخرجا من أزمته الداخلية والاقليمية، التي نجمت عن غطرسة السياسة الأمريكية في تلك الحرب[4]، ولقد أرادت الولايات المتحدة بعد أزمة الخليج أن تبدوا على أنها الدولة الأكثر قدرة على الفعل والحركة وممارسة الضغوط والتأثير على الأطراف، وبالتالي فقد كانت تحاول أن تظهر قدرا من التوازن السياسي تجاه المنطقة، لتقول للعرب الذين وقفوا معها في حربها ضد العراق أنها ملتزمة أمامهم بتحقيق السلام في المنطقة .

ومما لاشك فيه أن هذه السياسة كفيلة ومن وجهة النظر الأمريكية بتمرير الرؤية والممارسة الامريكية في بلاد العراق، كما أنها كفيلة بتحقيق قدر من القبول العربي لتلك السياسة ، فهي لا تحبذ استمرار الصراع وتفضل أن تلعب فيه الولايات المتحدة، دور الوسيط بشأن تسوية تفاعلاته الصراعية حتى ولو كانت النتائج على حساب الأمن القومي العربي وعلى حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية[1].

خلاصة:

بعد أزمة منظمة التحرير الفلسطينية وموقفها المساند للعراق في غزوه للكويت، ضعف الموقف الفلسطيني مقابل قوة الموقف (الإسرائيلي)، واختلال ميزان القوى لصالح (إسرائيل) خاصة بعد تفكك النظام العربي عقب حرب الخليج الثانية، هذا إلى جانب انهيار الاتحاد السوفياتي المساند للطرف العربي والقضية الفلسطينية، وبروز الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة المدعمة للكيان . كلها ظروف وعوامل ساعدت على فتح قناة اتصال سرية وجلوس الطرفين حول طاولة المفاوضات برعاية نرويجية ، وبدعم الولايات المتحدة وبعض الأطراف العربية كمصر، تلك المفاوضات التي توجت باعتراف (إسرائيل) بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب

---

[3] : **محمد مراد**، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت والمتغيرالاستراتيجي والمتغير الظرفي (ط 1 ؛ لبنان: دار المنهل، 2009)، ص 67 – 68 .

[4] : **نظمي أبو لبدة**، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الامن القومي العربي (الأردن: دار الكندي ، 2001)، ص 237 .

[1] : **نعوم تشومسيكي وجلبيرالأشعر**، السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط، ترجمةربيع وهبة (ط1؛ لبنان: دار الساقي، 2007)، ص 253 .

الفلسطيني، من ناحية ورضوخ الطرف الفلسطيني لكامل شروط الطرف (الإسرائيلي)، تمهيدا لاتفاق شامل تجسد في اتفاقية أوسلو .

الفصل الثاني : اتفاقية أوسلو1993 قراءة في المضامين

تمهيد

المبحث الأول: إطار ومسار مفاوضات أوسلو

المبحث الثاني: اتفاقية الحكم الذاتي

المبحث الثالث: ردود الأفعال على اتفاقية أوسلو

خلاصة

تمهيد :

أصبحت أطراف الصراع أكثر تهيأ من أي وقت مضى للجلوس والتفاوض لإيجاد تسوية سياسية للصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) يرضي كلا منهما، فلم تكن (إسرائيل) في السابق جادة في محاولاتها إلى تحقيق سلام، بل كانت تقوم بتعظيم قوتها التفاوضية ولو باللجوء إلى الحرب، ولكن بعد حدوث تغيرات داخلية وإقليمه وعالمية والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، الذي أصبح خاضعا لنظام القطب الواحد، وما ترتب عليه من إضعاف للموقف العربي وتراجع مكانته الدولية ، وفشله في الاحتفاظ بدوره الإقليمي تجاه القضايا المصيرية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

كلها ظروف وعوامل ساعدت على فتح قناة حوار بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)، وجلوسهم إلى طاولة المفاوضات، تم التوصل من خلالها إلى توقيع اتفاق أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر 1993، لوضع حد لنهاية مدة طويلة من المواجهات بين الجانبين، والعيش في ظل ظروف سلمية تؤمن الكرامة والأمن للطرفين، واعترف كل طرف بالحقوق الشرعية والسياسية للطرف الآخر .

المبحث الأول: إطار ومسار مفاوضات أوسلو

1 - المفاوضات السرية بأوسلو

بعد أن شهدت مسيرة السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد 1991 انسدادا، فتحت قناة اتصال سرية في أوسلو عاصمة النرويج*، تم التوصل من خلالها إلى توقيع اتفاقية أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر 1993 [1]، ولكن ما الذي جعل (الإسرائيليين)والفلسطينيين يسلكون هذا الطريق.

الأسباب التي دفعت القيادة الفلسطينية إلى إجراء هذه المفاوضات السرية مع الحكومة(الإسرائيلية)، خاصة وأن هذه المفاوضات كانت تجري بالتوازي مع مفاوضات واشطن، ودون علم الوفد الفلسطيني الرسمي هناك [2]، أنه لم يعد يمكنهم الاعتماد على الولايات المتحدة التي يهمها سوى سير المفاوضات دون الوصول إلى النتائج، زيادة على ذلك أن الموقف(الإسرائيلي) أصبح أكثر ليونة بعد خروج الليكود من السلطة، كذلك تراجع التأييد لها لصالح حركتي حماس والجهاد الإسلامي .

أما أسباب التحول من الجانب (الإسرائيلي) إقتناع بيريس بأنه لا يمكن تجاوز عرفات، ولابد من الوصول إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الوحيد الذي يمكن التفاوض معه والوصول إلى حل جزئي، كما أنهم كانوا يخشون من الحركات الإسلامية الصاعدة داخل الأراضي المحتلة، والتي يمكنها أن تتجاوز منظمة

---

*- يقول ياسر عبد ربه أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية "اخذنا أول مرة قرارات بأنه نبدأ حوار ولقاءات مع أطراف (إسرائيلية) أول لقاء صار عام 1977 كان عرفات يساند هذا التوجه بقوة "، وتقول أيضا هيلدا أوليخ مؤرخة نرويجية متخصصة في محادثات أوسلو "عقب الثورة الإيرانية فقدت (إسرائيل)مزودها الرئيسي للنفط، وأخذت تبحث عن مصدر آخر ،وكانت النرويج قد عثرت على النفط في بحر الشمال ، فطلبت الولايات المتحدة من الحكومة النرويجية أن تكون المزود الرئيسي (لإسرائيل) بالنفط ، فأرسلت وزارة الخارجية النرويجية هانس لونغا وهو دبلوماسي إلى عرفات ليشرح له الوضع ، لانهم كانوا متخوفون من أن تقوم المنظمة بأعمال تجاه قواتهم في جنوب لبنان ، فجاء رد عرفات بأنه لا يمانع أن تزود النرويج (إسرائيل) بالنفط ، بشرط أنه عندما يحتاج إلى قناة سرية مع (إسرائيل)فإن النرويج ستوفر له هذه القناة ، ينظر : **روان الضامن**، ثمن أوسلو ج1، فيلم وثائقي، قناة الجزيرة الإخبارية ، تاريخ الحلقة 05 – 09 – 2013 ، متاح على الرابط :.www.dailymotion.coù/video/x14mo6d- news (تمت الزيارة في 14-05-2014 على الساعة 14.00) .وهناك من يقول أن أول لقاء بالتحديد في 11-03- 1983 جمع بين أبي إياد أحد القياديين في حركة فتح وبين وفد من حركة السلام الآن في المجر ينظر : **قاسم خضير عباس**، أزمة الشرق الأوسط (لبنان: دار الأضواء ، 2000)، ص 79 .

(1): **Dore Gold, Dianne Morrison**,Averting Palestinian unilateralism the international criminal court and the recognition of the Palestnian Authority as a Palestinian state, Jerusalem Center for public affairs,Jerusalam 2010 p 6.

(2) : **نخبة من المتخصصين**، المرجع السابق، ص 526.

التحرير، ويوقفون المفاوضات [1]. وهكذا بدأت الاتصالات السرية نهاية عام 1992 بشكل غير رسمي والتي انتهت بالتوقيع على أحرفه الأولى في النرويج 20 أوت 1993 .

بدأت أحداثها عبر تيري ردلارسن وهو باحث ومتخصص في شؤون القضايا الفلسطينية وهو مدير مركز فافو للأبحاث، ويوسي بلين أحد المقربين من وزير خارجية (إسرائيل) شمعون بيريس، وقد اقترح لارسن أن تحتضن بلاده هذه المفاوضات السرية *، وأن يوافق بيلين على تكليف يائير هير شفيلد وهو باحث وأستاذ التاريخ بجامعة حيفا، بأن يقوم بدلا منه بالاتصال بأحمد قريع القيادي في حركة فتح، لأن القانون (الإسرائيلي) يمنع أية مسؤول من الاتصال بالفلسطينيين، وتم لقاؤهما لأول مرة في لندن [2]، وقال قريع في أول لقاء له مع هير شفيلد في أوسلو " إذا شرعنا بالمناقشات فلا أعتقد أنه من المفيد أن تقتل التاريخ بحثا، إذا لا أحد يستطيع إقناعي بأن فلسطين لا تعود إلي، ولا أحد يستطيع إقناعك بأنها لا تعود إليك، إذا فلنبدأ بما هو قائم فعلا من الصعوبات"[3].

لم تكن البداية صعبة لأن وزارة الخارجية النرويجية وفرت كل الشروط لإنجاح هذه المفاوضات، واتبعت في ذلك استراتيجية التغيير المستمر لأماكن المفاوضات، وكان ذلك بمساعدة معهد فافو مختص في شؤون اللاجئين الفلسطينيين[4]، وقبل سفر أحمد قريع إلى النرويج حضر إلى تونس في 01 جانفي 1992 لارسن للقاء عرفات، دار بينهما نقاش مطول حول القضية الفلسطينية وحول موضوع المفاوضات، وفي حينها شدد عرفات على دور القنوات الخلفية في المفاوضات، وخرج لارسن من عند عرفات مرتاحا بعدما حصل على الضوء الأخضر للقيام بدور الوسيط بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) .

---

[1] : **بشارة خضر**، المرجع السابق، ص 322 – 323 .

*يقول يوهان هولست وزير الخارجية النرويجي عن الاعتبارات التي أهلت النرويج لهذا الدور أن هناك علاقات بين حزبي العمل في النرويج و(إسرائيل) منذ تأسيس دولة (إسرائيل) ، وارتباط شخصياتهم القيادية من خلال الدولية الاشتراكية ، وفي نفس الوقت أقام اتحاد نقابات العمال النرويجي علاقات طيبة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ويقول انه التقى بعرفات عندما زار جنوب لبنان كان وقتها يشغل منصب سكرتير للدولة في وزارة الدفاع النرويجية ، كزيارة تفقديه لجنودهم ، لأن بلاده كانت مساهمة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب لبنان ، ينظر : **السيد أمين شلبي**، « رؤية يوهان هولست لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي» ، مجلة السياسة الدولية ، مجلد 38، العدد 116،القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (أفريل 1994)، ص 160 .

[2]: **محسن محمد صالح** ، دراسات منهجية ، المرجع السابق ، ص 471 – 472 .

[3]: **مارك هالتر و إريك لوران** ، مجانين السلام (ط1؛ لبنان: دار الطليعة ، 1994)، ص 43 .

[4] : **محمود عباس**، طريق أوسلو (لبنان: شركة المطبوعات ، 1994)، ص 152 – 153 .

بدأ اللقاء الأول يوم 20 جانفي 1993 وانتهى في 22 جانفي1993، واختار النرويجيين مدينة ساريسبورغ لتكون بداية للقاء الفلسطيني (الإسرائيلي)، وقد حضر عن الجانب (الإسرائيلي) يائير هر شفيلد ورون بونديك وهو أيضا أستاذ مادة التاريخ بجامعة حيفا، ومن الجانب الفلسطيني أحمد قريع وحسن عصفور وماهر الكرد أحدا الكوادر في حركة فتح[1].

تمحورت المواقف (الإسرائيلية) حول نقاط ثلاث:

❖**النقطة الأولى:** هي التدرج في نقل السلطات داخل الأراضي المحتلة كالصحة والتربية والشؤون الاجتماعية، السياحة، الضرائب، وإنشاء إدارة للكهرباء، وأخرى لميناء غزة.

❖**النقطة الثانية:** هي الانسحاب من غزة.

❖**النقطة الثالثة:** تركزت على التعاون الاقتصادي[2]

وقد تركزت الجولة الثانية في 11 فيفري 1993 على المواضيع الأساسية في إعلان المبادئ مثل المرجعية والمجلس والانتخابات والقدس والولاية الجغرافية، والانسحاب من غزة والتنمية الاقتصادية، وقد فتحت هذه الجولة لوضع مسودة لهذه المفاوضات[3]. كما أنه تم الاتفاق في الجولة الرابعة في 30 أفريل 1993 على أن يلازم الانسحاب من غزة بانسحاب آخر في الضفة الغربية، وقد تعززت فكرة غزة بأريحا طبقا لمطالب منظمة التحرير[4]، ودخلت المفاوضات مرحلة جديدة حيث انضم إلى المفاوضين شخصين آخرين وهما أوري سافير وهو مدير عام لوزارة الخارجية (الإسرائيلية) ويوئيل زينغر مستشار قانوني وهو أحد المقربين من بيريس للوفد (الإسرائيلي)، وقد طلب سافير من الفلسطينيين عدم إدراج القدس في التسوية أو اللجوء إلى التحكيم الدولي بل يجب أن نحل مشاكلنا بأنفسنا[5]، كما وضع الوفد (الإسرائيلي) جملة من النقاط وطلب من الفلسطينيين الالتزام بها، كضرورة لإكمال المفاوضات والمتمثلة في :

---

(1) : **محمود عباس** ، المرجع السابق ، ص 187 .

(2) : **مارك هالتر** ، المرجع السابق ، ص 89 .

(3) : **محمود عباس** ، المرجع السابق ، ص 196 .

(4) : **شمعون بيريس** ، الشرق الاوسط الجديد ، ترجمة محمد حامي عبد الحافظ (الأردن: الاهلية للنشر ،1995)، ص 25 .

(5) : **روان الضامن**، ثمن أوسلو ج2 ، فيلم وثائقي، قناة الجزيرة الإخبارية ، تاريخ الحلقة 12-09-2013، متاح على الرابط : www.dailymotion.coù/video/x14mo6v-news. (تمت الزيارة في 14-05-2014 على الساعة 14.00) .

❖ اعتراف منظمة التحرير بحق (إسرائيل) في الوجود والعيش بسلام .

❖ الاعتراف بالقرارين 242 و 338 .

❖ نبذ المنظمة الارهاب والاعتداء على (الإسرائيليين)[1].

كما أن يوئيل زينغر طرح قرابة 100 سؤال على الوفد الفلسطيني(ينظر الملحق رقم 04)، ومن خلال إجاباتهم وضع مسودة لمشروع إعلان المبادئ، التي تطرقت إلى مسار تدريجي ينص على إقامة حكم ذاتي في غزة وأريحا، ثم إبرام اتفاقية تسوية مرحلية تنتهي بتطبيق الحكم الذاتي في الضفة، وفي الختام إجراء مفاوضات حول التسوية الدائمة للصراع الفلسطيني (الإسرائيلي)، إلا أن الوفد الفلسطيني بعد دراسته للمسودة المقدمة من طرف الوفد (الإسرائيلي)، قدم مجموعة من النقاط التوضيحية والمتمثلة في[2]:

❖ لا بد من ذكر تنفيذ القرارين 242 و 338 .

❖ لا بد من تحديد واضح لمواضيع المرحلة الانتقالية.

❖ مشاركة أهل القدس في الانتخابات ولا يصوتون فقط.

❖ اتفاق غزة أريحا جزء من اعلان المبادئ وليس اتفاقا منفصلا.

❖ يسلم القطاع ومنطقة أريحا للمنظمة بعد الاعتراف المتبادل[3].

طلب الوفد (الإسرائيلي) مهلة لمراجعة النقاط التي تحفظ عليها الفلسطينيون، إلا أن الخلاف حسم بفضل الدور الذي لعبه الوسيط النرويجي، حيث قام وزير خارجيتها بإجراء اتصال هاتفي مع تونس (عرفات) على مسمع من بيريس ، وبدأ الحديث عن النقاط الساخنة والتعديلات المطلوبة وآراء كل طرف فيها ، وبع أكثر من عشر مكالمات هاتفية استقر الرأي على إزالة تلك الخلافات ، وتم الاتفاق على اللقاء في أوسلو للتوقيع على الصيغة الأولية للاتفاق. وبعد أن انتهت المكالمات الهاتفية اتصل محمود عباس بالسفير الفلسطيني بالقاهرة،

---

[1] : **محمود عباس** ، المرجع السابق ، ص 236 – 237 .

[2] : **أوري سافير** ، المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء ، ترجمة بدر عقلي(ط1 ؛ الأردن : دار الجليل ، 1998)، ص 48 .

[3] : **محمود عباس** ، المرجع السابق ، ص 241 .

سعيد كمال وطلب منه أن يرسل طاهر شاش إلى أوسلو وهو مستشار قانوني، من أجل مراجعة نصوص الاتفاق قبل أن يتم التوقيع عليها، بعد القراءة والتدقيق قال بأنه لا توجد مشكلات في الاتفاق من الناحية القانونية[1].

وتكللت في نهاية المطاف بالتوقيع على اتفاقية اعلان المبادئ بالأحرف الأولى يوم 20 أوت 1993، ووقع عن الجانب الفلسطيني، أحمد قريع وحسن عصفور، أما عن الجانب (الإسرائيلي) سافير وزينغر، بحضور وزير الخارجية النرويجي هولست وزوجته، ولارسن وزوجته، إلا أن التوقيع الرسمي على الاتفاق أجل إلى ما بعد إتمام الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) .

2 – الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير و(إسرائيل)

قبل التطرق إلى اتفاق المبادئ الفلسطيني (الإسرائيلي) بالتحليل، ربما كان من الواجب التنويه إلى رسائل الاعتراف المتبادل بين الجهتين اللتين وقعتا الاتفاق، ومثلتا الشعبين، بعد المفاوضات السرية ومصادقة الوفد الفلسطيني في أوسلو على الاتفاق ارتفعت أسهم ياسرعرفات عند الإدارة الامريكية، حيث أعلنت هذه الأخيرة الاستنفار في مكاتب الخارجية والبيت الأبيض، وسفاراتها في المنطقة العربية وركزت حركتها في اتجاهين: الدفاع عن الاتفاق وحمايته، وحث (إسرائيل) والمنظمة لتسريع الخطى والقفزعن التفاصيل للانتهاء من صياغة وثائق الاعتراف المتبادل[2]. ففي التاسع من سبتمبر 1993 حمل وزير الخارجية النرويجي رسالة خطية من رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، إلى رئيس الحكومة (الإسرائيلية) إسحاق رابين تضمنت:

❶ اعتراف منظمة التحرير بقراري مجلس الامن 242 – 338 .

❷ نبذ المنظمة الإرهاب واعمال العنف.

❸ تؤكد المنظمة ان المواد في الميثاق الوطني التي لا تنسجم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة تصبح من الان غير سارية المفعول[3].

(1) : **محمود عباس** ، المرجع السابق ، ص 261 .

(2) **: ممدوح نوفل** ، قصة أتفاق أوسلو الرواية الحقيقية طبخة أوسلو (ط1؛ لبنان: الاهلية للنشر ، 1995)، ص 195 .

(3) : **موسى إبراهيم** ، المرجع السابق، ص 72 .

في المقابل جاءت رسالة إسحاق رابين* الموجهة إلى عرفات على أنها رد على الرسالة التي تلقاها منه، خالية من الوعود والتعهدات، وليست كمبادرة سلام، واختتم رسالته بدون أي تعبير بروتوكولي أو مجاملة، فالاعتراف (الإسرائيلي) مبني على الالتزامات التي قدمتها المنظمة (لإسرائيل) [1]. أما الرسالة الثالثة فكانت موجهة من ياسر عرفات*إلى وزير الخارجية النرويجي جوهان هولست، تعهد فيها عرفات بنبذ الإرهاب، والعمل على السير قدما لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط [2].

فما يهم عرفات من رسائل الاعتراف هو أن تعترف (إسرائيل) بالمنطقة كممثل للشعب الفلسطيني، ويدفع (إسرائيل) إلى الالتزام، بذلك أمام المجتمع الدولي، هذا ما عبرت عنه رسائل الاعتراف بحيث لا يوجد تكافئ من الناحية الشكلية بين الطرفين إذ جاءت رسالة الاعتراف (بإسرائيل) من طرف عرفات أطول من رسالة رابين الى عرفات، وكان هذا الأخير في تطلب إعطاء ضمانات اكثر جدية لإقناع (إسرائيل) بحسن نواياه تجاهها[3] .

ومن الملاحظ أن اعتراف المنظمة بدولة (إسرائيل) هو اعتراف صريح ونهائي، أي لا يمكن الرجوع عنه حسب القوانين الدولية، والأهم أن المنظمة التزمت بأمن(إسرائيل) وسلامتها، وهو التزام غريب قانونيا وسياسيا، إذ لا توجد دولة أو منظمة تكبل نفسها بمثل هذا القيد، ويلاحظ أن اعتراف (إسرائيل) بالمنظمة لم يأت مطلقا كما هو اعتراف هذه الأخيرة بالدولة (العبرية)، بل جاء معلقا ومشروطا، ونتيجة لهذا الاعتراف وما تلاه من التزامات وخلو من أي تعهدات مماثلة مثل أمن فلسطين وسلام دولتهم .

---

* إسحاق رابين : عسكري ودبلوماسي ولد عام 1992 في القدس ،عين سنة 1964 رئيسا لهيئة الأركان ثم رئيس للوزراء من 1974 إلى 1977 عين سنة1984 وزيرا للدفاع ، ورئيسا لحزب العمل عام 1992 ثم رئيسا للوزراء مرة ثانية في نفس السنة . ينظر: **جوزيف الخوري الطوق**، الاتفاقيات العربية الإسرائيلية: اغتيال السلام (ط2؛ لبنان: دار نوبليس ، 2002)،ج2 ، ص 105 – 106 .

(1) : **حسين أبو شنب** ، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (الرأي والرأي الآخر) (ط 1؛ القاهرة: مكتبة مدبولي ، 1995)، ص 117 .

*ياسر عرفات : (1929–2004) من مواليد القدس من الأوائل الذين ساهموا لانطلاق الثورة الفلسطينية عام 1965، أنتخب عام 1969 رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تم تزكيته عام 1988 كرئيس للدولة الفلسطينية . ينظر: **جوزيف الخوري طوق**، الاتفاقات العربية الاسرائيلية: التقسيمات الجغرافية للمناطق العربية المتنازع عليها (ط2 ؛ لبنان: دار نوبليس ، 2002)، ص 68 .

(2) : **نخبة من المختصصين** ، المرجع السابق ، ص 530 .

(3) : **مارك هالتر** ، المرجع لسابق ، ص 17.

المبحث الثاني: اتفاقية الحكم الذاتي

1 - عقد الاتفاقية

بعد المفاوضات السرية والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)،عقد الطرفان اتفاقية الحكم الذاتي وتم التوقيع الرسمي عليها في واشنطن 13 سبتمبر 1993 بحديقة البيت الأبيض، وقد حضر التوقيع كل من إسحاق رابين وياسر عرفات والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وقعه من الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن الجانب (الإسرائيلي) وزير الخارجية شمعون بيريس *، ووقع كل من كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي وأندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا بصفتهما شاهدين على الاتفاق[1] .

وقد اعقب التوقيع على الاتفاقية تصريحات ألقاها كل من بيريس ومحمود عباس، ثم كلينتون وزيري الخارجية الأمريكي والروسي، وبعدها ألقى رابين كلمته التي اعتمد فيها على عبارات قوية ومراوغة، صور فيها اليهود كضحية والفلسطينيين كإرهابيين، وبعدها جاء دور عرفات لإلقاء خطابه تحدث عن السلام وعن حاجة الشعب الفلسطيني إلى مساعدات اقتصادية، وأكد التزام المنظمة بالاتفاق، كما أشاد بالدور الأمريكي وإدارته، وكذلك بالدور الذي لعبته النرويج لإنجاح هذه المفاوضات، ولم يأت في خطاب عرفات أية رد على خطاب رابين، وكذلك تجاهله للمقاومة الفلسطينية وشهدائها [2].

وسعى الرئيس الأمريكي إلى إنجاح حفل التوقيع دعما للاتفاقية، ولهذا ضغط على الأطراف العربية لإرسال مبعوثين لحضور حفل التوقيع، وحرص أيضا على التفرد برعاية وانجاح الاتفاق، وذلك من خلال استبعاده لوزير الخارجية النرويجي، وعدم استدعائه إلى المنصة أثناء عملية التوقيع باعتباره عراب الاتفاق، خوفا من أن سيرق الأضواء عنه ويغطي على الدور الأمريكي .رسم اتفاق المبادئ الاستراتيجية لتسوية المشكلة الفلسطينية وحلها حلا نهائيا وتنقسم الاتفاقية إلى ثلاث مراحل هي:

---

* شمعون بيريس : من مواليد بولندا سنة 1923 ،انضم منظمة الهاغاناه،تزعم حزب العمل لمدة 15 سنة ، تقلد منصب وزير الدفاع من 1974-1977 ،ورئيسا للوزراء من 1984-1986 ، ورئيسا للدولة إلى غاية اليوم . ينظر : **جوزيف الخوري الطوق** ، الاتفاقيات العربية الإسرائيلية: اتفاق غزة أريحا وماذا بعد (ط2؛ لبنان: دار نوبليس ، 2008)، ج1 ، ص 30 .

[1] : **محسن محمد صالح** ، القضية الفلسطينية ، المرجع السابق، ص 120 .

[2] : **ممدوح نوفل**، قصة اتفاق أوسلو ، المرجع السابق، ص 218 .

① **مرحلة غزة أريحا** :تم فيها تطبيق الحكم الذاتي على أن يتم النقل المبكر للصلاحيات في خمس مجالات للفلسطينيين، في باقي الضفة الغربية فور البدئ في تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا، وتشمل الصحة، التعليم، الضرائب، الخدمات، السياحة[1] .

② **مرحلة توسيع الحكم الذاتي في باقي الضفة الغربية:** وتشمل أربع عناصر أساسية هي:

أ – إعادة إنشار القوات (الإسرائيلية)، بحيث يتم خروجها من المراكز السكانية الفلسطينية في الضفة عشية إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني.

ب – إجراء الانتخابات وتنفيذ إعادة انتشار آخر للقوات (الإسرائيلية)، بحيث تتمركز في مواقع أمنية محددة في الضفة فور إقامة المجلس الفلسطيني .

ج – نقل الصلاحيات المتفق عليها للفلسطينيين، والنظر في تعديل القوانين وللوائح والاوامر العسكرية السارية[2] .

③ **مرحلة حلة التفاوض حول التسوية النهائية:** والتي ستبدأ في ماي 1996، ولأن صياغة أوسلو اتسمت بالعمومية تسنى لكل طرف تفسيره كما يشاء، ولذلك لم يتم الالتزام به وبأوقاته، على الرغم من أن الاتفاق نص على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة أريحا أولا، بعد الانسحاب (الإسرائيلي) منها في 13 -12- 1993 ، ولم يتم ذلك إلا في 4 -05- 1994 [3].

وعوما جاءت الاتفاقية الفلسطينية (الإسرائيلية) مقتضبة، احتوت على 17 مادة و04 ملاحق ولم يكن هذا الاقتضاب عفويا، فقد عمد (الإسرائيليون) من وراء ذلك ابقاء الاتفاقية قابلة للتفسير كل بند على حدا، كما أنه سعى إلى تطبيق سياسة الخطوة – الخطوة، وهي السياسة التي تبناها وزير الخارجية الأمريكي كسنجر، في إدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] : **محمد خليفة** ، المرجع السابق ، ص 68 .

[2] : **دلال بحري**، عملية السلام في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد 1991 إلى 1998 (رسالة ماجستيرغير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 1999 ، ص 150 – 106 .

[3] : **محمد خليفة** ، المرجع السابق ، ص 69 .

2 – مضمون اتفاقية الحكم الذاتي

تضمنت اتفاقية أوسلو على الكثير من النقاط ويمكن تحديدها كالآتي.

❶ من حيث الإطار العام للاتفاق جرت الإشارة إلى أن اتفاق الحكم الذاتي في إطار إتمام واستكمال عملية السلام بأكملها، وفضلا عن كونه يأتي تعبيرا عن رغبة الجانبين في إقامة تعايش سلمي بينهما، والحفاظ على كرامتهما وأمنهما المشترك، مع الاعتراف المتبادل بحقوقهما السياسية المشروعة. علاوة على التأكيد على أن مفاوضات الوضع النهائي المفترض البدء فيها عقب سنتين بعد تطبيق الحكم الذاتي، سوف تؤدي إلى تنقيذ قراري مجلس الامن 242–338، أضف إلى ذلك أن الاتفاق تضمن أيضا أن الضفة والقطاع سوف يظلا وحدة إقليمية واحدة ، وسوف يتم الحفاظ على وحدتهما خلال الفترة المؤقتة[(1)] .

❷ إقامة سلطة فلسطينية مؤقتة تتمتع بحكم ذاتي، وهذا حسب ما ورد في المادة الأولى، وهو من أهداف المفاوضات، ويعني ذلك خطوة نحو الامام، في إقامة سلطة فلسطينية، يعطي فرصة لها لإقامة دولتهم، وقيادة شعبها وهذا يمثل أيضا نهاية مرحلة الشتات في الكثير من البلدان العالم، وهذا يعزز ثقتهم بأنفسهم أنهم ساروا خطوة نحو الامام، على الرغم من أن الظروف والأوضاع الدولية لا تساعدهم على ذلك[(2)].

❸ نصت المادة الثالثة من الاتفاق بأن الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع سيتمكن من حكم نفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية، وهو ما يمثل فرصة أولى لاختيار ممثليه، ويدل ذلك على أن الشعب الفلسطيني برهن على قدرته في بناء دولة ديمقراطية حديثة في المستقبل. وقد تم توضيح ذلك في الملحق رقم واحد بشان صيغة الانتخابات وشروطها، واشراك النازحين الفلسطينيين قبل1967، لأن المطروح لدى(إسرائيل)هو اعتبار الانتخابات الفلسطينية إقرار باستبعاد الفلسطينيين الذين لم يشاركوا فيها، ولذلك جاءت في صيغة لم يتم الإجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين النازحين عام 1967، بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية[(3)] .

---

(1) : **أحمد إبراهيم محمود،** ≪ اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني قراءة في المضامين والإشكاليات والتطورات المستقبلية≫، مجلة السياسة الدولية، مجلد39، العدد 117،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (اكتوبر 1994)، ص 871 .

(2) : **جورج قرم،** انفجار المشرق من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956–2006، ترجمة محمد علي مقلد(لبنان: دار الفرابي، 2006)، ص 505.

(3) : المرجع نفسه ، ص 206 .

❹ أما المادة الخامسة من الاتفاق أنه يمكن التفاوض حول مسالة القدس واللاجئين والمستوطنات و الترتيبات الأمنية، والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك، والتي كانت في السابق خط أحمر لا يمكن تجاوزها أو حتى إثارتها، فالاستعداد للتفاوض حول هذه النقاط يعني أنه يمكن التوصل إلى حل يرضي الطرفين من خلال التطرق إليها، أم أنها مجرد مناورة من(إسرائيل) لربح ثقة الفلسطينيين للتوقيع على هذه الاتفاقية[1] .

❺ كما جاء في المادة السادسة والسابعة والتي تخص مجال نقل السلطة والصلاحيات التشريعية، حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من إعادة بناء نفسها وتنظيم مؤسساتها وترتيب قاعدتها الاقتصادية، واحتفظت (إسرائيل) لنفسها بالحق في الاطلاع على أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية التي سوف يجري تشكيلها، أو أي تغييرات تحدث داخل السلطة الفلسطينية[2].

❻ وتضمنت المادة الثامنة من الاتفاق موضوع الأمن حيث أقرت هذه الاتفاقية بضرورة إنشاء جهاز شرطة للفلسطينيين لحفظ الأمن والنظام العام داخل الأراضي المحتلة، أما (إسرائيل) فتتحمل مسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وقد خصص لشرح ذلك الملحق رقم اثنان، حيث أن الطرف الفلسطيني حرص أن تشمل الشرطة افرادا من الخارج وليس فحسب من الداخل، وهذا في اطار سعيها لإدخال اكبر عدد ممكن من الفلسطينيين الموجودين خارج الأراضي المحتلة وحصلوا على تعهد من (إسرائيل) بالربط بين أريحا والقطاع بممر آمن للأفراد والنقل[3].

❼ وتضمنت المادة الحادية عشر والثانية عشر الدعوة إلى التعاون بين الطرفين، وكذلك مصر و الأردن في المجالات الاقتصادية، وعملت من وراء ذلك إقناع الغرب بأنها لا تفاوض الفلسطينيين وحدهم، بل أنها تعمل على الاندماج في المنطقة وإنهاء العزلة المفروضة عليها من قبل الدول المجاورة لها، مع الإشارة إلى أن علاقات التعاون الاقتصادي بين الجانبين سوف تخضع لمبادئ الاحترام المتبادل، وتبادل الامتيازات التجارية والعدالة والانصاف، وقد وقع الجانبان الفلسطيني و(الإسرائيلي) في 26 افريل 1994، على بروتوكول يحدد أسس العلاقات الاقتصادية بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني (الإسرائيلي)، واحتوى الاتفاق على عدد من المواد التي

[1] : **جورج قرم** ، المرجع السابق ، ص 207 .

[2] : **أحمد إبراهيم محمود** ، المرجع السابق ، ص 87 .

[3] : **جورج قرم** ، المرجع السابق ، ص 507 .

تناولت قضايا إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة ونظام ضرائب الاستيراد، وأساليب التعامل مع القضايا النقدية والمالية والعمالية والزراعية وغير ذلك [1].

وقد خصص اعلان المبادئ لذلك الملحقين الثالث والرابع، ولم يكن ذلك إلا ترجمة لمصالح (إسرائيل) في إنشاء تعاون اقتصادي عام في الشرق الأوسط، تكون فيه هي المنظم والقائد، وعلى الجانب الفلسطيني ضمان استمرار ضبط المناطق المستقلة ذاتيا (بإسرائيل) اقتصاديا ومنها من ربط علاقات اقتصادية مع البلدان العربية الأخرى، إلا من خلال هذه الأخيرة.

❽ حرصت (إسرائيل) في هذه الاتفاقية على التمسك بإعادة انتشار قواتها كما جاء في المادة الثالثة عشر ، كلما دعت الضرورة ، كذلك تمت الإشارة الى ذلك في المادة الرابعة عشر، وخصص لذلك الملحق رقم 02 لشرح تفاصيل الانسحاب من غزة وأريحا خلال فترة لا تتعدى الأربعة اشهر من تاريخ دخول اعلان المبادئ حيز التنفيذ، إلا أن (إسرائيل) احتفظت لنفسها بالاستمرار في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي والداخلي ، والنظام العام للمستوطنات و(الإسرائيليين)، كما يمكن للقوات العسكرية وللمدنيين أن يستمروا في استخدام الطرقات البحرية داخل قطاع غزة وأريحا [2].

وعموما يمكن القول بأن السياسة (الإسرائيلية) اتسمت بالمماطلة والتعجيز، بحيث مر إعطاء الصلاحيات للفلسطينيين بكثير من التعقيدات، ومن أجل تطبيق وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في أوسلو، من توسيع مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية، وتوسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية، تم إبرام العديد من الاتفاقيات كان جوهرها تقديم السلطة الفلسطينية مزيدا من التنازلات.

---

[1] : **طاهر شاش** ، المواجهة والسلام، المرجع السابق، ص 281- 282.

[2] : **جورج قرم** ، المرجع السابق، ص 507 .

المبحث الثالث :ردود الأفعال على اتفاقية أوسلو

يدرك الطرفان الفلسطيني و(الإسرائيلي) أن ما قاما به هو انقلاب يهز أوضاعهما الداخلية وعلاقتهما الخارجية، فالإعلان عن الاتفاق لن يمر بسلام لأنه سيكون مفاجئا للجميع، وسيكون له ردود أفعال قوية على كل المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، ويتوقع أن يقابل بترحيب أو بتحفظ من البعض أو بمعارضة .

1 – ردود الفعل (الإسرائيلية)

كان رابين متخوفا من الأحزاب (الإسرائيلية) المتطرفة ، عندما اقترب موعد التطبيق والتعامل مع الاتفاق كواقع في استغلالها لإسقاط حكومته، وبالرغم من وجود تأييد نسبي للاتفاق مع الفلسطينيين فإنه كان من المهم تهيئة الرأي العام (الإسرائيلي) وتحضيره لتقبل الإعلان، ولقد أدى تأييد قسم كبير من (الإسرائيليين) للاتفاق إلى مصادقة مجلس الوزراء (الإسرائيلي) عليه بموافقة 16 وامتناع وزيرين عن التصويت، كما حظي بموافقة الكنيست بأغلبية بسيطة[1] .

وقد وصف إسحاق رابين في 21-09-1993 اتفاق غزة أريحا بأنه انتصار للصهيونية، أثناء إلقائه لكلمة أمام الكنيست، أما شمعون بيريس قال في حديث لراديو (إسرائيل) في نفس اليوم إذا كانت كامب ديفيد أشارت بصورة مبهمة إلى التدابير الأمنية، بينما حدد اتفاق غزة أريحا هذه التدابير التي تتولاها (إسرائيل) ونص على تطبيق الحكم الذاتي في غزة أريحا فقط [2]. ومن بين المؤيدين للاتفاق وزيرة الإعلام والاتصال(الإسرائيلية) شالوميت أولوني قالت يوم 20-09-1993 أنه لا يهمها ما هو مكتوب في الاتفاق المهم أننا اعترفنا رسميا بالفلسطينيين كشعب له حقوقه، وأن الذين قالوا عني بالأمس خائنة يأخذونني اليوم بالأحضان[3].

وفقا للتقاليد والأعراف الديمقراطية في (إسرائيل) اجتمع رابين قبل الإعلان عن الاتفاق مع أقطاب المعارضة، وأطلعهم على نص الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها رفضته

---

[1] : **ممدوح نوفل** ، قصة اتفاق أوسلو ،المرجع السابق ، ص 158 .

[2] : **الهيئة العامة للاستعلامات،** أجهزة الاعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من 17 –25 سبتمبر 1993 (القاهرة : مطابع الرنبو، 1993)، ص 29 .

[3] : المرجع نفسه ، ص 28 .

جملة وتفصيلا، وبدأت في تنظيم صفوفها لإسقاط حكومة رابين واعتمدت في رفضها على جملة من العوامل، وحاولت أن تستغلها لإقناع أكبر عدد ممكن من (الإسرائيليين) أهمها[1]:

- ❖ أن الاتفاق هو ضربة لمرتكزات الأيدولوجية الصهيونية، القائمة على أن كل فلسطين هي أرض الميعاد التي وعد الله اليهود بها، وأن الإقرار بوجود شعب فلسطيني وممثل شرعي له وهو منظمة التحرير سيؤدي في النهاية أن له الحق في تقرير مصيره.
- ❖ الإقرار بقرار 242 يعني أن الضفة والقطاع وشرق الأردن هي أراضي محتلة وهو ما يعني ضرورة إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) لها.
- ❖ الدولة الفلسطينية تعني التخلي عن أرض الميعاد للغير[2].

ومن المعارضين لهذا الاتفاق أحد الحاخامات الذي له وزن على الساحة (الإسرائيلية)، ويدعى يورى شيركي، حيث طالب في أحد تصريحاته لمجلة فرنسية أوبزرفاتور الفرنسية الصادرة يوم 23-09-1993 بأنهم يبذلون كل الجهود لمنع تنفيذ الاتفاق (الإسرائيلي) الفلسطينيون [3]، كما انتقد حزب الليكود هذا الاتفاق و جاء على لسان زعيم الحزب بنيامين نتانياهو في أحد تصريحاته لراديو (إسرائيل) يوم 20 -09-1993 أن تناول هذا الاتفاق للحقوق السياسية والمشروعة للطرفين (الإسرائيلي) والفلسطيني معناه قيام دولة فلسطين [4]. كما مست هذه المعارضة أيضا بعض الشخصيات التي كانت في الوفد (الإسرائيلي) المفاوض في واشنطن، واعتبرت ذلك خيانة ومساسا بكرامتهم، ومن بينهم روبنشتاين رئيس الوفد المفاوض حيث رفض المشاركة في الوفد (الإسرائيلي) يوم التوقيع على الاتفاق[5].وبالرغم من محاولة رابين وبيريس فرض أنفسهم، إلا أن المعارضين لها وصل بهم الحد إلى اغتيال رابين.

---

(1) : **Charles Enderli**, LeReve Brisé Histoir de L'echec Du Processus De Paix Procheoiernt 1995-2000,Paris,Fayard,2002,P29 .

(2) : **ممدوح نوفل** ، قصة اتفاق أوسلو ، المرجع السابق، ص 171 .

(3) : **الهيئة العامة للاستعلامات** ، المرجع السابق ، ص 30 .

(4) : **ممدوح نوفل** ، قصة اتفاق أوسلو، المرجع السابق ، ص 170 .

(5) : المرجع نفسه ، ص 180.

2 – ردود الفعل الفلسطينية

أحدث الاتفاق تباينا واختلافا في صفوف الشعب الفلسطيني بين مؤيد ومعارض تمثل في .

أ – المؤيدون للاتفاقية :

يقول عرفات والفصيل المؤيد له أن الاتفاقية تمثل أفضل صفقة يمكنهم الحصول عليها في ظل الظروف السائدة، ويتحدون منتقديهم بالسؤال المعروف (ما هو البديل)، وفي ظل انعدام البدائل في تصورهم فاتفاقية أوسلو ستتيح للفلسطينيين موطن قدم في وطنهم، يمكنهم من استئناف الكفاح من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية [1]. ومن الفصائل المؤيدة لهذه الاتفاقية:

1 –حزب الشعب الفلسطيني: يرى أن الاتفاق يفتح المجال أمام إمكان عودة القيادة السياسية الفلسطينية للأراضي التي ستنسحب منها (إسرائيل)، ويصف الحزب فوائد الاتفاق بالحقائق السياسية التي تمثل مقدمة لسفر العودة نحو بناء الوطن الفلسطيني، وبأن الانتخابات التي ستجري للمجلس المؤقت إنما هي خطوة لتقرير المصير لشعبنا، وبناء دولة فلسطينية مستقلة[2].

2 – حركة فتح :هي الفصيل الأساسي في منظمة التحرير، وقد جاء على لسان أبرز قادتها :

- **نبيل شعث:** وهو أحد الأعضاء في مفاوضات واشنطن، قال بأن عرفات قام بمخاطرة كبيرة عندما دعم خيار غزة أريحا أولا، ويواصل أنه عندما تعترف (إسرائيل) بالمنظمة أنها طرف يحتذى التفاوض معه، وأنها ستصبح في المستقبل هي السلطة التي ستقيم مؤسسات الحكم الذاتي داخل الأراضي الفلسطينية، وبذلك يكون الفلسطينيون قد بدأوا الطريق نحو الدولة الفلسطينية.
- **حكم بلعاوي:** وهو من أبرز الشخصيات الفتحاوية، صرح للتلفزيون (الإسرائيلي) بأن الفلسطينيين سيكبحون جماح أية جهة تحاول التشويش على عملية السلام، وأن المنظمة ستحول دون قيام المجموعات المسلحة باعتداءات خلال الفترة الانتقالية[3] .

---

[1] : **سميح فرسون**، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عطا عبد الوهاب(ط1؛ لبنان: مركز الدراسات والبحوث العربية، 2003)،469-470.

[2] : **حسين أبو شنب** ، المرجع السابق ، ص 230 .

[3] : المرجع نفسه ، ص 225 .

ب – المعارضون للاتفاقية: في مقابل هذا التأييد هناك من عارضه حتى داخل المنظمة وخارجها من شخصيات وتنظيمات نذكر منها:

1 –المعارضون من داخل حركة فتح : نذكر منهم.

- **الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن:** حيث يضم فلسطينيي الداخل وهم حنان العشراوي، وحيدر عبد الشافي، وفيصل الحسيني، فهم تفاجئوا بالاتفاق وقالت بشأنه حنان العشراوي " أن الاتفاق فيه تنازلات كثيرة وكان بإمكان الوفد أن يتحصل على اتفاق أفضل بكثير منه "، وكرد فعل على ذلك قدموا استقالاتهم احتجاجا على تهميشهم[1].
- **الشاعر محمود درويش:** وهو عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، استقال من المنظمة وعلل ذلك، أن الأوضاع داخل المنظمة سيئة، إدوارد سعيد مفكر فلسطيني بارز أعلن عن تحفظه ومخاوفه من صفقة اتفاق غزة أريحا[2].
- **فاروق القدومي:** وهو رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، رفض الاتفاق واعترض عليه إلا أنه من دعاة الحوار، ويقول "بأنه لا يحق لأية هيئة قيادية أن تلزم شعبنا الفلسطيني بالتنازل، عن كفاحه العادل لتحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في تحرير وطنه وبناء دولته المستقلة ... وقال بأن الاتفاق مس الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني".
- **جمال الصوراني:** وهو أمين سر اللجنة التنفيذية في المنظمة، وكان رد فعله أنه قدم استقالته، و قلل من شأن الاتفاق ووصفه بأنه أقل من الاستقلال وأكثر من الحكم الذاتي.
- **الشيخ عبد الحميد السابح** :رئيس المجلس الوطني قال" بأن الاتفاق مرفوض وغير شرعي، وليس من حق اللجنة التنفيذية التنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين، وليس من حق الرئيس الفلسطيني أو غيره تعديل الميثاق " [3].

---

[1] : **ممدوح نوفل** ، قصة اتفاق أوسلو، المرجع السابق ، ص179 .

[2] : **محمود عبد الفضيل**، اتفاق غزة أريحا التحديات ، المخاطر، التداعيات (ط1؛ لبنان: دار الطليعة ، 1994)، ص9 .

[3]: **حسين أبو شنب** ، المرجع السابق ، ص 215 –221 .

ولم تنحصر المعارضة في التنظيمات الإسلامية فحسب، بل طالت تنظيمات داخل المنظمة، إلا أن مواقفهم اتحدت وهو ما يعرف بمجموعة الفصائل العشرة*، نددت في بيان لها وطالبت سكان الأراضي المحتلة القيان بإضرابات احتجاجية وشاملة ضد استمرار عملية المفاوضات، وسنذكر فصيلين من خارج التيار الإسلامي، وآخرين يمثلان التيار الإسلامي:

2 – **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:** عارضت الاتفاق وجاء على لسان أمينها العام جورج حبش ، وهو أيضا عضو بالقيادة الفلسطينية ، وعلل معارضة الجبهة في النقاط التالية :

- ❖ الاتفاق يرمي إلى سلخ القضية الفلسطينية عن القضية العربية.
- ❖ الاتفاق يرمي إلى القضاء على الانتفاضة.
- ❖ أنه يرمي إلى الاقتتال الداخلي[1] .

3 – **الجبهة الديمقراطية:** هي الأخرى عارضت الاتفاق وعبر عن ذلك أمينها العام نايف حواتمة، وهو أيضا عضو في القيادة الفلسطينية، وبرر معارضة الجبهة للاتفاق في النقاط التالية:

- ❖ أن الاتفاق بمثابة خدعة تمت بين عرفات والحكومة(الإسرائيلية).
- ❖ أنه لا يؤدي إلى الحقوق الوطنية كحق العودة وحل مشكلة اللاجئين .
- ❖ أن الاتفاق لا ينص على الانسحاب بل على إعادة الانتشار.
- ❖ أنه لا يمثل إرادة الشعب الفلسطيني[2].

4 – **حركة حماس:** وتعتبر أكبر الحركات حضورا أو تعبيرا عن التيار الإسلامي، وهي ترى أن الاتفاق لا يلزم الشعب الفلسطيني، وأن التوقيع عليه أفقد المنظمة تمثيلها للشعب، وأن الاتفاق مؤامرة تهدف إلى وقف القضية

* : الفصائل العشرة هي : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ،الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، القيادة العامة فتح، الانتفاضة فتح، المجلس الثوري، جبهة النضال الشعبي ،جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، الصاعقة، الجهاد الإسلامي .

[1]: **أحمد ناجي قمحة،** «الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من أوسلو إلى واشنطن»، مجلة السياسة الدولية، مجلد 37 ،العدد 144، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (اكتوبر 1993)، ص 137 .

[2] : **حسين أبو شنب** ، المرجع السابق ، ص 228–229 .

وتأمين الحماية للعدو، وأن قيادة عرفات لا تمثل إلا نفسها، وترى أنه بموجب هذا الاتفاق تم التنازل على 80 %من الأراضي الفلسطينية [1].

وقد جاء عل لسان الناطق الرسمي للحركة إبراهيم غوشة " لقد دأبت حفنة من القيادات المتنفعة والمستسلمة بزعامة عرفات، على مخالفة وتزييف إرادة شعبنا الفلسطيني "[2]. ويعتقد الشيخ أحمد ياسين أن طريق السلام الذي يبحث عنه الموقعون على اتفاق أوسلو، هو في حقيقة الأمر طريق استسلام، و(إسرائيل) لا تريد إعطائهم دولة مستقلة بل تريدهم وكلاء عنها في كبح مقاومة الشعب الفلسطيني وحماية حدودها، ولهذا يقول " نحن نرفض اتفاق أوسلو وما يترتب عنه من نتائج، لكن هذا لا يعني أننا سنقاوم السلطة لأننا لا نريد أن نفتح معركة داخلية بين صفوف شعبنا، لأنها ستصب في صالح (إسرائيل)، وسنحاول مع السلطة حل مشكلنا دون أن نصطدم، أو نحمل السلاح في وجه بعضنا"[3].

5 – **حركة الجهاد الإسلامي:** أعلنت على لسان أمينها العام عبد الله شلح أن قيادة منظمة التحرير قد أخفقت بتوقيعها الاتفاقية لمعالجة القضية الفلسطينية، مما يستدعي إعادة النظر في مؤسسات المشروع الوطني الفلسطيني، وفي علاقة الشعب بهذه المؤسسات خاصة منظمة التحرير. وترى الحركة بأن عرفات قد باع فلسطين، وأنها اتخذت خطوات ميدانية لتفعيل موقفها من خلال[4] :

❶ نبذ إمكانية الاقتتال الداخلي وضرورة توجيه كافة الإمكانيات القتالية ضد العدو(الإسرائيلي).

❷ الدخول في مشاورات مع الفصائل الأخرى للتوصل إلى صيغة تحالفية تجمع الأطراف الفلسطينية المعارضة، للاتفاق في إطار الفصائل العشرة، وتمخض عن ذلك الجبهة الوطنية الديمقراطية الإسلامية، كجبهة رفض تهدف إلى إحلال قيادة مكان ياسر عرفات، وتهدف إلى إسقاط الاتفاق الذي وقعه مع (إسرائيل).

---

[1] : **حسين أبو شنب** ، المرجع السابق ، ص 234 .

[2] : **مسعود الخوند** ، المرجع السابق ، ص 118 – 119 .

[3] : **أحمد منصور** ، المرجع السابق، ص 228 .

[4] : **حسين أبو شنب**، المرجع السابق، ص 228 .

❸ تشكيل قيادة موحدة للانتفاضة لتصعيد عملها وضمان استمراريتها، ووصل الأمر إلى التهديد بالتصفية الجسدية، إلى كل من يشارك في صياغة الاتفاق ومن سيوقع عليه[1].

3 – ردود الأفعال العربية والدولية

أولا : ردود الفعل العربية

وجد اتفاق أوسلو على الصعيد العربي قبولا متفاوتا ، وهذا لأن مبدأ السلام مع (إسرائيل) قد حسم في مؤتمر مدريد 1991، وقد تحكم في المواقف الرسمية العربية المصلحة بالدرجة الأولى من خلال ثلاث اعتبارات هي :

❶ أثر الاتفاق وانعكاساته على مصالح هذا النظام أو ذاك.

❷ موقف الولايات المتحدة والدول الكبرى من الاتفاق لأن الكل يطلب رضاها.

❸ طبيعة العلاقات القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والأنظمة القائمة في الدول العربية، وإذا كانت بعض الدول العربية قد علمت بالاتفاق قبل الإعلان عنه[2].

أ – الدول التي عارضت الاتفاقية

❶ **سوريا:** كان رد فعل الموقف السوري أنها عارضت لجوء منظمة التحرير إلى حل فردي مع (إسرائيل) ، دون وجود أي تنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى، الا أنها تراجعت عن موقفها نتيجة للضغوطات التي مورست عليها من قبل الولايات المتحدة ، وقد بنت سوريا موقفها هذا على:

❖ تأييد كل ما يراه الشعب الفلسطيني يحقق أماله وأهدافه.

❖ اعتبار أي انجاز تفاوضي في أي مسار يساهم في المسارات الأخرى .

---

[1] : **ممدوح نوفل** ، قصة اتفاق أوسلو، المرجع السابق، ص 184 .

[2] : المرجع نفسه ، ص 166 .

❖ التمسك بالحل الشامل على أساس الانسحاب (الإسرائيلي) الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة[1].

وقد عبر عن هذا الرئيس حافظ الأسد في أحد تصريحاته لإحدى الشبكات التلفزيونية الأمريكية، حول اتفاق غزة أريحا " بأنه ليس هذا هو الخيار الأفضل بالنسبة لهم، وليس هو الطريق الأفضل لتحقيق السلام، ورغم ذلك يقول بأنهم قرروا ألا يعرقلوا الاتفاق الذي توصلوا إليه، أي أن لا نعطل ما فعلوه، وقلنا أن هذا من مسؤولية الشعب الفلسطيني ومؤسساته، ولكن لا أحد يتوقع منا أن نرفع رايات الفرح باتفاق سري عقد خلف ظهورنا "[2].

❷ **لبنان:** اعتبرت لبنان الاتفاق خروجا على التنسيق العربي، وأن معالمه غير واضحة، وبالتالي فهو لا يوحي بالثقة، وأوضحت أن الاتفاق لم يعرض على اجتماع وزراء خارجية دول الطوق، الذي انعقد خصيصا للتنسيق في المفاوضات، وينبغي أن يكون واضحا أن التنسيق يعني إطلاع كافة الأطراف على كافة القرارات وليس بعد اتخاذ القرار[3]، ولقد عبر لبنان عن تحفظه تجاه اتفاق غزة أريحا للأسباب التالية:

❖ أن الاتفاق المشار إليه شكل خروجا على التنسيق العربي وعلى شمولية الحل.

❖ عدم معالجة هذا الاتفاق موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وتجاوز حق العودة في القرارات الصادرة بشأنهم، وكذلك موضوع المستوطنات والقدس.

❖ لم يحدد الاتفاق حدود غزة وأريحا، ولا يزال الخلاف قائما حت الآن حول حدود أريحا.

❖ لا تشير هذه الاتفاقية إلى إمكانية إقامة دولة فلسطينية[4].

❸**الأردن** : تفاجئوا بالاتفاق ولم يتوقعوا أن تقدم منظمة التحرير على عمل كهذا، بدون استشارة المسئولين الأردنيين أو مشاركتهم في صياغته، خصوصا وأن الأردن ظل يمثل غطاء لإشراك المنظمة في أية مفاوضات، ورأى في الاتفاق عملا انفراديا تمكن فيه الصهاينة من الإيقاع بالفلسطينيين، وحملوهم أعباء صفقة خاسرة ولكن

---

[1] : **أحمد ناجي قمحة** ، المرجع السابق ، ص 138 .

[2] : **جورج خوري الطوق**، الاتفاقيات العربية الإسرائيلية:اتفاق غزة أريحا وماذا بعد(ط2؛ لبنان: دار نوبليس ، 2008)،ج2، ص 284 .

[3] : **أحمد ناجي قمحة** ، المرجع السابق ، ص 138 .

[4] : **جورج الخوري طوق**، الاتفاقيات العربية الإسرائيلية:مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط (دراسة وثائقية) (ط2؛ لبنان: دار نوبليس ، 2002)،ج3 ، ص 573 .

بأثمان باهظة، إلا أن الولايات المتحدة ضغطت على الأردن ودفعته إلى التراجع عن نبرته الحادة، كما أدركوا أن نجاح تطبيق تلك الاتفاقية يمكن أن يكون في خدمة مصالح الأردن[1]. وفي هذا يقول الملك حسين:" لقد عملنا ما في وسعنا لدفع البعد الفلسطيني قدما، وفجأة رأينا إخواننا الفلسطينيون يتجهون وهم المعنيون بالقضية ويحققون تقدما كبيرا ... في هذه الحالة سنفعل كل ما في استطاعتنا لتأمين مصالحنا وهذا بالضبط ما نقوم به" [2].

❹**العراق** : معارضته كانت مبدئية لموقفه القومي والعداء للولايات المتحدة، وهي ليست مستعدة لمعارضة الاتفاق بقوة لأنه سيزيد من الضغط الأمريكي عليها [3].

❺**ليبيا** :هاجم العقيد معمر القذافي الاتفاق في أحد تصريحاته للتلفزيون الليبي يوم 21-9-1993 ،" أن اللوم يقع على العرب الذين استسلموا بدون مقاومة وبدون مبرر فلا ألوم أمريكا ولا الغرب أو (إسرائيل)، وتساءل ماذا حدث للعرب ليجيئون مع بعضهم في طابور واحد كل منهم يريد بسرعة أن يوقع وسيسلم ...لماذا؟ "

ب – الدول التي أيدت الاتفاقية

❶ **دول المغرب العربي** : قبلت الاتفاق على إيقاع تقبل ما يقبله الفلسطينيون لأنفسهم، لأن تونس منذ البداية كانت على علم بالمفاوضات باعتبارها مقرا للقيادة الفلسطينية، كما أن المغرب كان على إطلاع على سير المفاوضات، كما أنه لم يحاول التأثير في السياسة الفلسطينية، لأن كلمته كانت مسموعة لدى الغرب خاصة الولايات المتحدة، ولقد حاول أبو مازن استثمار علاقات المغرب بالعديد من الزعماء المغاربة اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين، خاصة زعماء حركة شاس[4].

❷**دول مجلس التعاون الخليجي:** أعلن الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي الأمين العام لمجلس التعاون في مؤتمر صحفي عقده يوم 24 – 09 – 1993، أثناء زيارته للولايات المتحدة ما يلي: "أن دول الخليج تؤيد الاتفاق الذي عقد بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)، وذلك انطلاقا من أن المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وأن كل ما يرضي الشعب الفلسطيني سيحظى بموافقة الدول الخليجية " [1].

---

[1] : **محمد شلبي** ، الأردن وعملية تسوية الصراع الإسرائيلي 1979 – 1994 (ط1،؛ الأردن : دار الكنوز، 2008)، ص 311 .

[2] : **أحمد سعيد نوفل** ، المرجع السابق، ص 51 .

[3] : **الهيئة العامة للاستعلامات** ، المرجع السابق ، ص 79 – 81 .

[4] : **ممدوح نوفل** ، قصة اتفاق أوسلو ، المرجع السابق ، ص 149 .

[1] : **الهيئة العامة للاستعلامات**، المرجع السابق، ص 102 .

❸**مصر**: اعتبرت القاهرة أن الاتفاق بداية طيبة يجب أن نؤيدها، كما يجب أن تساندها كل القوى للوصول إلى حل سامي ونهائي للقضية الفلسطينية، ويقول مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق في أحد تصريحاته لراديو لندن في 20 – 09 – 1993: " أن الفلسطينيون هم أصحاب القضية والمسئولين عن حلها، وأنه لا يجب التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني، بل على العكس لا بد من تأييدهم، ولا بد من إتاحة الفرصة الملائمة لنجاحهم والتعاون معهم حتى النهاية ".

❹**السودان:** أما عن موقف السودان فقد جاء على لسان وزير الداخلية عبد الرحيم محمد حسين في إحدى تصريحاته في 18 – 09 – 1993 على ما يلي: " أن السودان يؤيد خيارات الشعب الفلسطيني لبناء دولته، بل ويبارك الخيار الذي يجمع الشعب الفلسطيني على أرضه، معربا عن أمله في ألا تخلق هذه التسوية مواجهة فلسطينية فلسطينية[2].

ثانيا : ردود الفعل الدولية

❶**الدول الأوربية:** صرح وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل في 19 – 09 – 1993 "بأن المجموعة الأوربية ستقدم معونة مباشرة إلى الفلسطينيين، كما أنها تقوم حاليا بدراسة سبل تحديد أفضل المجالات التي ستنفق فيها هذه الأموال، وأضاف أن الاعتراف المتبادل بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير من شأنه أن يغير أيضا العلاقات بين المجموعة الأوربية والمنظمة، وأنه تم توجيه دعوة من قبل الدول الأوربية لعرفات لزيارة بروكسل وعدد من الدول الأوربية بما فيها ألمانيا"[3].

❷ **روسيا:** ذكر ميخائيل ديمولين نائب رئيس إدارة الإعلام في وزارة الخارجية الروسية في 18 – 09 –1993 " أن العملية التفاوضية في الشرق الأوسط تمر حاليا بمرحلة تاريخية حساسة، فإما أن تحظى الاتفاقية الفلسطينية (الإسرائيلية) بتأييد وان يتم تحقيق تقدم، ويقول بأنهم عازمون على عدم إضاعة أية فرصة من شأنها المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الفلسطيني (الإسرائيلي)[1].

❸ **الولايات المتحدة الأمريكية:** فقد أعلنت ترحيبها وتأييدها لهذا الاتفاق، وحث الطرفين على سرعة التوقيع عليه، تمهيدا للبدء في تنفيذ بنوده، وأعلنت أنها ستقف بكل قوة وراء هذا الاتفاق، الذي تعتبر البداية الفعلية

[2] : المرجع نفسه ، ص 79 .

[3] : نفسه ، ص 98 .

[1] : **الهيئة العامة للاستعلامات** ، المرجع السابق ، ص 99 .

لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما عملت على تطمين الدول العربية التي أعلنت تخوفها من الاتفاق على أساس أنه لن يؤثر على مسار المفاوضات لباقي الأطراف [2].

❹**الصين:** أكد رئيس البرلمان الصيني كياوشي في 18 – 09 – 1993: " أن الصين تؤيد الجهود التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) من أجل التوصل إلى اتفاق، وأن بلاده تأمل في أن تدعم عملية الوحدة بين الدول العربية للسعي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الأوسط " [3].

❺ **هيئة الأمم المتحدة:** صرح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي في حديث أجرته معه شبكة التلفزيون الأمريكية CNN في 18 – 09 – 1993: " بأن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات طلب مساعدة الأمم المتحدة في أعقاب الاتفاق الفلسطيني (الإسرائيلي)، وأضاف :

❖ أن الاتفاق ينص على وجود دولي وعلى مساعدة الأمم المتحدة.

❖ أنه باكتمال الاتفاق الفلسطيني (الإسرائيلي) فإنه يمثل نجاحا للأمم المتحدة، ولمبدأ الحوار ومفهوم السلام

❖ أن الاتفاق ليس مهما فقط بالنسبة للفلسطينيين و(الإسرائيليين) والعالم العربي، وإنما لمناطق مواجهة أخرى في العالم كله.

❖ أن هذا الاتفاق أصبح يمثل نموذجا يجب أن يحتذى به في صراعات أخرى ومناطق أخرى من العالم[4].

خلاصة :

أحدث اتفاق أوسلو تغييرا مهما في مسار القضية الفلسطينية :

1 – فقد أنهى النزاع المسلح بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) .

2 – ورتب لإقامة سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

---

(2) : **أحمد ناجي قمحة** ، المرجع السابق ، ص 130 .

(3) : **الهيئة العامة للاستعلامات** ، المرجع السابق ، ص 100 .

(4) : المرجع نفسه ، ص 103 – 104 .

3 – أجبر الفلسطينيين على تقديم تنازلات، فقد تأجل البحث في قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود إلى مفاوضات الوضع الدائم .

وفي حقيقة الأمر لم تُقدم (إسرائيل) على توقيع اتفاق أوسلو كإجراء يمهد الطريق بأي شكل من الأشكال لقيام دولة فلسطينية، وظل تنفيذها للالتزامات المرتبطة بالفترة الانتقالية انتقائيا، ومضت في نشاطاتها الاستيطانية وتنفيذ إجراءاتها التي تعيد تشكيل الأوضاع على الأرض بما يخدم أغراضها في التسوية النهائية .

الفصل الثالث : أثار اتفاقية أوسلو على القضية الفلسطينية

تمهيد

المبحث الأول : على المستوى السياسي

المبحث الثاني : على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

المبحث الثالث : على المستوى الأمني

خلاصة

تمهيد

بعد توقيع اتفاقية أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر 1993 بواشنطن، وما تضمنته من رؤية الطرفين لإرساء السلام بينهما، بدأت مرحلة جديدة في تنفيذ الاستحقاقات التي رتبتها هذه الاتفاقية حول مرحلة المفاوضات النهائية والتي كانت مرحلة حرجة، خاصة حول بعض القضايا الحساسة والشائكة، لتدخل بذلك المنطقة ككل في وضع جديد أملته قراءة جديدة للمصالح والأهداف، من كلا الطرفين لإنجاز ما كان مستحيلا لعقود من الزمن، غير أن صيغة الإعلان خلقت صعوبة في المفاوضات الجارية تحت مضلة عند كل نقطة، كما إن افتقاد الإعلان لأي مرجعية دولية سمح (لإسرائيل) بالإدارة الكاملة لعملية السلام .

فلم تعد قضية فلسطين من خلال تلك المفاوضات أكثر من حكم ذاتي محدود على جزء من أرض غزة والضفة لا سيادة عليها، خاضعة سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا لإملاءات سلطات الاحتلال، وبعيدا عما تحقق لصالح (إسرائيل)، فإن النتائج على المستوى الفلسطيني كانت كارثية ومدمرة، فلم تحفظ هذه الاتفاقية الحد الأدنى من الحق الفلسطيني بل أدت إلى مزيد من التنازلات، في اكثر من مجال، ويمكن تفصيل الانعكاسات على النحو التالي .

المبحث الأول : على المستوى السياسي

1- محادثات ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية من 1994 إلى 1998 .

مرت القضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو 1993 بسلسلة من المتغيرات السياسية التي أدت الى تحجيمها والحض من طموحات الشعب الفلسطيني، فقد طرحت العديد من المشاريع في إطار نقل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية المترتبة على اتفاق أوسلو والمتمثلة في:

أولا - اتفاق القاهرة 04 ماي 1994

دخل الطرفان الفلسطيني و (الإسرائيلي) في مفاوضات إجرائية ، انتهت بالتوقيع على اتفاق القاهرة في ماي 1994، والذي شكل إعادة صياغة لبعض القضايا الإجرائية التي تم الاتفاق على مبادئها في اتفاق اوسلو، وكانت تدور حول النقل الأولي للسلطات والمسؤوليات في الضفة الغربية، وقد عرفت هذه الاتفاقية باسم النقل المبكر للسلطات، كانت (إسرائيل) قد احتفظت خلال عملية النقل في غزة وأريحا بالسيطرة على الأمن الخارجي والداخلي(ينظر الملحق رقم 09)، واحتفظت أيضا بموجب هذه الاتفاقية بالسيطرة الكاملة على كل اصناف الأمن و النظام العام[1] ، و انطلقت اتفاقية النقل المبكر للسلطة من ثلاث حيثيات منطقية أساسية :

❶ استمرارالاحتلال(الإسرائيلي)، إذ لم تشهد الضفة الغربية أي تغيير جوهري، مازالت قوانين الاحتلال سارية المفعول، ومازالت ايضا تتمتع بحق النقض (الفيتو) على كل تعديل ممكن للأوامر والاجراءات العسكرية، وعلى عكس الحال في غزة حلت الإدارة المدنية، أما الضفة الغربية فإن الإدارة العسكرية والمدنية كلتيهما لا تزال نشيطتين، وتمارسان وظائفهما الأمنية .

❷ تمتين نظام التمييز العنصري، إذ لم تكتف الاتفاقية بالحفاظ على كيانين ذو مستويين مختلفين من التشريعات، واحد للسكان الأصليين، وآخر للمستوطنين، بل أنها وضعت صيغة قانونية لهما وافق عليها المفاوضون الفلسطينيون، كذلك عززت الاتفاقية هذا الفصل بتشكيل نظام تصنيف تراتبي يتضمن الضفة الغربية وغزة ومنطقة أريحا، المستوطنات، القدس ، و(الإسرائيليون) ، كلها استثنيت من التشريع الفلسطيني ، فيما ظل وضع الضفة الغربية مختلفا ومنفصلا عن وضع غزة وأريحا[2].

---

[1] : **بشارة خضر** ، المرجع السابق ، ص 339 .

[2] : **نصير حسن عاروري** ، المرجع السابق ، ص 152 .

❸ إعفاء (إسرائيل) من كل مسؤولية قانونية، أو التزام أو مديونية أو إهمال حصل قبل نقل السلطة، بمعنى أن أهالي الضحايا المدنيين الذين اغتالتهم القوات (الإسرائيلية) وأصحاب الأراضي المصادرة، لا يستطيعون تحريك شكوى ضدها، لأن المفاوض الفلسطيني منحها صك البراءة، وفي حال صدور حكم ضدها واضطرارها إلى دفعه فإن السلطة الفلسطينية مجبرة على تعويضها عن كامل ما دفعته[1].

وقع الطرفان على الإتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا في 04 ماي 1994 كخطة تفصيلية للمرحلة الأولى، من وثيقة إعلان المبادئ ووضعت آلية للتنفيذ، ورسم الاتفاق حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا، والتي حددت ب 249كلم² أي 68.2 %من مساحة قطاع غزة ومنطقة صغيرة 1.7 كلم² من منطقة أريحا، تمثل 1% من مساحة الضفة الغربية ولم يتجاوز مجموع تلك الانسحابات 1 %من أراض فلسطين.

قضى الاتفاق بنقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية التي حدد الاتفاق بنيتها وآلية تشكيلها وولايتها القانونية، بمعنى ولايتها الإقليمية على قطاع غزة وأريحا باستثناء المستوطنات والمنشئات العسكرية، وشملت ولايتها الوظيفة لجميع السلطات المنقولة وامتدت ولايتها على جميع الأشخاص الكائنين في المنطقتين المذكورتين باستثناء (الإسرائيليين)[2]، وقد قال أوري سافير عن الاتفاق " يتيح لنا في نطاق الحفاظ على الأمن، والسيطرة على المداخل إلى (إسرائيل) وكذلك في الأراضي، وكان هذا الوضع متناقضا تماما طالما أنه، من جهة أولى يتيح لشعب أن يعبر بحرية عن هويته الوطنية، ومن جهة أخرى يجعل حرية تحركه متوقفة على إرادة (اسرائيل)" [3].

وعزز الاتفاق الاقتصادي الموقع عليه في 29-04-1994 الملحق باتفاق القاهرة الانطباع بالاستسلام العام ،طالما أن الفلسطينيين استمروا في التبعية(لإسرائيل) في شأن كل قطاعات النشاط الاقتصادي. واعترف رابين أثناء القائه لخطاب أمام الكنيست* عن الاتفاق " بأنه يعطي (لإسرائيل) سلطة مطلقة في ما يتعلق بالرد على أي تهديد خارجي، وللفلسطينيين سلطة مشترطة في ما يختص بالمواد

---

[1] : **نصير حسن عاروري** ، المرجع السابق ، ص 153 .

[2] : **أحمد هشام محمد غنام** ، المرجع السابق ، ص 125 .

[3] : **نخبة من المتخصصين**، المرجع السابق ، ص 536 .

*الكنيست : الهيئة التشريعية في (إسرائيل) منذ فيفري 1949، ويتكون من مجلس واحد يضم 120عضو لمدة 4 سنوات ، يتم انتخابهم بالتمثيل النسبي حيث يقتصر الترشح للانتخابات على الأحزاب فقط ،وتعتبر البلاد دائرة انتخابية واحدة .ينظر : **عبد الوهاب الكيالي**، المرجع السابق ، ص 173 .

المدنية، إلا أن (إسرائيل) تسيطر على نقاط المرور، وحماية المستوطنات والمستوطنين، ونقل السلطة في بعض المجالات، كمجالات والماء والكهرباء، والاتصالات، وتسجيل السكان ..." [1].

ثانيا– اتفاق طابا (اوسلو 2) 28 سبتمبر 1995: أكد اتفاق طابا على عمومية اتفاق أوسلوالأول، وعلى طبيعة المفاوضات المعقدة على التفاصيل التي استدعت مرارا وتكرارا تدخلات مصرية وأمريكية لإنجاحها، وقد ركز هذا الاتفاق على عملية إعادة الانتشار (الإسرائيلية) خارج المدن والتجمعات السكانية باستثناء مدينتي القدس والخليل وعلى الانتخابات الفلسطينية العامة التي تأجلت إلى عام 1996، وقد تضمن الاتفاق تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق(ينظر الملحق رقم 10) :

- **المنطقة ا:** وتشمل ست مدن فلسطينية هي نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم والجزء الأكبر من مدينة الخليل، وتبلغ مساحتها 3 % من مساحة الضفة الغربية، على أن تتولى سلطة الحكم الذاتي مسؤولية الأمنية فيها [2].
- **المنطقة ب:** تضم 450 قرية وبلدة وتبلغ مساحتها 27 % من مساحة الضفة الغربية، ويقيم فيها نحو 68 % من سكان الضفة الغربية، تتولى السلطة الفلسطينية بواسطة الشرطة مسؤولية النظام العام الى جانب مسؤوليات إدارية ومدنية على أن تحتفظ (إسرائيل) بالمسؤولية الأمنية العليا في هذه المنطقة .
- **المنطقة ج:** تشمل المساحة المتبقية من الضفة الغربية أي نحو 70 % منها، وتضم مستوطنات وقواعد عسكرية (إسرائيلية) ومواقع حيوية واستراتيجية، تتولى السلطة الفلسطينية فيها مسؤولية مدنية محدودة جدا بينما تحتفظ (إسرائيل) بالسيطرة الكاملة على الأرض وكان هذه المنطقة خارج سلطة الحكم الذاتي.

على الصعيد الأمني، ينص الاتفاق على تشكيل قوة شرطة فلسطينية قوامها 12 ألف شخص وتتعاون (إسرائيل) والمجلس الفلسطيني في الكفاح ضد (الإرهاب)، وتشكيل لجان أمن مشتركة وتحريك دوريات مشتركة على الطرق في المنطقة[3]. وقد حمل الاتفاق كذلك موعد انطلاق مفاوضات الوضع النهائي بما لا يتجاوز 04 ماي 1996، وحدد القضايا التي يتم التفاوض بشأنها القدس والمستوطنات، وبعض المواقع العسكرية المحددة واللاجئون الفلسطينيون والحدود والعلاقات الخارجية .

---

[1] : **بشارة خضر** ، المرجع السابق ، 339 .

[2] : **قاسم عبد الستار** ،الطريق إلى الهزيمة (القاهرة : دار الشروق ، 1998)، ص 139 – 140 .

[3] : **موسى إبراهيم** ، المرجع السابق ، ص 81 – 82 .

وقد حمل الاتفاق مزيد من الضغوط والقوة للسلطة الفلسطينية، فما كاد الانسحاب (الإسرائيلي) من مناطق الحكم الذاتي، يحدث حتى بدأت القوات (الإسرائيلية) في عملية إعادة الانتشار، حتى بدت مناطق السلطة الفلسطينية كجزر محاصرة ببحر أمني (إسرائيلي)، حيث كانت السلطة الفلسطينية، تتولي المهام المتعلقة بالسكان وجمع الضرائب ، وأعمال البلدية ، بينما تتولى (إسرائيل) التحكم في مداخل ومخارج القرى والمدن وتطبق عليها حصار أمنيا واقتصاديا، كما سمحت بإجراء انتخابات في موعدها في مطلع 1996، وتضمنت انتخابات مجلس فلسطيني مهمته إدارة شؤون مناطق الحكم الذاتي، وكذلك انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية وتجرى بانتخاب عام مباشر، قاطعت حماس وباقي الفصائل هذه الانتخابات وفازت بها حركة فتح ومؤيديها وانتخبت عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية[1]. تجمدت عملية السلام برمتها مع تولي زعيم الليكود بنيامين نتانياهو رئاسة الحكومة (الإسرائيلية) في 01 جويلية 1996، لكن سرعان ما استؤنفت برعاية الرئيس الامريكي كلينتون بتوقيع الجانبين الفلسطيني و(الإسرائيلي) :

✱ بروتكول حول إعادة الانتشار في الخليل في 15 جانفي 1997 وهو الاتفاق الذي قسم المدينة إلى قسمين يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الابراهيمي، وقسم عربي يشمل الدائرة الأوسع للمدينة، وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن اليهود المقيمين في وسط المدينة، ويقض الاتفاق على انسحاب (إسرائيل) من أربعة أخماس المدينة وانتشار حوالي 400 شرطي فلسطيني في المدينة[2].

✱ اتفاق واي ريفر في 23 اكتوبر1998 والذي ينصرف إلى تسهيل تنفيذ اتفاق أوسلو 2 والاتفاقات الأخرى، وأورد الاتفاق إعادة انتشار القوات (الإسرائيلية) في بعض المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وقيام الأخيرة بترتيبات أمنية تضمن التصدي للمنظمات (الإرهابية) وبناها التحتية في الأراضي الفلسطينية، فضلا عن التنسيق الأمني المشترك لمجابهة مايسمى (بالإرهاب)، وتحدث الاتفاق عن تعديل فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني، ولا سيما تلك البنود التي تتعارض مع ما جاء في رسائل الاعتراف المتبادل بين المنظمة و(إسرائيل)، والملاحظ أنه قد غلب على هذا الاتفاق الطابع الأمني ونجح (الإسرائيليون) في إرساء معادلة جديدة للمفاوضات، تخالف تلك التي أوجدتها صيغة مدريد (الأرض مقابل السلام) وفرض عن ذلك معادلة (الامن مقابل السلام)[3].

---

[1] : **محمد حسن صالح** ، دراسات منهجية ، المرجع السابق ، ص 479 .

[2] : **بشارة خضر** ، المرجع السابق ، ص 372- 373 .

[3] : **أحمد هشام محمد غنام** ، المرجع السابق ، ص 126-127 .

2 – أوسلو وقضايا الحل النهائي

أولا- قضية اللاجئين: يعتبر موضوع اللاجئين من أبرز عناصر القضية الفلسطينية، وقد تم تجاهل هذه القضية على يد أصحاب أوسلو، كما ورد سابقا في المادة الخامسة من إعلان المبادئ التي عملت على تأجيلها، والمادة الثانية عشر التي لم تتحدث عن كافة اللاجئين *، بل ذكرت النازحين**في عام 1967، و نصت على دخول بعض الأفراد بناء على مسميات مثل لم الشمل والحالات الإنسانية، ويشكل اللاجئون عموما نحو سبعة أعشار الشعب الفلسطيني، يجرى تصنيفهم على خمسة قطاعات رئيسية هي[1]:

القطاع الأول: اللاجئون الذين هجروا في سنة 1948.

القطاع الثاني: اللاجئون الفلسطينيون الذين هجروا من بيوتهم للمرة الأولى بعد حرب 1967 من الأراضي الفلسطينية التي أُحلت في تلك السنة ،ويطلق عليهم اسم"النازحين".

القطاع الثالث: يشمل اللاجئين الفلسطينيين من غير لاجئي سنة 1948 و 1967 ممن يتواجدون وخارج الاراضي الفلسطينية سنة 1967 ، وهم غير القادرين على العودة اليها بسبب سحب شهادة الإقامة أو إلغائها او الخوف من العقوبة والاضطهاد في حالة العودة .

القطاع الرابع: المهجرين الداخليين ممن بقوا في المناطق الفلسطينية التي قامت عليها (اسرائيل) في سنة 1948 ، ومنعوا في الوقت نفسه من العودة الى قراهم ومدنهم بعد انتهاء الحرب .

القطاع الخامس:المهجرين في داخل المناطق المحتلة سنة 1967[2] .

وتشير تقديرات أن عدد اللاجئين الفلسطينيينسنة2009 قدر بحوالي 4.74 مليون، في حين تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2009 إلى وجود حوالي 5.63 مليون فلسطيني خارج فلسطين (لاجئين مسجلين أوغير مسجلين في دول الجوار وغيرها)، و1.8 مليون من لاجئي الأراضي

---

*اللاجئون : هم مجموع الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم بفعل عمليات الإرهاب والطرد الجماعي خلال حرب 19948 ، ينظر: **عبد الوهاب الكيالي** ، المرجع السابق ، ص 374 .

النازحون : هم الفلسطينيون الذين نزحوا من الضفة والقطاع إثر حرب 1967 ، ولم يستطيعوا العودة إلى الأراضي الفلسطينية ، ينظر : **عبد الرحمنأبو شمالة وآخرون ، اللاجئون الفلسطينيون قضايا مقارنة (ط1؛ رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ، 2008)، ص 25 .

[1] : **بلال الحسن**، قراءة في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة والغاء الميثاق (ط1؛ لبنان:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2008) ، ص 172 .

[2] : **محسن محمد صالح** ،معاناة اللاجئ الفلسطيني (ط 1؛لبنان: مركز الزيتونة للدراسات، 2010)، ص 33- 34 .

المحتلة سنة 1948 يقيمون بالضفة الغربية والقطاع، بالإضافةإلى نحو 150 ألف مهجر فلسطيني يقيمون في الأراضي المحتلة سنة 1948 نفسها، أي أن العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين هوبحدود 7.58مليون فلسطيني، وهو ما يساوي نحو 69.7% من التعداد الكلي للشعب الفلسطيني البالغ حوالي 10.9 مليون في نهاية سنة2009[1] .

وترفض (إسرائيل) عودة اللاجئين الفلسطينيينإلى ديارهم، لأن ذلك يشكل خطرا ديمغرافيا على التركيبة السكانية في فلسطين، ويهدد ما تسعى إليه يهودية لكيانها الاحتلال ، على الرغم من أن القرار الأممي رقم 194 الصادر في 11-12-1948 (ينظر الملحق رقم 11)، ينص على وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم و عن كل مفقود، أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة[2]، إلا أن (الإسرائيليين) وضعوا جملة من المقترحات لحل تلك القضية و المتمثلة في :

1. رفض الاعتراف بحق عودة اللاجئين والعمل على توطين اللاجئين في الدول العربية.
2. التلميح دائما بأن موضوع اللاجئين يشمل أيضا اليهود الذين غادروا البلدان العربية .
3. عدم تحمل مسؤولية التعويض عن الممتلكات الفلسطينية، وتحميل المسؤولية للجهات الاممية.
4. التمييزبن لاجئي عام1948 ونازحي 1967 وخاصة لجهة السماح بعودة النازحين الفلسطينيين [3] .

وقد قدم قادة الكيان الصهيوني العديد من الدراسات التي تتعلق بموضوع اللاجئين وفهمها لقضيتهم، ويبرز الفهم (الإسرائيلي) في ورقة قدمتها سلطات الاحتلال خلال مؤتمر تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني عام 1994، والذي أعده مركز القدس للإعلام والاتصال، والتي ترفض بشكل مطلق حق العودة أو السماح لأحد بالعودة إلى فلسطين وحصره فقط بالأسباب الانسانية في إطار لم الشمل، حيث ترى بأنه لا يمكنها أن تتحمل مسؤولية تعويض اللاجئين ولابروز هذه القضية، وترى ضرورة إستعاب هؤلاءالنازحين ومنحهم حق المواطنة، بل طالبت الحكومة فريق اوسلو بالتنازل عن ممارسة حق العودة أو المطالبة بهذا الموضوع [4] .

---

[1] : **محسن محمد صالح** ، معاناة اللاجئ الفلسطيني، المرجع السابق ، ص 38 .

[2] : المرجع نفسه ، 96 – 97 .

[3] : **أبو خالد العملة**، انعكاسات اتفاقيات أوسلو على الصراع العربي الإسرائيلي (سوريا: دار التقدم للنشر، 1999) ، ص 08.

[4] : **ياسر درويش**، الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام (فلسطين: جامعة بيرزيت، 2011)، ص 14.

ومما سبق نستنتج أن (إسرائيل) من خلال مفاوضات تصر على عدم التنازل في قضية اللاجئين، واعتمدت على مبدأ المماطلة والمراوغة، أما الطرف الفلسطيني فقد بدأ بالتنازل واستمر في ذلك طيلة فترة المفاوضات لأسباب عدة، فهو لا يملك قوة يفاوض عليها ولا حتى الخبرة والمعرفة الازمة حول قضية اللاجئين.

ثانيا – قضية الاستيطان: تعد قضية المستوطنات (الإسرائيلية) في المنطقة من القضايا الهامة والمعقدة، وما تأجيلها من قبل الكيان (الإسرائيلي) إلى مفاوضات المرحلة النهائية إلا دليل على أن هناك مشروعا (إسرائيليا) يخالف ما اتفق عليه، إذ يوجد في الضفة الغربية والقطاع ما مجموعه 160 مستوطنة يعيش فيها حوالي 120 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية و 4000 في القطاع، واستمرت الحكومات (الإسرائيلية) المختلفة في سياساتها القاضية بتوسيع الاستبطان وفتح الشوارع الالتفافية، وإصدار الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد على الأراضي الفلسطينية وتركز هذا الاستيطان*في منطقة جنوب غرب نابلس ومحيط القدس وداخلها وبلغ عدد المستوطنين عام 2009 إلى 350 الف مستوطن وبناء 39 الف وحدة سكنية جديدة ، وتقسم المستوطنات حسب المعايير (الاسرائيلية) إلى المستوطنات اقتصادية وأخرى أمنية [1]. وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الاستيطانية ازدادت وتيرة منذ تولي بن يامين نتانياهو رئاسة الوزراء والذي يعرف بمشروع الون في 21-03-1997 المتمثل في النقاط التالية :

1. اعطاء الفلسطينيين 45إلى 50% من اراضي الضفة دون أن يمس ذلك بالمناطق لحيوية المهمة والقدس.
2. تفكيك جزء من المستعمرات البعيدة والنائية التي يحولها بقاؤها إلى الجيوب داخل السلطة الفلسطينية .
3. عدم التنازل عن السيادة الكاملة على القدس[2] .

واستمرت حكومات الكيان الصهيوني المتعاقبة في توسعها الاستيطاني دونما توقف في الأراضي الفلسطينية، حيث يرون في ذلك حق طبيعي لهم يجب المحافظة عليه، وعملوا على إبعاده عن طاولة المفاوضات، وقد قامت الاستراتيجية (الإسرائيلية) للتفاوض على استغلال موضع الاستيطان لتحقيق مجموعة

---

*الاستيطان: يقوم على أساس تفريغ الأرض من سكانها الأصليين وإحلال السكان الذين ينتمون لدولة الاحتلال مكانهم ، عبر الوسائل التعسفية والقهرية ،وما يرافق ذلك من مصادرة للأرض دون مراعاة لأي اعتبارات إنسانية أو سياسية أو غيرها. ينظر: **عبد الوهاب الكيالي**، المرجع السابق ، ص 182.

[1] : **محمد خليفة** ، المرجع السابق ، ص 101 .

[2] : **قسم الأرشيف والمعلومات**، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011 (لبنان: مركزالزيتونة للدراسات والنشر، 2012)، ص 13 .

من الأهداف الرئيسية، واستخدام المستعمرات كورقة مساومة بيد المفاوض (الإسرائيلي) وتعتمد استراتيجيتها في هذا المجال على مجموعة من الأسس والركائز أهمها[1]:

- محاولة إيجاد حالة من الغموض والبلبلةحول الموقف (الإسرائيلي) من الاستيطان.
- تأجيل البحث في المستعمرات إلى المراحل النهائية مع عدم تقديم تعهدات بإزالةالمستعمرات .
- العمل على فرض واقع (إسرائيلي) مادي وبشري، مثل توسيع المستعمرات .
- مواصلة عملية الاستيطان ما دامت التسوية النهائية بعيدة المنال .
- التركيز على أهمية المستعمرات في مشاريع التسوية (الإسرائيلية)[2].

ولقد أثر الاستيطان بشكل كبير على الحياة الفلسطينية من الناحية السياسية والأمنية، وأثر على الاقتصاد الفلسطيني في مجالات الزراعة الصناعة والعمالة الفلسطينية، وظهر تأثيرها أيضا على البيئة، كما كانت التأثيرات الاجتماعية للاستيطان واضحة على حياة الفلسطينيين، وفرضت واقعا جديدا في الضفة والقطاع معوقا لبناء الدولة الفلسطينية على حدود 1967 .

وكانت (إسرائيل) تهدف من وراء ذلك إلى هدم البنية (التركيبية) المكانية للعرب الفلسطينيين، وإلى منع الشعب الفلسطيني من أية استمرارية إقليمية سياسية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها ترمي من وراء ذلك إلى إثبات وثائق (بمطالب تمليك) صهيونية لأوسع مساحات ممكنة من الضفة الغربية وتحويلها إلى مناطق استيطانيه يهودية، ويثبت السلوك الاستيطاني في الضفة عدم جدية (إسرائيل) في تحقيق تسوية سياسية، تستجيب للحد الأدنى لمطالب القيادة الفلسطينية، ويكشف أن (إسرائيل) تعمل تحت غطاء التسوية، والمفاوضات لفرض الحقائق على الأرض، من خلال برامج الاستيطان التهويد في الضفة والقطاع وخصوصا في شرق القدس[3].

ثالثا– قضية القدس: لم تكن قضية القدس هي الأخرى ببعيدة عن مخططات (إسرائيل)، وهي كذلك من القضايا التي أجلت إلى مرحلة المفاوضات النهائية، بسبب أبعادها التاريخية والثقافية والقومية، وما للمدينة المقدسة من مكانة سامية لدى المسلمين والمسحيين واليهود في العالم، إلا أن موافقة (إسرائيل) على مبدأ التفاوض حول القدس عدت أول اعتراف رسمي، بأن هذه القضية باتت مطروحة وقابلة للمفاوضات، علما

[1] : **ابو خالد العملة** ، المرجع السابق ، ص 76 .

[2] : **قسم الأرشيف والمعلومات** ، المرجع السابق ، ص 73

[3] : **صالح خليل أبو إصبع وأحمد سعيد نوفل**،الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين دراسة استراتيجية وقانونية (الأردن: دار البركة ، 2011)، ص 57.

أنه لم يجر التفاهم على ما يمكن التفاوض عليه بأية صيغة، فجاء في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اتفاق أوسلو 1993 "على أن مفاوضات الوضع الدائم سوف تبدأ بين حكومة (إسرائيل) وممثل الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية" [1].

وعلى الرغم من موافقة (إسرائيل) على إدراج مسألة القدس ضمن قائمة قضايا الحل الدائم، إلا أنه لم يرد في اتفاق إعلان المبادئ أية نصوص صريحة تلزم الطرف (الإسرائيلي) في شيء، بل ترك البث في تفاصيلها لطرفي التفاوض في حينه كما ورد في الاتفاق ، منذ ذلك الوقت بقيت القدس عرضة لسياسات التهويد (الإسرائيلية) التي تستهدف تغيير معالم هويتها السياسية والقومية والثقافية والحضارية والدينية، ومع ذلك فقد شغل مستقبل القدس في التسوية النهائية كثيرا من المفكرين الأكاديميين والسياسيين واقترحت حلول كثيرة، حاول اصحابها التوفيق بين (الإسرائيليين) والفلسطينيين وتمثل في[2]:

1. **الوثيقة الاولى:** المقدمة من طرف محمود عباس امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ويوسي بلين نائب وزير الخارجية (الاسرائيلية) بيريس، ويتمثل في أن تخضع القدس الشرقية للسلطة الفلسطينية، أما القدس الغربية تخضع للسيادة(الإسرائيلية) .
2. **الوثيقة الثانية:** مقدمة من ميخائيل إتان أحد المسؤولين بحزب الليكود ويوسي بلين في 22 جانفي 1997 ويتضمن ما يلي :
   - تبقى القدس عاصمة موحدة (لإسرائيل) .
   - تمنح الاماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة نظاما خاصا .
   - يحصل الفلسطينيون المقيمون في جوار القدس، في اطار الحكومة البلدية على نظام يسمح لهم بالمشاركة في مسؤولية ادارة معيشتهم فيالمدينة[3] .
3. **الوثيقة الثالثة:** مقدمة من احد المفكرين (الإسرائيليين) دوري جولد وتقوم على اساس استمرار الوضع القائم على اساس سيادة (إسرائيل)، على القدس الموحدة و الاكتفاء بترتيبات يتفق عليها بشأن الاماكن المقدسة الاسلامية .

[1] : **محمود عباس** ، المرجع السابق ، ص 95 .

[2] : **محمد عبد السلام سلامة**، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون واختلال القوى والموازين (ط1؛القاهرة: جامعة عين شمس ، 2003)، ص 520 .

[3] : **طاهر شاش**، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات(ط 1؛ القاهرة: دار الشروق ، 1999)، ص 104-106 .

ولقد وافق الطرف الفلسطيني المفاوض من خلال نصوص اتفاقية أوسلو على مبدأ فصل القدس عن سائر الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، واستطاعت (اسرائيل) تحويلها من أرض محتلة إلى أرض متنازع عليها، وقد عملوا منذ التوقيع على هذه، الاتفاقية على تكثيف العمليات الاستيطانية، بحيث يصعب التخلي عن تلك الاحياء في حالة الدخول في مفاوضات حول الوضع النهائي لاحقا [1] .

وعموما فإن معظم الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة على السواء رفضت أن تكون القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين، بل تتمسك بالسيادة الموحدة على المدينة بأكملها، مدعية بأن المطلب الفلسطيني يعني تقسيم المدينة، وأنها على استعداد أن تقدم ضمانات إلى الفلسطينيين حرية وصولهم إلى الأماكن المقدسة والعبادة فيها .

المبحث الثاني : على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

1- على المستوى الاقتصادي

[1] : **طاهر شاش،** مفاوضات التسوية النهائية ، المرجع السابق ، ص 108 .

استخدمت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) العديد من الأساليب لتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافها، والجدير بالذكر أن تلك السياسة لم تكن وليدة هذا الاتفاق فهي موجودة منذ بداية احتلالها الأراضي الفلسطينية عام 1967، وتعززت وزادت نتيجة لغياب دور السلطة الفلسطينية .

أولا :تأثير السياسة (الإسرائيلية) على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية

❶ **قطاع الصناعة:** واجهت الصناعة الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاق أوسلو صعوبات جمة جراء المعوقات (الإسرائيلية) المتمثلة في :

1 – اقامت العديد من المناطق الصناعية داجل الضفة الغربية وفي القدس، كما نقلت العديد من المصانع إلى الضفة الغربية للتقليص من تكاليف التشغيل ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة [1]، وعدم إحترامها للأنظمة البيئية الخاصة بالتربة وبنوعية الهواء والماء، ولا تراعي القيود المفروضة على الأعمال الصناعية بالشكل المطبق في (إسرائيل)[2].

2 – إغراق الأسواق الفلسطينية بأنواع مختلفة من المنتجات الغذائية والمنزلية والأقمشة، مما أثر سلبا على المنتجات المحلية، التي لم تستطع منافستها، بسبب أن الاسعار المنتجات الفلسطينية أكثر كلفة من المنتجات (الإسرائيلية)، ألحق ذلك دمارا كبيرا على الصناعة الفلسطينية مثل صناعة الأحذية في الخليل ونابلس وصناعة النسيج في بيت لحم[3].

وتظهر دراسة أعدها اتحاد الصناعيين في قطاع غزة، انهيارا حادا في قطاع الصناعة، ذلك أن 87% من المواد الخام تأتي من (إسرائيل) و60.5% من المؤسسات الصناعية لا تملك ترخيص للتصدير (إلى الدول العربية)، حيث تناولت هذه الدراسة 1909 أن الصناعة المحلية توظف 1231 عامل مقابل 800 الف نسمه. زيادة على ذلك تشجيع الصناعة داخل المستوطنات من خلال الإعفاءات الضريبية واستغلال اليد العاملة الرخيصة، ما جعل منتجاتها أقل تكلفة مقارنة بالمنتجات الفلسطينية، ما سهل رواجها في الأسواق الفلسطينية، وكساد للصناعة المحلية، وهو الشيء الذي أدى إلى أضرار وخسائر فادحة في

---

(1) : **قسم الأرشيف والمعلومات** ، المرجع السابق ، ص 45 .

(2) : **سميح فرسون** ، المرجع السابق ، ص 581 .

(3) : **حنان ظاهر محمود عرفات،** أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاساته على التنمية السياسية (رسالة ماجستير منشورة)، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ، 2005 ، ص 70 .

الاقتصاد الفلسطيني، وإلى إغلاق الكثير من المصانع ، وتحويل عمالها إلى عاطلين عن العمل، وتحول بعضهم إلى البحث عن عمل بأجور زهيدة داخل المستوطنات[1].

3 - كثرة الحواجز التي تفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية لدى الشعب الفلسطيني، فهي تمنع تنقل البضائع والأشخاص أسفرت عن خسائر في القطاع الصناعي .

وعموما يمكن القول بأن الاقتصاد الفلسطيني عانى الكثير من السياسة (الإسرائيلية) التي عملت إلى ربطه بالاقتصاد (الإسرائيلي)، حيث أن وزارة الاقتصاد الفلسطيني قدرت في تقرير لها أصدرته عام 2010، أن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الاحتلال قدرت ب 6.897 مليار دولار، وتعادل هذه الخسائر الناتجة عن القيود على قطاع المياه بلغت ب 1.9 مليار دولار ونتيجة الحصار على قطاع غزة 1.9 مليار دولار، والقيود على الموارد الطبيعية 1.8 مليار دولار، وعلى حرية التنقل 184 مليون دولار وخسائر قطاع السياحة في البحر الميت بلغت 143 مليون دولار والقطاع الزراعي ب 138 مليون دولار خسائر[2].

❷**قطاع الزراعة:** قامت السلطات (الإسرائيلية) بضرب قطاع الزراعة بتخفيض الأسعار والسيطرة على المصادر المائية، والقضاء على الإنتاج النباتي من الأشجار والخضروات والحبوب، كما تم إضعاف البنية التحتية للزراعة من خلال مسألة شق الشوارع الالتفافية على حساب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وأغلقت مساحات أخرى من الأراضي بحجج أمنية، ما أدى إلى خسائر فادحة نتيجة فقدان المزارعين لأراضيهم وصعوبة الوصول إليها، كما أغرقت الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها وبأسعار منخفضة بغية القضاء على الإنتاج الفلسطين ، إضافة إلى سياسة قلع الأشجار حيث أقدمت على قلع ما يقارب مليون شجرة مثمرة خلال سنة2000 وجرفت حوالي 22 ألف هكتار مزروعة[3].

نتيجة شق الطرق الالتفافية وتوسيع المستعمرات، هذه الإجراءات نتج عنها تقسيم قطعة الأرض الواحدة إلى جزئين، حيث أصبحت لا تصلح للزراعة إضافة إلى الضخمة من الصخور التي دمرت مساحات واسعة من الأراضي المحاذية لها، كما أن مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية القريبة من المستوطنات

---

[1] : **حسين أبو شنب** ، المرجع السابق ، ص 154 .

[2] : **قسم الأرشيف والمعلومات** ، المرجع السابق ، ص 43.

[3] : المرجع نفسه ، ص 44 .

لم تعد صالحة للزراعة بسبب استخدامها كمكبات للنفايات والمخلفات الصناعية سواء السائلة أو الصلبة ، دون مراعات الأضرار الواقعة على الأرض و المواطنين[1]

– إضافة إلى مياه المستوطنات العائمة، حيث أن كثيرا من هذه المياه ينساب داخل الأراضي الفلسطينية، ما يؤدي إلى تدمير المحاصيل الزراعية، إضافة إلى الأضرار البيئية الكبيرة على التجمعات الفلسطينية، كما أقدمت سلطات الاحتلال إلى نقل المصانع التي تحدث تلوثا إلى مناطق في الضفة مثل صناعات المبيدات و الأسمدة، كما أنشأت بشكل غير مشروع سبع مناطق صناعية تنتج فضلات صناعية تلوث الأراضي الفلسطينية[2].

– كما أن معظم المستوطنات أقيمت على خزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية والقطاع، حيث تهيمن (إسرائيل) على 80% من المياه الجوفية الفلسطينية، ما سمح لها باستغلال 500مليون متر^3 من المياه وهذا أثر سلبا على الزراعة الفلسطينية، وعلى المتطلبات اليومية للفلسطينيين من المياه، لأن سلطة مياه (إسرائيل) تسيطر على معظم الآبار الموجودة في الأراضي المحتلة وهي تفرض قيودا على وصول المياه إلى أراضي السلطة، وتستغل ما نسبته 68% من المياه منها 12% تمد به سكان المستوطنات والباقي تسحبه إلى داخل فيما يستغل الفلسطينيون ما نسبته 32% فقط [3].

حسب تقديرات البنك الدولي ، فإن هنالك إمكانية لزيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي بحوالي 10% وإيجاد 110 ألف فرصة عمل في حال حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية من خلال زيادة المساحة الزراعية المروية إلى 700 ألف هكتار بدلا من 420ألف هكتار ، وتقدر قيمة الخسائر التي ألحقت بالقطاع الزراعي في الضفة والقطاع نتيجة الاعتداءات المتكررة حوالي 400مليون دولار [4].

---

[1] : **بلال محمد صالح إبراهيم** ،الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2010، ص 138 .

[2] : **مروان بشارة** ،فلسطين / إسرائيل سلام أم فصل عنصري الاحتلال والمقاومة والمستقبل (لبنان: دار الكتاب العربي ، 2003)، ص 165 .

[3] : **بلال محمد صالح إبراهيم** ، المرجع السابق، ص 141 – 142 .

[4] : **قسم الأرشيف والمعلومات** ، المرجع السابق ، ص 44 .

لذا عمدت (إسرائيل) إلى إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تضمن لها حريةالتصرف المطلق في المياه الفلسطينية، منها القرار الصادر في 07 جوان 1997، على أن المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها هي ملك (لإسرائيل)[1].

❸ **قطاع التجارة:** من الواضح أن الممارسة (الإسرائيلية) ضد قطاع الزراعة والصناعة انعكس بدوره على قطاع التجارة، ويتضح من خلال ذلك أن سلطات الاحتلال ركزت بشكل متوازي في جهودها في تدمير التجارة مع الصناعة والزراعة.

فقد عملت (إسرائيل) على تعزيز وترسيخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني (بإسرائيل)، وذلك من خلال فرض سيطرتها على التجارة الخارجية الفلسطينية، ومحاولة توجيه وتركيز الصادرات الفلسطينية إلى (إسرائيل)، بالتزامن مع فرض المزيد من القيود والمعيقات أمام محاولات تصدير المنتجات الفلسطينية إلى أطراف أخرى، وقد قامت (إسرائيل) بوضع مجموعة من العراقيل أمام الاستيراد الفلسطيني المباشر من الأسواق الخارجية [2]، مما أدى إلى إغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات (الإسرائيلية)، وبذلك يكون الخيار (الإسرائيلي) هو الخيار الأفضل بالنسبة للفلسطينيين، ومن ثم تقوم (إسرائيل) بدورها بممارسة عمليات الابتزاز الاقتصادي للحصول على مزيد من التنازلات والمكاسب السياسية على حساب حقوق الفلسطينيين المشروعة، وهذا أدى إلى تحول في التجارة الفلسطينية لصالح (إسرائيل)، وقد أصبحت بذلك الأراضي الفلسطينية ثاني أكبر سوق استيراد للسلع (الإسرائيلية)، وازداد بذلك العجز في الميزان التجاري الفلسطيني وصل إلى40 % [3] .

ومع بداية المرحلة الانتقالية وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، وأهمها اتفاقية باريس والتي أدت إلى تكريس التبعية الاقتصادية (لإسرائيل)، على الرغم من منح هذه الاتفاقية السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات، إلا أنها لم تستغلها لتحرير اقتصادها بل زادت من تبعيته، ويرجع ذلك العجز إلى جملة من العوامل [4]:

---

[1] : **قسم الأرشيف والمعلومات** ، المرجع السابق، ص 45 .

[2] : **نصر عبد الكريم** ، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية (لبنان: دار الإسكوا للنشر، 2004)، ص 04.

[3] : المرجع نفسه ، ص 06 .

[4] : **عبد المعطي زعرب** ،التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية ، دائرة الإحصاء (رام الله: وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2005)، ص 04 .

1 – تحكم (إسرائيل) بالمعابر والمنافذ الحدودية .

2 – الاغلاقات المستمرة أدت إلى خسائر بالصادرات الفلسطينية إلى الخارج.

3 – انعدام وجود الاستقرار السياسي كان له أثر كبير على عدم استقرار الاقتصاد الفلسطيني وضعف الاستثمار .

4 – الاتفاقيات المبرمة مع (إسرائيل) كانت عائقا أمام السلطة، في عدم إبرام اتفاقيات مع دول أخرى، كإتفاقية باريس التي كان لها أثر سلبي على التجارة الخارجية، وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد (الإسرائيلي)، وكانت سببا في ضعف العلاقات التجارية الفلسطينية الدولية و خاصة العربية منها [1].

ثانيا : الإجراءات (الإسرائيلية) ضد الاقتصاد الفلسطيني

مارست (إسرائيل) أشكالا عديدة من الممارسات ضد الاقتصاد في الأراضي المحتلة، وهدفت من وراء إلى ترسيخ مبدأ التبعية الاقتصادية وإضعاف البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، ومن أشكال هذه الممارسات ما يلي :

1 – تعطيل الطاقات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية .

2 – استمرار (الإسرائيليين) في اغتصاب الأراضي الفلسطينية، والعمل على تهويدها من أجل إفراغ تلك المناطق من السكان، مما يسهل عليها عملية السيطرة دون أية ضغط.

3 – استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية وتوجيهها لخدمة الاقتصاد (الإسرائيلي) .

4 – استغلالها للمستحقات المالية التابعة للسلطة الفلسطينية الموجودة في البنوك (الإسرائيلية)، وتحويلها لخدمة اقتصادها واستغلالها في المشاريع التنماوية [2].

5 – العمل على تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، والعمل على تقطيع أواصل الضفة والقطاع، مما أعاق حرة التجارة الداخلية بينهما .

---

[1] : **عبد المعطي زعرب** ، المرجع السابق ، ص 06 .

[2] : **قيس عبد الكريم وآخرون،** خمس سنوات على اتفاق أوسلو (ط1؛ سوريا: دار التقدم العربي للصحافة ، 2002)، ص 70 – 72 .

6– فرض الضرائب الباهظة والرسوم العالية على المنتجات الفلسطينية الموجهة إلى الأراضي المحتلة.

7 – سياسة الاغلاقات وعواقبها سواء كانت لأسباب أمنية أم سياسية، أدت إلى تقييد حركة العمال الفلسطينيين ووصول السلع الفلسطينية إلى السوق (الإسرائيلية)، فقد أدت تلك السياسية خلال سنوات الثلاث الأولى من التوقيع على الاتفاق، إلى خسارة الفلسطينيين حوالي مليار دولار وهبوط الدخل الفردي والناتج المحلي الإجمالي بنسبة 36 %، كما تسببت أيضا في ارتفاع معدل الفقر العام إلى 36 % [1].

8 – خفض في عدد التصاريح التي تمنحها سلطات الاحتلال إلى العمال الفلسطينيين للعمل داخل الأراضي المحتلة، أدى إلى هبوط في عدد العاملين في (إسرائيل) من 16 ألف عامل سنة 1992 إلى 28100 عامل سنة 1996، فانخفض ما يكسبه العامل الفلسطيني والذي يمثل 25% من أجل الناتج القومي سنة 1992 ليصل إلى 8 % سنة 1995 [2].

9 – عدم السماح بالموافقة على إقامة مشاريع اقتصادية فلسطينية، وقد اضطر أصحاب المشروعات التي وافق (إسرائيل) عليها، إلى الانتظار سنوات حتى يحصلوا على تراخيص رسمية لمزاولة نشاط هذه المشاريع .

10 – عدم تخصيص أموال الضرائب التي كانت تحصلها من الفلسطينيين، لتمويل موازنة التنمية الاقتصادية الفلسطينية في أراضي الحكم الذاتي، بل خولت هذه الضرائب والرسوم إلى موازنتها الخاصة[3].

2– على المستوى الاجتماعي: استخدمت (إسرائيل) العديد من الوسائل لتدمير البنية الاجتماعية منها:

أولا : الإجراءات (الإسرائيلية) ضد البنية الاجتماعية

---

[1] : **أديب ديمتري**، وهم السلام (ط1؛ سوريا: دار كنعان ، 2006)، ص42 – 43 .

[2] : **سميح فرسون**، المرجع السابق ، ص 555 .

[3] : **محمود حسين جمعة**، << مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني>>، مجلة السياسة الدولية، مجلد40، العدد 119، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (افريل 1995)، ص 174 .

1 – منع التواصل الاجتماعي: أسهمت السياسة (الإسرائيلية) في تمزيق التواصل الاجتماعي للفلسطينيين، فالحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة والتصاريح اللازمة لاجتيازها، حولت الأراضي الفلسطينية إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض، نتج عن ذلك غياب بعض الأفراد عن منازلهم ومنعهم من الاجتماع مع أسرهم، مما أسفر على تقطيع أواصل بعض الأسر، دفع بعضها إلى تغير مناطق سكناهم، الأمر الذي أدى انقطاع هذه الأسر عن محيطها الاجتماعي، ودفعها إلى الاندماج في محيط قد يكون غريب عليها (عادات، تقاليد) [1].

هذا بالإضافة إلى الطرق الالتفافية التي فصلت التجمعات السكنية الفلسطينية عن بعضها البعض، و التي أنشأتها سلطات الاحتلال لخدمة مستعمراتها في الضفة وتسهيل التواصل بينها، كما كان لجدار الفاصل الأثر الواضح في قطع التواصل بين الفلسطينيين حيث عزل 733كلم^{2}من الأراضي و 138 قرية فلسطينية بمحاذاة الجدار في الضفة، وعزل 29 تجمعا فلسطينيا بالكامل غرب الجدار، الأمر الذي سيتعين على الفلسطينيين عبور نقاط التفتيش ليتسنى لهم الوصول إلى التجمعات الرئيسية حيث الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها[2].

2 – البطالة: منذ الاحتلال(الإسرائيلي) للضفة والقطاع عام 1967 تولت إدارة الاحتلال السياسة الاقتصادية بصورة حصرية داخل الأراضي المحتلة، انتهجت من خلالها سياسة عدم التطوير في الاقتصاد الفلسطيني ونشر أيضا التخلف بين السكان، وزادت من تلك الإجراءات خاصة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو 1993، وفي إطار هذه السياسة امتنعت (إسرائيل) عن أي محاولة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، أدى ذلك إلى انتشار البطالة بين صفوف المجتمع الفلسطيني [3]، فالبطالة التي كانت في الثمانينات في حدود 10%، أصبحت بع التوقيع إلى أكثر من 40 %في الضفة أما في القطاع بلغت 60 %، أدى ذلك إلى تدمير مقومات النشاط الاقتصادي وتقليص مصدر دخل الفرد[4]، وعدم قدرة المرافق الاقتصادية استيعاب تزايد القوى العاملة، بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وفي المقدمة اختلال القاعدة الإنتاجية وتدني مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة.

---

[1] : **فضل مصطفى النقبي و نصر عطياني**، واقع ومستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية (رام الله: معهد ماس لأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2003)، ص 05 .

[2] : **قسم الأرشيف والمعلومات**، المرجع السابق، ص 54 .

[3] : **قيس عبد الكريم**، المرجع السابق ، ص 75 .

[4] : **سميح فرسون** ، المرجع السابق ، ص 501 .

وعموما أثرت البطالة على احتياجات الشعب الفلسطيني كالرعاية الصحية، كما وولدت أيضا ضغوطا اقتصادية معيشية ونفسية على الأسرة والمجتمع، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة المشكلات الاجتماعية، وتنامي ظاهرة الهجرة التي تسببت في تفريغ الأرض من سكانها، بحثا عن وسائل للعيش، وكان ذلك من أهم الأهداف التي سعت (إسرائيلي) إلى تحقيقها.

3- هدم المنازل وطرد الفلسطينيين: قامت سلطات الاحتلال بحملة ممنهجة لهدم منازل الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، مع التركيز على شرقي القدس وقد صعدت من حملتها هذه خاصة بعد التوقيع على اتفاق طابا 1995 أو بما يعرف بأوسلو إثنان، وبخاصة تلك الواقعة في المناطق المصنفة بمناطق "ج" ، والتي تخضع للسيطرة (الإسرائيلية) الكاملة [1].

وأظهرت دراسة صادرة عن دائرة العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، أن سلطات الاحتلال قامت بتدمير ما يقارب 23100 منزل فلسطيني في إطار سياسة التهجير والتطهير العرقي الذي تمارسها (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني، وأسفرت تلك السياسة عن تشريد مايزيد عن 170 ألف فلسطيني أصبحوا من دون مأوى. واستخدمت سلطات الاحتلال هذه السياسة تحت عدة ذرائع وحجج مختلفة تمثلت في:[2]

1 – البيوت على أراضي تصنف بأنها خضراء وهي مخصصة لإنشاء حدائق أو محمياتطبيعية .

2 – بحجة الأمن صادرت العديد من الأراضي والعقارات تحت ذريعة الأمن .

3 – التذرع بعدم ترخيص المنازل بأنها غير قانونية أو لا تتطابق مع تنظيم وتخطيط المدينة.

4 – إن البناء مقام على أرض حكومية وشوارع عامة أو أراضي أثرية [3].

التعليم: في إطار سياساتها الرامية إلى تجهيل الشعب الفلسطيني، عملت سلطات الاحتلال إلى حذف المقررات التي ارتأت بأنها غير مناسبة لسياساتها، وطالبت بمنهج تربوي يتناسب مع نصوصها من أجل إحلال السلام، وشرعت في إعداد برامج تدريسية تختصر فلسطين في الضفة والقطاع، وان يكون جبل يونس

---

[1] : **قيس عبد الكريم** ، المرجع السابق ، ص 72 .

[2] : **قسم الأرشيف والمعلومات** ، المرجع السابق ، ص 53 .

[3] : **الزعير هنادي وآخرون،** هدم المنازل في القدس 1967 – 2007 (القدس:الأهالي للنشر، 2007) ، ص 08 .

أعلى جبل في فلسطين، وأن آيات الجهاد لم تعد ضرورية وتلك المتعلقة ببني (إسرائيل) تثير البغضاء وتتناقض مع عملية السلام [1].

وامتد هذا التدخل إلى الجامعات بحيث طلب من الجامعات تدريس مساق حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن تبتعد عن التدريس الذي يهدد عملية السلام، ويبدوا واضحا أن سلطات الاحتلال عملت على حذف كل المناهج التي تتعلق بالمقاومة، واستأصل كل الدروس التي تبرز هوية الشعب الفلسطيني كصاحب للأراضي التي احتلتها (إسرائيل) عام 1948 و 1967[2]. وقد واجه التعليم في الأراضي المحتلة العديد من المشاكل بسبب الصعوبات والمعيقات، التيحالت دون تطويره بسبب سياسات الاحتلال، وقد اتسم التعليم بجملة من الخصائص أهمها:

1- تغيير العديد من المنهاج والكتب الدراسية بحجج أنها تتعارض مع فكرة السلام .

2 – إغلاق العديد من المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية.

3- تغيير العديد من المفاهيم والمصطلحات، وحذف العديد من الموضوعات التي تشير إلى القومية العربية أو الجهاد .

4- حرمان العديد من الطلاب من استكمال دراستهم في جميع الأطوار بسبب الفصل أوالاعتقال أوالإبعاد[3].

وعملت (إسرائيل) من وراء تلك السياسات إلى تحقيق جملة من الأهداف :

1 – تكريس سياسة التوسع الإقليمي وفرض سياسة الأمر الواقع أمام سكان الأراضي المحتلة.

2 – السعي إلى تجهيل الشعب الفلسطيني ، والحد من طموحاته وطمس هويته العربية الإسلامية .

3- تشويه صورة التاريخ العربي والإسلامي، لزعزعة ثقة الشعب الفلسطيني بأمته وتاريخها وحضارتها[4].

المبحث الثالث : على المستوى الأمني

(1) : **قسم الأرشيف والمعلومات** ، المرجع السابق ، ص 54 .

(2) : **حنان ظاهر محمود عرفات** ، المرجع السابق ، ص 69 .

(3) : **جميل نشوان**، التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية(غزة: مطبعة المنارة ، 2003)، ص 262 – 263.

(4) : **قسم الأرشيف والمعلومات** ، المرجع السابق ، ص 55 – 56 .

نجحت (إسرائيل) في توجيه ضربة قوية للعرب من خلال ابعاد الفلسطينيين عن دائرة الصراع العربي (الإسرائيلي)، كما استغلت اتفاق أوسلو لتصفية القضية الفلسطينية، عن طريق توظيفها للقرارات التي صدرت من طرف منظمة التحرير، كرسائل الاعتراف المتبادلة في 09- 09- 1993 وهي الوثيقة الرسمية الأولى التي تعهد فيها عرفات بمكافحة كافة أشكال العنف و الإرهاب، وكذلك المادة الخامسة من اتفاقية القاهرة 04-05-1994 (يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدواني ضد المستوطنات والمنشآت التابعة لها والمنطقة العسكرية)[1].

1- الإجراءات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

➊ **التنسيق الأمني مع الاحتلال** عن طريق الأجهزة الأمنية التي استحدثتها السلطة الفلسطينية حسب إ تفاق أوسلو، من خلال القضاء على الإرهاب ومنع الإرهابيينمن القيام بالأعمال التجريبية، أي على السلطة ملاحقة فصائل المقاومة وزجهم في السجون أو التخلص منهم، حيث أقدمت على اعتقال مئات الأشخاص من حركتي حماس والجهاد وكذلك الجبهة الشعبية، وفق ما نصت عليه اتفاقية طابا أنه لا يحق للسلطة الفلسطينية ملاحقة الذين تعاونوا مع (إسرائيل) سواء بالتحقيق أو المساءلة ،أو الطرد من الوظيفة، وقد أثر ذلك على مسألة الوحدة الوطنية [2].

➋**تتبع أخبار الناس** عن طريق تجنيد الآلاف من الفلسطينية لمراقبة جمهور الشعب الفلسطيني سواء في الضفة أو القطاع، واعتبر ذلك خرقا فاضحا لحقوق الإنسان، فهي تنص على الإكراه وممارسة الرقابة خاصة على الفصائل الفلسطينية، وقد أجبر هذا الجهات الأمنية بالقيام بحملة اعتقالات ضد قادة الفصائل وكل من يعارض السلطة، حتى ولو كان من حركة فتح المسيطرة على السلطة ففي 23 اكتوبر 1998 أقدم رجال المخابرات على مداهمة مكتبا لمنظمة فتح في رام الله، واعتقال أحد الأشخاص بتهمة أنه مطلوب لدى (الإسرائيليين) لارتكابه أعمال تخريبية ضد وسائل النقل التابعة للكيان الصهيوني [3] .

➌ **القيام بدوريات مشتركة:** وفق ما نصت عليه اتفاقية طابا، ولكن ضمن حدود مناطق السلطة الفلسطينية فقط، وقد أثار هذا التصرف الدهشة لدى الفلسطينيين والحيرة والتساؤل، ماذا يعني هذا الأمر في حين أن (إسرائيل) تحتل بلادهم .

---

[1] : **ابو خالد العلمة** ، المرجع السابق ، ص 10 – 11 .

[2] : **عثمان العثمان** ، المرجع السابق ، ص 140 – 141 .

[3] : **نصير حسن عاروري** ، المرجع السابق ، ص 176 – 177 .

❹ **التضييق الإعلامي:** اتخذت السلطة الفلسطينية إجراءات عدة من أجل الحد من حرية الإعلاميين سواء على المستوى المكتوب أو المسموع أو المرئي، حيث أقدمت على إغلاق بعض الصحف كصحيفة الوطن والاستقلال، ومنعت بعض الصحف من الصدور لفترات محدودة مثل النهار والقدس، وقامت أيضا بإغلاق بعض الإذاعات المحلية ومحطات التلفاز، وبررت ذلك في أن هؤلاء الصحفيين يخالفون قوانين النش، لكن الحقيقة أنها أرادت إسكات تلك الأصوات المناهضة للاتفاقيات مع (إسرائيل)[1].

2- مجزرة الخليل 25 فيفري 1994 .

وقعت الحادثة حين دخل مستوطن (إسرائيلي) يدعى باروخغولدشتاني، إلى صحن الحرم الابراهيمي وقت صلاة الفجر وراح يطلق النار عشوائيا، أدى ذلك إلى استشهدا 42 مصلي وقرابة 72 جريح، كانت المذبحة رهيبة وزاد من بشاعتها أنها لم تكن في ساحة قتا . لقد برهنت مذبحة الخليل على مدى ضعف إجراءات الأمنية المتخذة لحماية الفلسطينيين، فقد تمكن القاتل من الدخول إلى المسجد يفترض أنه مأمن، واستطاع أن يحمل معه ترسانة من الأسلحة كافية لقتل وإعطاب عشرات المصلين قبل أن يلمحه أحد الناجين من المذبحة ويرديه قتيلا [2].

وقد أبرزت المجزرة بطريقة مأساوية إحدى نقاط ضعف في إعلان المبادئ، وهي المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، فهذه المجزرة صدمت الرأي العام العالمي وأثارت حفيظة العديد من الدول العربية، حيث حاولت الولايات المتحدة أن تحتوي ردود الأفعا ، حيث أجرت عدة اتصالات مع عدد من الزعماء العرب فقام وزير خارجيتها باتصال مع عرفات وأبلغه تأثر الإدارة الامريكية بالحادثة على المفاوضات ودعاه إلى استكمالها، أما الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حاول أن يصور تلك المجزرة موجهة ضد السلام، وقال بأن الحادثة هي حادثة فريدة لا يمكن تعميمها[3]. كما استنكرت كل من وزارة ، أما مجلس الأمن أدان المذبحة وطلب من(إسرائيل) اتخاذالتدابير اللازمة لحماية المدنيين الفلسطينيين ، كمصادرة الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين (الإسرائيليين)، ويرجو من المشاركين في رعاية عملية السلام، مواصلة جهودهم من أجل إنعاش عملية السلام .

---

[1] : **محمد حسنين هيكل**، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل : سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها (ط2؛ القاهرة: دار الشروق ،1996)،ج3 ، ص 371 .

[2] : **نصر حسن عاروري** ، المرجع السابق ، ص 149 .

[3] : **منير شفيق**، اتفاق أوسلو وتداعياته (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1994)، ص 13 .

3- السياسة العسكرية ضد الشعب الفلسطيني .

شهدت السنوات التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو، بوادر تنبأ بانفجارشعبي ضد سياسة الاحتلال القمعية اتجاه السكان والأرض في فلسطين، حيث أقدمت سلطات الاحتلال الصهيوني إلى الفصل بين الأراضي الفلسطينية مثل غزة وأريحا، وتقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق رئيسية أ وب و ج، وترتب على ذلك الفصل أنه لا يمكن للفلسطينيين تشكيل تجمعات سكنية بالقرب من الأراضي المخصصة لأغراض عسكرية، بينما تسمح بإقامة تجمعات استيطانية يهودية على أساس حمايتها للأغراض العسكرية [1]، وكان لهذه السياسة آثار وخيمة على الشعب الفلسطيني تمثلت في :

- سيحرم الفلسطينيون من التواصل الجغرافي .
- أن المناطق الفلسطينية تصبح خاضعة لحصار عسكري طويل الأجل يقر بشرعية الحكم الذاتي .
- أن هذه السياسة تعمل على قيام دولة فلسطينية مستقبلا [2].

بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة للكيان الصهيوني، نلاحظ أيضا عجز السلطة الفلسطينية على معالجة مشاكل الحياة اليومية للفلسطينيين، والتي تزداد سوءا على سوء، كإخفاقها في إنهاء الاحتلال، أو القضاء على ظاهرة الفساد والمحسوبية، أدى ذلك إلى انتشارالاستياء وخيبة الأمل في أوساط الناس، كما أن حركة الفلسطينيين بين المناطق باتت أكثر تقييدا، نتيجة لكثرة نقاط التفتيش المنصوبة حول المراكز السكانية الفلسطينية وكذلك نظام التصاريح الذي أنشأته قوات الاحتلال، والطرق المخصصة لاستعمال اليهود حصرا. كل هذه الإجراءات أدت إلى فصل تلك المناطق عن بعضها البعض، وهكذا أصبحت حركة الفلسطينيين، ونتيجة لتردي الأوضاع، قرر الفلسطينيون في الضفة والقطاع بأخذ زمام الأمور بأيديهم وذلك عن طريق تفجير انتفاضتهم[3].

❶**الانتفاضة 28 سبتمبر 2000:** كانت بداية انتفاضة الأقصى كرد فعل شعبي على زيارة شارون رئيسحزب كاديما من أكبر الأحزاب المعارضة لحكومة حزب العمل، أحد باحات المسجد الأقصى المبارك ورافقه في هذه الزيارة مئات من رجال الشرطة (الإسرائيلية) [1]، كانت هذه الزيارة الاستفزازية الشرارة التي

---

(1) : **جورج المصري**، غزة ..أريحا تسوية مستحيلة (ط1؛ القاهرة: مركز الحضاري العربي للإعلام والنشر ، 1995)، ص 24 .

(2) : المرجع نفسه ، ص 40 .

(3) : **سميح فرسون** ، المرجع السابق ، ص 584 .

(1) : **إبراهيم الفاعوري**، تاريخ الوطن العربي (ط1؛ الأردن: دار حامد للنشر، 2010)، ص 130 .

فجرت انتفاضة الأقصى من جديد، واعتبر الفلسطينيون ذلك استعراضا للقوة ودعوة للسيطرة على الأماكن المقدسة، ونتيجة لذلك تدفق عدد كبير من المصلين وشرعوا يقذفون بالحجارة يهودا كانوا يصلون تحت الحائط الغربي، قامت شرطة الاحتلال بإطلاق النار على الحشود الفلسطينية[2]، ونتيجة للاستخدام العشوائي لكافة قواتها المسلحة البرية والبحرية والجوية ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي لفت أنظار العالم تجاه مايجري على الساحة الفلسطينية، فانقسم العالم بين مؤيد ومعارض لما يجري داخل الأراضي المحتلة .

جاء رد الولايات المتحدة باعتبارها راعية العملية السلمية في المنطقة، إلى ضرورة ضبط النفس، أما روسيا فناشد الحكومة (الإسرائيلية) على سحب قواتها المسلحة، ووضع حد للإجراءات المفروضة والمقيدة لنقل الأشخاص والممتلكات في الأراضي الفلسطينية. أما الشارع العربيو الإسلامي خرجت العديد من المظاهرات نددت بتلك التصرفات، وشكلت تلك التظاهرات عامل ضغط على الزعماء العرب والمسلمين، ترجمت بعقد قمة عربية في القاهرة بين 12 – 22 أكتوبر 2000 وقمة إسلامية بين 13 –14 نوفمبر 2000، أكدت تلك القمم على ضرورة الدعم المالي و الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية لمجابهة الأوضاع السيئة التي خلفتها دولة الكيان الصهيوني، أما مجلس الأمن أدان تلك العمليات وأصدر قرار رقم 1322، الا انه رفض إرسال قوات أممية لحماية الفلسطينيين[3].

ونتيجة لتردي الأوضاع داخل الأراضي المحتلة، حاولت العديد من الجهات الدولية إيجاد مخرج سلمي لهذا العنف، حيث عمل كل من الرئيس الأمريكي كلينتون و المصري مبارك و الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، على إقناع عرفات وباراك على إجرار لقاء بينهما في 16 أكتوبر من نفس السنة وحضر الاجتماع كل من ملك الأردن عبد الله الثاني وممثل عن الاتحاد الأوربي وخرج المجتمعون بقرار ينهي إلى تشكيل لجنة للتحقيق في الأزمة[4].

وعموما فقد أحدثت هذه الانتفاضة هزة عميقة في الكيان الصهيوني، وإصابته في الصميم خاصة في القاعدتين اللتين بنى عليهما وجوده المادي وهما الأمن والازدهارالاقتصادي، وأخذ العشرات من اليهود يحزمون حقائبهم لمغادرة (إسرائيل)، وما زال الكيان(الإسرائيل) بقيادة أرييل شارون رئيس الوزراء مصرا على قمع الانتفاضة وإلغاء مكاسبها .

---

[2] : **محسن محمد صالح** ، القضية الفلسطينية ، المرجع السابق ، ص 138 .

[3] : **محمد عوض الهزايمة**، القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي (الأردن: دار حامد للنشر، 2010)، ص 488-490 .

[4] : **وليام كوانت**، المرجع السابق ، ص 662 .

❷تكثيف الاستبطان في الضفة والقطاع .

تعرضت الأراضي الفلسطينية المحتلة لأكبرهيمنة استيطانية بعد احتلالها عام 1967 ولا تزال مستمرة، سواء من حيث أعداد المستوطنات أو أعداد المستوطنين، أو مساحة الأرض المصادرة لخدمة الأغراض الاستيطانية بكافة أشكالها، وكل ذلك كان ضمن المخططات الصهيونية بهدف استيعاب أكبرعدد من المستوطنين في الضفة والقطاع، تمهيدا لتهويدها وفرض سياسة الأمرالواقع أمام أية حلول تقض إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

واستمرت (إسرائيل) في توسعها الاستيطاني دونما توقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، على الرغم من توقيع الاتفاقيات الفلسطينية (الإسرائيلية) منذ أوسلو 1993، حيث أن جميع الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة على زيادة المستوطنات، حيث نلاحظ أنه في فترة حكم رابين من 1995 حتى 1998 تم بناء حوالي 15 ألف وحدة سكنية في ضواحي القدس وفي الأراضي التي أحتلت عام 1967، و13 الف وحدة في المستوطنات المجاورة لها ، فضلا عن 3 آلاف وحدة في مواقع أخرى بالضفة، ورفض إزالة أية مستوطنة أثناء فترة حكمه [1]. وعملت سلطات الاحتلال على توفير الحماية العسكرية للمستوطنات بإقامة العشرات من المواقع العسكرية داخل الضفة والقطاع بتشكيل كتل سكانية كبيرة والبناء تدريجيا حول الطرق الالتفافية والمؤدية إلى المستوطنات وتكثيف الاستيطان عليها، لتحويلها إلى حواجز سكانية، وكذلك التوسع على حساب الخط الفاصل بين (إسرائيل) والضفة وتحقيق التواصل بين المراكز والمواقع الاستيطانية التي يتم بناؤها في تلك المنطقة مع المستوطنات المقامة[2]، وضمان أمن المستوطنين وتوفير الاحتياجات العامة للمستوطنات[3] .

ويتضح أن الاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي المحتلة عام 1967، أصبح استيطانا رسميا تشرف عليه الحكومات، ويتم طبقا لأهداف ، وقد يتميز الفكر الاستيطاني لدى الحكومات (الإسرائيلية) باتجاهين: الأول ينطلق من هدف تعزيز الاحتلال وتثبيته ببناء المستوطنات، خاصة في الأماكن الاستراتيجية ويضع

---

(1) : **وليام كوانت** ، المرجع السابق ، ص 662 .

(2) : **طاهر شاش** ، مفاوضات التسوية النهائية ، المرجع السابق ، ص 147 – 148 .

(3) : **صالح خليل ابو اصبع** ، المرجع السابق ، ص 140 – 141 .

الأمن ضمن أولويات سياساته، والثاني: فينطلق من اعتبارات إيديولوجية ودينية قائمة على أساس حق اليهود في أرض(إسرائيل) التاريخية[1] .

خلاصة :

بعيدا عما تحقق لصالح الاحتلال، فإن النتائج على مستوى الفلسطيني كانت أكثر خطورة، وانعكاساتها كارثية ومدمرة، حيث لم تحقق هذه الاتفاقية خطوة واحدة للأمام لصالح الشعب الفلسطيني في أي ميدان من الميادين، بل أدت إلى المزيد من التردي والخطورة في أكثر في جميع المجالات، فمن الناحية السياسية والأمنية أقر بشرعية الاحتلال(الإسرائيلي) للأراضي الفلسطينية و نقل الشرعية إلى جانبه، وجعل أمنه هدفا ومقياسا وواجبا مفروضا على الشعب الفلسطيني، أما من الناحية الاقتصادية فقد تدهورت الأوضاع في كل من مجالي الزراعة والصناعة، كما كانت التأثيرات الاجتماعية واضحة على حياة الفلسطينيين، وفرضت واقعا جغرافيا جديدا في الضفة والقطاع معوقا لبناء الدولة الفلسطينية على حدود 1967 .

[1] : **طاهر شاش** ، مفاوضات التسوية النهائية ، المرجع السابق ، ص 148 .

خاتمة

من خلال دراستنا هذه خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها كالآتي:

- أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتجه إلى التسوية من تلقاء نفسها بل دفعتها إلى ذلك جملة من العوامل منها ما هو داخلي وهو رغبة الطرفين في إنهاء الصراع بينهما وعوامل إقليمية تمثلت في ضعف الموقف العربي مقابل تنامي قوة (إسرائيل)، وأخرى دولية انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الأحادية القطبية، وانفراد الولايات المتحدة بإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بشكل يخدم مصالحها ومصالح حليفتها (إسرائيل).

- تنازل منظمة التحرير عن الكفاح المسلح، الذي كان يعطي للقضية قوة وشرعية وثقل دولي، وهذا من جراء التعهدات التي قدمها عرفات (للإسرائيليين) في الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء إسحاق رابين بأن المنظمة تتخلى عن الإرهاب، وعن أي عمل من أعمال العنف واتخاذ إجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها.

- أن فكرة الحكم الذاتي ليست وليدة اتفاقية أوسلو، بل ترجع جذورها إلى اقتراحات رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بيغين ، لإيجاد حل للصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) في إطار السلام في الشرق الأوسط .

- أن الاتفاقية ما هي إلا طبعة جديدة لاتفاقية كامب ديفيد 1978 ، الاختلاف بينهما يكمن في زمن الاتفاق والأشخاص .

- هذه الاتفاقية كرست الاحتلال الصهيوني في فلسطين ، وأقرت بشرعيته وتحولت نتيجة الاتفاق من ارض محتلة يسري عليها القانون الدولي الخاص بالاحتلال في زمن الحرب ، إلى أرض متنازع عليها بين طرفين

- تجاهل هذه الاتفاقية أهم القضايا وهي قضية اللاجئين والمستوطنات والقدس ، حيث تم تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي التي لم تبدأ إلى يومن هذا ، كما نقلت قضية اللاجئين من قضية سياسية إلى قضية إنسانية ، يتم مناقشتها تحت لجنة رباعية تتكون من فلسطين ومصر والأردن و(إسرائيل) ، واعتبار هذه القضية من المشاكل الإنسانية الناتجة عن الحروب العربية (الإسرائيلية).

- إن (إسرائيل) لم يكن في نيتها من وراء الاتفاقية البحث عن السلام، كما أنها لم ولن تعترف بقيام دولة فلسطينية لأن ذلك سيهدد أمنها ووجودها في المنطقة، وما تقوم به من ابرام للاتفاقيات والمؤتمرات ما هو إلا قناع تخي وراءه نواياها وأهدافها الحقيقية، وفي حال قيامها ستفعل المستحيل أن تكون دولة ضعيفة وتابعة لها.

- أن الاتفاقية أحدثت شرخا داخل منظمة التحرير الفلسطينية وضرب وحدة الشعب الفلسطيني، واختصر الشعب في مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة ، وشطب نهائيا حق عودة اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 ، وهو الحق الذي أقرته وتقره كل المواثيق والشرائع الدولية .

- نجاح الكيان الصهيوني من خلال الاتفاقية في تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني ، وتشديد استغلال المصادر الاقتصادية داخل الأراضي المحتلة لخدمة اقتصادها، حتى أصبح اقتصاد تلك المناطق مرتبطا بالاقتصاد (الإسرائيلي) ومعتمدا عليه بصورة أعمق من السابق .

- أن هذه الاتفاقية قطعت أواصل الأراضي الفلسطينية عن طريق تكثيف البؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية وكثرة الحواجز الأمنية .

- استغلال (إسرائيل) هذه الاتفاقية في الانفراد بالشعب الفلسطيني ، وارتكاب أبشع المجازر والممارسات القمعية من قتل وإبعاد وتدمير للمنازل وتهويد الأماكن المقدسة بكافة الوسائل المتاحة لديها .

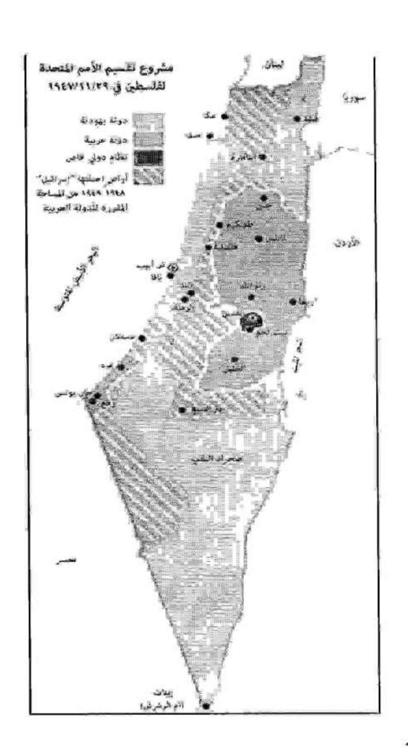
- أظهرت الاتفاقية (إسرائيل) بأنها دولة محبة للسلام، بتوصلها إلى اتفاق مع الفلسطينيين .

وأخيرا نقول أن اتفاقية أوسلو، لم تكن أكثر من تسوية سياسية قد تنجح وقد تفشل، قد يطول فيها أمد الصراع وقد يتغير أسلوبه، ولكن الصراع نفسه قائم وثابت، وهولا يزال الأساس والقاعدة لأنه في حقيقته صراع حول الوجود والأرض .

الـملاحق

الملحق رقم :01

قرار مجلس الأمن 181 [1]



[1] : **محسن محمد صالح** ، القضية الفلسطينية ، ص 61 .

الملحق رقم : 02

قرار مجلس الأمن الدولي 242 [1]

فى ٢٢ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٦٧ ، صوت مجلس الامن على مسودة قرار قدمتها بريطانيا ، واقرها بالاجماع • وفيما يلى نص القرار :

أن مجلس الامن اذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطير فى الشرق الأوسط • واذ يؤكد عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب والحاجة للعمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن •

واذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق •

١ - يثبت أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبداين التاليين كليهما •

※ انسحاب القوات الاسرائيلية من اراض احتلت فى النزاع الأخير •

※ انهاء كل تمسك بصفة المحاربة أو حالة الحرب وايلاء الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة وحقها فى أن تعيش ضمن حدود أمنة ومعترف بها خالية من التهديدات أو أعمال القوة •

٢ - يثبت كذلك الضرورة

(أ) - لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة •

(ب) - لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين •

(ج) - لضمان الحرية الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة باتخاذ اجراءات بما فيها انشاء مناطق مجردة من السلاح •

٣ - يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص ليذهب الى الشرق الأوسط لاقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادىء الواردة فى هذا القرار •

٤ - يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن ، فى اقرب وقت ممكن ، بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص •

---

[1]: **عمر مصالحة**، السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق((ب- ك)، دار الساقي،1992)، ص384 .

الملحق رقم : 03

قرار مجلس الأمن الدولي 338 [1]

إن مجلس الأمن ،

١ - **يدعو** جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة ، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .

٢ - **يدعو** جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه .

٣ - **يقرر** أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

تبنى المجلس هذا القرار ، في
جلسته رقم ١٧٤٧ ، بـ ١٤
صوتاً مقابل لا شيء كالآتي : ٥

مع القرار : استراليا ، النمسا ، فرنسا ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ، كينيا ، بنما ، بيرو ، السودان ، الاتحاد السوفياتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأميركية ، يوغسلافيا .

[1] : **طاهر شاش،** المواجهة والسلام، المرجع السابق ، ص 353 .

الملحق رقم : 04

نموذج من الأسئلة التي طرحها زنغر في أوسلو [1]

١– هل الحكومة والمجلس جسمان أم جسم واحد؟

٢– ماهو شكل الاشراف الدولي المطلوب ، وهل هو اشراف متفق عليه أو مراقبون دوليون أم غير ذلك ؟

٣– ماهي المدة الفاصلة بين الاعلان والانتخابات ، ستة أشهر أم تسعة أشهر ؟

٤– هل تبحث الملاحق الخاصة بالقدس والنازحين قبل الانتخابات أم بعدها ؟

٥– ماهو وضع غزة بعد الانسحاب ؟

٦– ماهو مفهوم الامن العام ؟ ومن يحاسب الاسرائيلي اذا ارتكب حادثة ضد فلسطيني في الضفة مثلاً ؟

٧– افترض تم الانسحاب من اريحا ، ماذا سيكون وضعها ؟ وما هو مفهومكم ؟

٨– هل يمكنكم الالتزام بجمع السلاح في غزة والضفة؟

٩– هل تلتزمون بتعديل الميثاق؟

١٠– كيف تنظرون إلى اريحا اذا تم الانسحاب منها؟

١١– هل ستكون العلاقة بين الضفة وغزة مركزية ؟

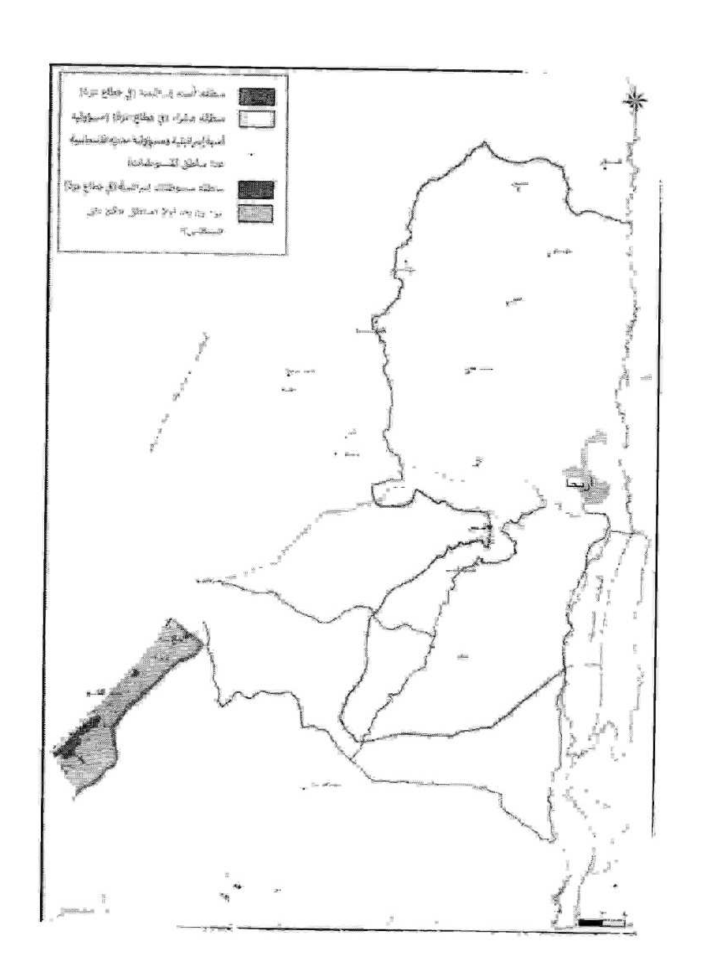
١٢– هل تستطيعون اقناع وفدكم في واشنطن اصدار بيان مشترك ؟

---

[1] **ممدوح نوفل** ، قصة اتفاق أوسلو، المرجع السابق ، ص 351 .

الملحق رقم :05

اتفاق غزة أريحا أولا [1]



[1] : **محسن محمد صالح** ، القضية الفلسطينية ، المرجع السابق ، ص 114.

الملحق رقم : 06

رسائل الاعتراف المتبادلة [1]

الرسالة الأول :

رسالة أبو عمار إلى رابين

فيما يلي ترجمة النص الحرفي للرسائل بين الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين حول اتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل .

٩-٩-١٩٩٢

السيد رئيس الوزراء

إن توقيع اعلان المبادئ مؤشر على مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الاوسط . ومن هذه القناعة فانني اود أن أؤكد على الالتزامات التالية :

تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة اسرائيل في ان توجد بسلام وامان .

تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الامن ٢٤٢ ،٣٣٨.

تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية ان توقيع اعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ،كما يدشن حقبة جديدة للتعايش السلمي الخالي من العنف وجميع الاعمال الاخرى التي تهدد السلام والاستقرار . وبناء عليه فإن المنظمة تنبذ اللجوء إلى الارهاب واعمال العنف الاخرى وسوف تتحمل مسؤوليتها ازاء جميع عناصر وافراد منظمة التحرير الفلسطينية من اجل ضمان امتثالهم ولمنع المخالفات والمخالفين للنظام .

وبالنظر إلى افاق هذه المرحلة الجديدة وتوقيع اعلان المبادئ واستناداً إلى الموافقة الفلسطينية على قراري مجلس الامن ٢٤٢ ،٣٣٨ فإن المنظمة تؤكد ان تلك المواد الواردة في الميثاق الوطني والتي ترفض حق اسرائيل في ان توجد وكذلك بنود الميثاق التي لاتنسجم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة تصبح الآن غير عاملة وليست سارية المفعول . وتبعاً لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستقوم بعرض الامر على المجلس الوطني الفلسطيني من اجل الحصول على الموافقة الرسمية على التغييرات الضرورية في الميثاق الوطني والمتصلة بذلك .

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

[1]: **ممدوح نوفل** ، قصة اتفاق أوسلو ، المرجع السابق ، ص 342 – 345 .

الرسالة الثانية :

رسالة رابين إلى أبو عمار

١٩٩٣/٩/٩

السيد ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

تجاوباً مع رسالتكم المؤرخة ١٩٩٣/٩/٩ أود ان اؤكد لكم بانه على ضوء الالتزامات الواردة في رسالتكم فإن حكومة اسرائيل قد قررت ان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني وان تشرع في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن اطار عملية السلام في الشرق الاوسط.

اسحاق رابين

رئيس وزراء اسرائيل

الرسالة الثالثة :

رسالة أبو عمار إلى هولست
حول التطبيع ورفض العنف

سعادة وزير خارجية النرويج

جوهان جورغن هولست

أود أن أؤكد لكم أن تصريحاتي العلنية ستتخذ المواقف التالية عند توقيع اعلان المبادئ .

على ضوء العهد الجديد الذي ينبئ به اعلان المبادئ فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة في التدابير التي تؤدي إلى التطبيع ورفض العنف والارهاب والاسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الايجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون .

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

١٩٩٣/٩/٩

الملحق رقم : 07

المواد التي طلب إلغائها أثناء المفاوضات بأوسلو من طرف (الإسرائيليين)[1]

المادة (٢) : فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني إقليمية لا تتجزأ .

المادة (٩) : الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة السيادة عليه .

المادة (١٠) : العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها .

المادة (١١) : تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة (٢٠) : يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخي أو الروحي بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها .

المادة (٢١) : الشعب العربي الفلسطيني معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها .

المادة (٢٢) : الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضوياً بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها وعدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها وان إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم .

المادة (٢٣) : دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفاظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستيفاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

---

[1] : **جورج المصري** ، المرجع السابق ، ص 16 – 18 .

الملحق رقم : 08

نص اتفاق إعلان المبادئ [1]

تتفق حكـومة إسرائيـل وفريق منـظمـة التحـريـر الفلسـطينيـة (في الـوفـد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، انه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهـات والصراع والاعتراف المتبـادل لحقوقهـما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول إلى تسـوية سلميـة عادلـة وشاملة ودائمـة ومصالحـة تاريخيـة من خلال العمليـة السيـاسيـة المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادىء التالية:

البند الأول: هدف المفاوضات

- إن هـدف المفاوضـات الإسرائيلية الفلسـطينية ضمن إطـار عمليـة السـلام الشرق أوسـطية هـو، وإلى جانب أمـور أخرى، تشكيـل سلطة فلسطينيـة إنتقاليـة ذاتية، المجلس المنتخب، «المجلس» للفلسـطينيين في الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة لمـرحلة إنتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قـراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ومن المفهـوم أن الترتيبـات الإنتقاليـة هي جزء لا يتجـزأ من العمليـة السلميـة الشاملة، وأن المفاوضـات حول الـوضع النهـائي ستؤدي إلى تطبيق قـراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

[1] : **عمر مصالحة** ، المرجع السابق ، ص 413 – 425 .

البند الثاني: إطار عمل للمرحلة الإنتقالية

- إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الإنتقالية منصوص عليه في إعلان المبادىء هذا.

البند الثالث: الإنتخابات

١ - حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادىء الديمقراطية، سيتم إجراء إنتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ فيه الشرطة الفلسطينية على النظام العام.

٢ - سيصار إلى إتفاقية حول روح وشروط الإنتخابات حسب البروتوكول المرفق كالملحق رقم واحد، بهدف إجراء إنتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

٣ - ستشكّل هذه الإنتخابات خطوة أولية إنتقالية هامة باتجاه الإعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

البند الرابع: الولاية

- ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الإنتقالية.

البند الخامس: الفترة الإنتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

١ - ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ - ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألّا يتعدّى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطّي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

٤ ـ يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية.

البند السادس: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية

١ ـ مع دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو موضح هنا، وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس.

٢ ـ وحالاً بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، اخذين بعين الإعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ستنقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسبما هو متفق عليه وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما هو متفق عليه.

البند السابع

١ ـ سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الإنتقالية «الاتفاقية الإنتقالية».

٢ ـ ستحدّد الاتفاقية الإنتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وستحدّد الاتفاقية الإنتقالية أيضاً سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للبند التاسع المبيّن أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ - ستشمل الاتفاقية الإنتقالية ترتيبات تطبّق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس.

٤ - من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكّل المجلس، ضمن أمور أخرى، سلطة كهربائية فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطة يتفق عليها وفقاً للإتفاقية الإنتقالية التي ستحدّد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ - بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند الثامن: النظام العام والأمن

- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكّل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمّل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند التاسع: القوانين والأوامر العسكرية

١ - سيخوّل المجلس بالتشريع وفقاً للإتفاقية الإنتقالية، في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

٢ - سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية.

البند العاشر: لجنة الإرتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

- من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادىء هذا وأية إتفاقية تالية متعلّقة بالفترة الإنتقالية، وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة إرتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون وقضايا أخرى ذات إهتمام مشترك ونزاعات.

البند الحادي عشر: التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

- إعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق ضمن روح تعاونية، البرامج المشار إليها في البروتوكولات المرفقة كالملحق الثالث والملحق الرابع.

البند الثاني عشر: الإرتباط والتعاون مع مصر والأردن

- سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والإرتباط بين حكومة إسرائيل والفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم. وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر من خلال اتفاقية، ماهية صيغة دخول لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ ومعاً بواسطة الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والخلل وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات إهتمام مشترك.

البند الثالث عشر: إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية

١ - بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ. وليس أبعد من عشية إنتخابات المجلس، سيتم إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى إنسحاب القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر.

٢ - وبإعادة إنتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتبع المبادىء التي تفيد أنه يجب إعادة إنتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.

٣ - سيتم تطبيق تدريجي لتعليمات إعادة إنتشار أخرى إلى مواقع محدّدة وفقاً لتولّي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

البند الرابع عشر: الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

- ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسبما هو مفصّل في البروتوكول المرفق كالملحق رقم اثنين.

البند الخامس عشر: حل النزاعات

١ - سيتم حلّ النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا أو أية إتفاقات متعلقة بالفترة الإنتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الإرتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر.

٢ - يمكن حلّ النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها.

٣ - يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الإنتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق. وإلى هذا الحد، وفور موافقة الطرفين، يشكّل الطرفان لجنة تحكيم.

البند السادس عشر: التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية

- ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعدّدة الأطراف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال» برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملحق رقم أربعة.

*** البند السابع عشر: فقرات مختلفة**

١ - يدخل إعلان المبادىء حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه.

٢ - جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب أن تعتبر كجزء واحد منه.

حرر في واشنطن دي. سي. هذا .... يوم ١٩٩٣

عن حكومة إسرائيل — عن منظمة التحرير الفلسطينية

شهد عليه

الولايات المتحدة الأمريكية — الاتحاد الروسي

الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق
بين
إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

فيما يلي الجدول الزمني المقرّر لتطبيق الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول الحكم الذاتي والذي نشر نصّه في ١٩٩٣/٩/١ في القدس المحتلة.

* يبدأ تطبيق إعلان المبادىء حولْ الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد شهر من توقيعه الذي يتوقع أن يتم خلال الأيام المقبلة في واشنطن في إطار مفاوضات السلام.

* في الشهرين الذين يعقبان دخول إعلان المبادىء حيز التنفيذ يبرم الطرفان إتفاقاً حول إنسحاب القوات الإسرئيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا في الضفة الغربية.

* ما أن يدخل إعلان المبادىء حيِّز التنفيذ تقوم إسرائيل في المقابل بنقل محدود للسلطات إلى الفلسطينيين.

* فور التوقيع على الإتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا تقوم إسرائيل بسرعة ووفق برنامج محدّد بسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويتم هذا الإنسحاب في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر بعد توقيع الاتفاق.

* تجري إنتخابات مُباشرة لإنتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد تسعة شهور على الأكثر من دخول المبادىء حيز التنفيذ وبعد تشكيل المجلس الفسطيني؛ على الحكم العسكري الإسرائيلي الإنسحاب.

* تعيد القوات الإسرائيلية إنتشارها خارج المناطق المأهولة في باقي الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الإنتخابات. وتجري عمليات إعادة إنتشار أخرى للقوات الإسرائيلية في مواقع محدّدة مسبقاً وبشكل تدريجي جنباً إلى جنب مع تولّي الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام والأمن الداخلي.

* تبدأ المرحلة الإنتقالية لخمسة أعوام مع الإنسحاب من قطاع غزة وعن منطقة أريحا.

* تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة في أسرع وقت ممكن وكحد أقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الإنتقالية.

نصوص ملاحق الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي
حول الانتخابات والانسحاب والتعاون الاقتصادي والتنموي

فيما يلي ترجمة عن النص الإنكليزي لملاحق الاتفاق (الفلسطيني ـ الإسرائيلي) الأربعة الذي توصلت إليه إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية حول ترتيبات الحكومة الفلسطينية الانتقالية للحكم الذاتي والذي من المتوقع أن يتم التوقيع عليه في واشنطن حيث بدأت جولة مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية الحادية عشرة.

الملحق الأول
بروتوكول حول روح وشروط الانتخابات

١ ـ يحق لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاقية بين الطرفين.

٢ ـ إضافة إلى ذلك يجب أن تشمل إتفاقية الإنتخابات ضمن أمور أخرى القضايا التالية:

أ) نظام الإنتخابات.

ب) صيغة الإشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية وتركيبتها الشخصية.

ج) القوانين والإجراءات المتعلقة بحملة الإنتخابات وترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام الجماهيري وإمكانية ترخيص محطة تلفزيون وإذاعة.

٣ ـ الوضع المستقبلي للفلسطينيين المشردين الذين سجلوا في الرابع من شهر حزيران ١٩٦٧ لن يتغير لأنهم لن يتمكنوا من المشاركة في عملية الإنتخابات لأسباب عملية.

الملحق الثاني
بروتوكول حول إنسحاب قوات إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ ـ سيتوصل الطرفان ويوقعان خلال فترة شهرين من دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ اتفاقية حول إنسحاب قوات إسرائيلية من قطاع عزة. وتشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة تطبّق على قطاع غزة ومنطقة أريحا عطفاً على الإنسحاب الإسرائيلي.

٢ ـ تنفّذ إسرائيل انسحاباً مبرمجاً وسريعاً لقوات عسكرية إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور التوقيع على إتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وتستكمل خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية.

٣ ـ وتشمل الاتفاقية المشار إليها أعلاه إضافة إلى أمور أخرى:

أ) ترتيبات لانتقال هادىء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية ولإداراتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب) تركيبة وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق ما عدا: الأمن الخارجي، المستوطنات، الإسرائيليين، العلاقات الخارجية ومسائل أخرى متبادلة ومتفق عليها.

ج) ترتيبات تولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المكوّنة من ضباط شرطة مجندين محلياً ومن الخارج (حملة جوازات سفر أردنية ووثائق سفر صادرة من مصر). وأولئك الذين سيشاركون في الشرطة الفلسطينية وهم من الخارج يجب تدريبهم كشرطة وضباط.

د) وجود دولي أو أجنبي مؤقت حسب ما يتفق حوله.

هـ) تشكيل لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأهداف أمنية متبادلة.

و) برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي. يتضمن إنشاء صندوق طوارىء لتشجيع الإستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي ينسق ويتعاون الطرفان بشكل مشترك ومنفرد مع الأطراف الدولية والإقليمية لدعم هذه الأهداف.

ذ) ترتيبات لضمان مرور آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ ـ تشمل الاتفاقية المشار إليها ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بخصوص ممرات:

أ ـ غزة ـ مصر.

ب ـ أريحا ـ الأردن.

٥ ـ المكاتب المسؤولة عن تنفيذ السلطة والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية بموجب الملحق رقم ٢ وبند رقم ٦ من إعلان المبادىء سيكون موقعها في قطاع غزة وفي منطقة أريحا حتى إنشاء المجلس.

٦ ـ إضافة إلى هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير في الفترة الإنتقالية.

الملحق الثالث
بروتوكول التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني
في البرامج الاقتصادية والتنمية

يتفق الجانبان على تشكيل (لجنة إسرائيلية ـ فلسطينية للتعاون الاقتصادي) تركّز عملها من أمور أخرى على ما يلي:

١ ـ تعاون في حقل الماء يشمل (برنامجاً لتنمية الموارد المائية) يعده خبراء من كلا الجانبين ويحدّد أيضاً إجراءات التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لإجراء دراسات وخطط حول حقوق كل جانب في المياه إضافة إلى استخدام عادل للموارد المائية المشتركة على أن يطبّق في المرحلة الإنتقالية وما بعدها.

٢ ـ تعاون في حقل الكهرباء يشمل برنامجاً لتنمية الموارد الكهربائية، ويحدّد أيضاً إجراءات التعاون في إنتاج الموارد الكهربائية والحفاظ عليها وشرائها وبيعها.

٣ ـ تعاون في حقل الطاقة يشمل برنامجاً لتطوير الطاقة. يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خصوصاً في قطاع غزة وفي النقب ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى. ويمكن لهذا البرنامج أيضاً أن يتضمن بناء تجمّع صناعي بيتروكيميائي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز.

٤ ـ تعاون في حقل المال يشمل برنامجاً للتطوير المالي و«برنامج عمل» لتشجيع الإستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك تأسيس بنك فلسطيني للتنمية. .

٥ ـ تعاون في مجال النقل والاتصالات مع إعداد برنامج يحدّد الخطوط العريضة لإنشاء منطقة مرفأ غزة. ويص على إقامة خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل وإلى دول أخرى. إضافة إلى ذلك فإن البرنامج سينصّ على بناء ما هو ضروري من الطرقات والسكك الحديد وخطوط الاتصالات الخ.

٦ ـ تعاون في مجال التجارة بما في ذلك إعداد دراسات و«برامج لتشجيع التجارة» بهدف تشجيع التجارة المحلية والإقليمية وبين دول المنطقة، إضافة إلى دراسة حول إمكانية إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل مفتوحة أمام الجانبين وتعاون في المجالات الأخرى المرتبطة بالتجارة.

٧ ـ تعاون في مجال الصناعة بما في ذلك إعداد «برامج لتطوير الصناعة» تنص على إقامة مراكز إسرائيلية ـ فلسطينية للبحث الصناعي والتنمية وتشجيع على تشكيل.شركات فلسطينية ـ إسرائيلية وتحدد الخطوط العريضة للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والالكترونيات والماس والكمبيوتر وغيرها من الصناعات ذات الأساس العلمي.

٨ ـ برنامج التعاون في حقل العمل وتنظيم العلاقات في هذا المجال وتعاون في المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

٩ ـ خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون. تنص على تنظيم محترفات وندوات إسرائيلية ـ فلسطينية وعلى إقامة مراكز تأهيل مشتركة ومراكز أبحاث وبنوك للمعلومات.

١٠ ـ «خطة لحماية البيئة» تنص على تدابير مشتركة (و ـ أو) منسقة في هذا المجال.

١١ ـ برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الإتصال ووسائل الإعلام.

١٢ ـ أي برامج أخرى ذات اهتمام مشترك.

الملحق الرابع
بروتوكول التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني
في مجال برامج التنمية في المنطقة

١ ـ يتعاون الجانبان في إطار مساعي السلام المتعددة الأطراف للتشجيع على وضع «برنامج تنمية» للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. تطلقه مجموعة السبع (مجموعة الدول الصناعية السبع) ويطلب الجانبان من مجموعة السبع أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية إضافة إلى القطاع الخاص.

٢ ـ يتضمن «برنامج التنمية» شقين:

(أ) «برنامج تنمية اقتصادية» للضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) «برنامج تنمية اقتصادية للمنطقة».

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة يتضمن النقاط التالية:

١) برنامج إعادة تأهيل اجتماعي يتضمن برنامج للإسكان والبناء.

٢) برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والخاصة.

٣) برنامج لتطوير البنية التحتية (ماء وكهرباء ونقل واتصالات الخ..).

٤) برنامج للطاقات البشرية.

٥) برامج أخرى.

ب ـ برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة يمكن أن يتضمن النقاط التالية:

١) تأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢) وضع برنامج ـ إسرائيلي ـ فلسطيني ـ أردني مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت.

٣) البحر المتوسط (غزة) ـ قناة البحر الميت.

٤) مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية.

٥) برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحرك إقليمي للوقاية من التصحر.

٦) ربط الشبكات الكهربائية.

٧) تعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى واستغلالها صناعياً.

٨) برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات.

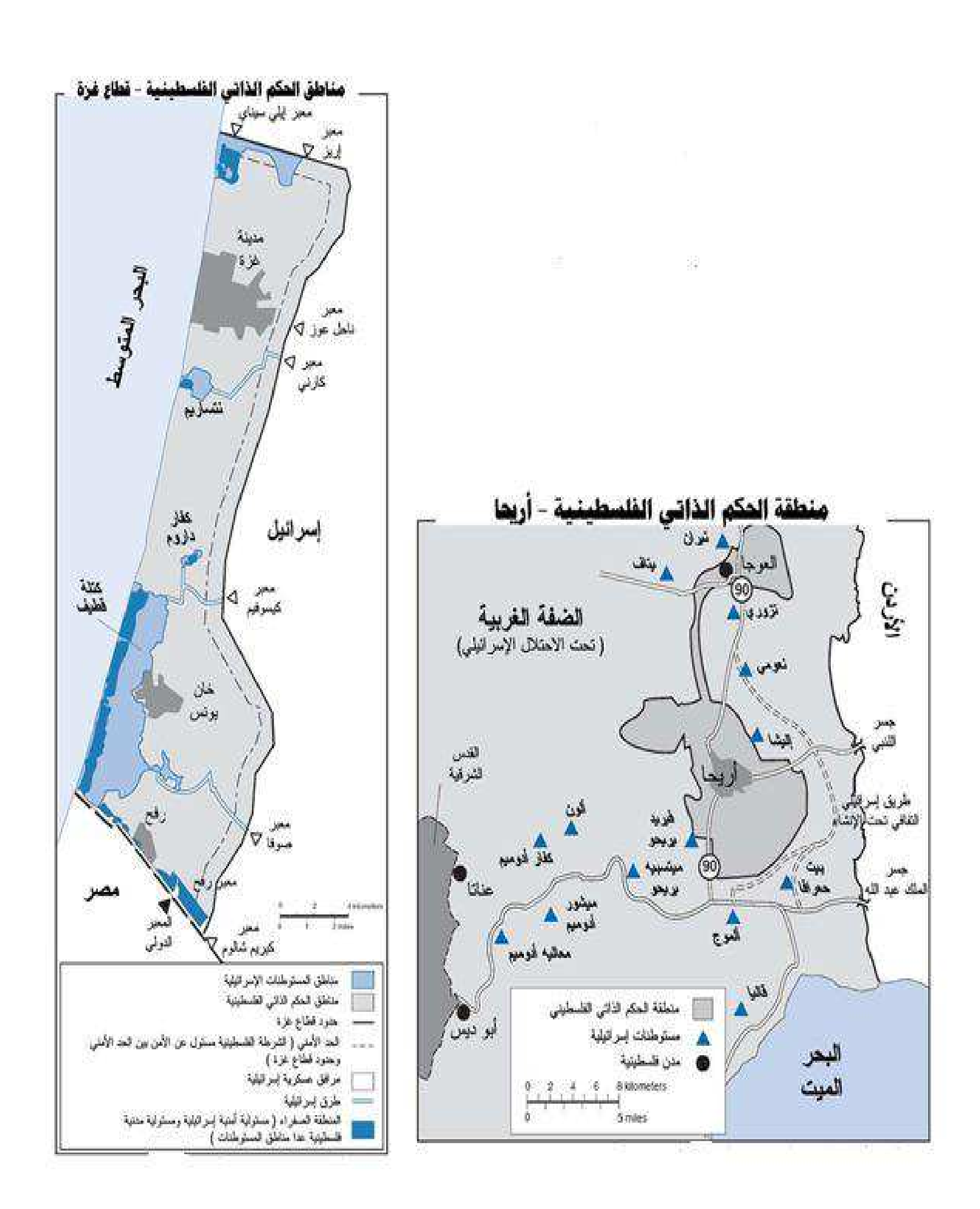
٩) تعاون إقليمي في مجالات أخرى.

٣ - يعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف وينسقان تحركهما بهدف إنجاحها. يحث الطرفان على مواصلة النشاطات بين الجولة والأخرى وعلى إعداد دراسات حول إمكانية تطبيق ما يتم الاتفاق عليه داخل مختلف مجموعات العمل المتعددة الأطراف.

يلي الملحقات الأربعة ثلاث صفحات تتضمن ملاحظات تحدّد نقاط التفاهم والاتفاقات الخاصة بالبنود السابقة.

الملحق رقم : 09

اتفاق القاهرة 1994 [1]

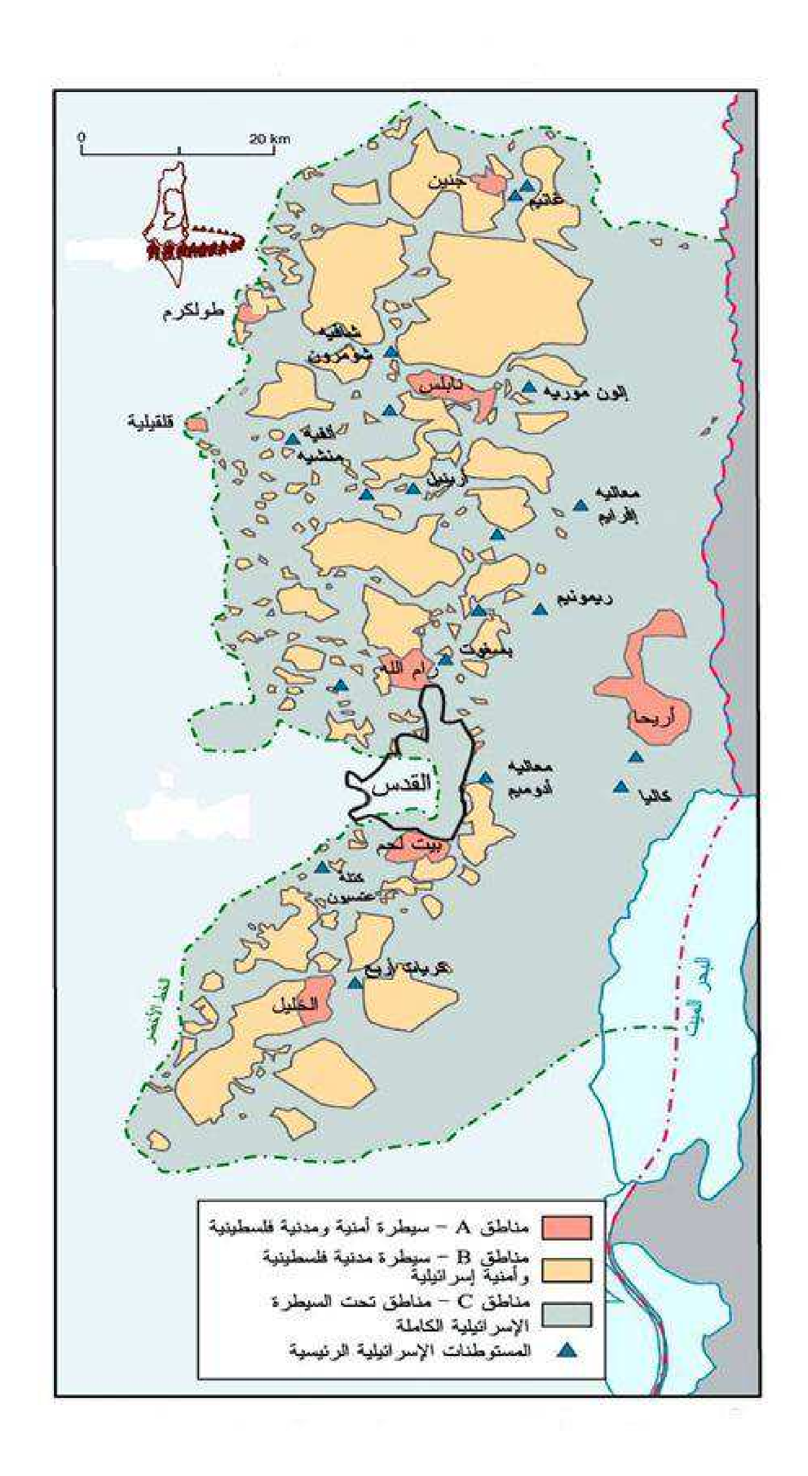


---

[1]: **سميح فرسون** ، المرجع السابق ، ص 480 – 481 .

الملحق رقم : 10

اتفاق طابا (أوسلو 2) 1995 [1]



---

[1] : **سميح فرسون** ، المرجع السابق ، ص 488 .

الملحق رقم :11

قرار مجلس الامن 194 الخاص بعودة اللاجئين

مقتطف من القرار [1]

ان الجمعية العامة،
وقد بحثت الحالة في فلسطين من جديد:

١٠ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل على عقد اتفاقات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي بما في ذلك عقد اتفاقات بشأن الوصول إلى المرافىء والمطارات واستعمال تسهيلات النقل والمواصلات.

١١ ـ تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة في بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادىء القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق مع مدير اغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله مع الهيئات والوكالات المناسبة في منظمة الامم المتحدة.

١٢ ـ تخول لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي

---

[1] : **عمر مصالحة** ، المرجع السابق ، ص 382 .

قائمة المصادر والمراجع

1 - قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

الكتب:

1 - **إبراهيم موسى**، قضايا عربية دولية معاصرة، لبنان ،دار المنهل للنشر،2010 .

2 - **الأزهر محمد خالد**، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 .

3 - **الأحمد عدنان سلمان**، قضايا معاصرة، ط1، الأردن ، دار وائل للنشر ،2005 .

4 - **أحمد رفعت سيد**، رحلة الدم الذي هزم السيف الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحي الشقاقي، ط1، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1997،ج1.

5 - ←رحلة الدم الذي هزم السيف الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحي الشقاقي، ط1، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث ، 1997،ج2 .

6 - **أرشيدات عصام وآخرون**، دراسات القضية الفلسطينية، الأردن، دار الكندي، 1992.

7 - **أبو إصبع صالح خليل ونوفل أحمد سعيد**، الاستيطان الإسرائيلي دراسة استراتيجية وقانونية، الأردن، دار البركة، 2011 .

8 - **بيكر جيمس**، مذكرات السياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرش، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002.

9 - **بيريس شمعون**، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ،الأهلية للنشر،الأردن،1995.

10 - **بشارة مروان**، فلسطين/ إسرائيل: سلام أم فصل عنصري، لبنان، دار الكتاب العربي، 2003.

11- **بريغمان أهرون**، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة سالم سليمان العيسى،سوريا، الأوائل للنشر، 2004

12 - **جبارة تيسير**، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، ط1، الأردن، دار الفرقان للطباعة والنشر، 1992 .

13 – **دانيال جان جورج**، الاتفاقيات العربية الإسرائيلية مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط (دراسة وثائقية)، ط2، لبنان، دار نوبليس، 2002، ج1 .

14 – **ديمتري أديب**، وهم السلام، ط1 ،سوريا، دار كنعان 2006 .

15 – **هاليدي فريد**، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث، ترجمة عبد الاله النعيمي، (ب–ك)، صحاري للصحافة والنشر، 1993 .

16 – **هالتر مارك ولوران إريك**، مجانين السلام، ط1، لبنان، دار الطليعة، 1994.

17 – **الهيئة العامة للاستعلامات**، أجهزة الإعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من 17 – 25 سبتمبر 1993 ، القاهرة، مطابع الرنبو، 1993 .

18– **هيل محمد حسنين**، حرب الخليج أوهام القوة والنص، ط1،القاهرة،مركزالأهراماللترجمةوالنشر،1992.

19 – المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط2، القاهرة، دار الشروق، 1996،ج3.

20 – **هويدي أمين**، أزمة الأمن القومي العربي(لمن تدق الأجراس ؟'!)أزمة الخليج، القاهرة، دارالشروق، 1991 .

21 – **الهزايمة محمد عوض**، القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي ، الأردن، دار حامد للنشر، 2010.

22 – **هنادي الزعير وآخرون**، هدم المنازل في القدس 1967 –2007 ، القدس ،الأهالي ، 2007 .

23 – **وافي أحمد**،اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي،الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1990 .

24 – **زعرب عبد المعطي**، التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية، رام الله، دائرة الإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2005 .

25 – **الزغبي أحمد**، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها،ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1998 .

26 – **حواتمة نايف**، أوسلو والسلام الآخر المتوازن ،سوريا، الأهالي للطباعة والنشر ،1998 .

27 – **الحسن بلال** ، قراءة في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، ط1،لبنان ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008 .

28 – **حسين عدنان السيد**، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات والمعاهدات المصرية الإسرائيلية،ط1، لبنان ،مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1998 .

29 – **حسين خليل** ، التاريخ السياسي للوطن العربي،ط1 ،لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

30 – **الطوق جوزيف الخوري**، الاتفاقيات العربية الإسرائيلية: اغتيال السلام،ط2 لبنان، دار نوبليس،2002 ، ج2.

31 – ←الاتفاقيات العربية الإسرائيلية: التقسيمات الجغرافية للمناطق العربية المتنازع عليها، ط2،لبنان، دار نوبليس، 2002 .

32– ← الاتفاقيات العربية الإسرائيلية : مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط ،ط2، لبنان، دار نوبليس ، 2002 ، ج3.

33–← الاتفاقيات العربية الإسرائيلية: اتفاق غزة أريحا وماذا بعد،ط2، لبنان،دار نوبليس ،2008، ج 1.

34 ← الاتفاقيات العربية الإسرائيلية: اتفاق غزة أريحا وماذا بعد، ط2،لبنان، دار نوبليس،2008،ج 2 .

35 – **ياسر درويش**، الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام، فلسطين، جامعة بير زيت، 2011 .

36 – **ياسين السيد**، **الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية** ،القاهرة ، ميريت للنشر ، 2001.

37 – **يحياوي عبد القادر**،العرب وأسطورة الشرعية الدولية 1919 – 1991، الجزائ، دار هومة، 2003.

38 – **كوانت وليام** ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1994.

39 – **أبو لبدة نظمي،** التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي،الأردن، دار الكندي، 2001.

40 – **لورانس هنري،** اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الاربد،ط2، ليبيا ،الدار الجماهيرية للنشر، 1993.

41 – **ميخائيل سلمان،** فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ،1996.

42 – **منصور أحمد،** الشيخ ياسين شاهد على العصر الانتفاضة، ط1، لبنان ، لدار العربية للعلوم ، 2003.

43 – **المعايطة سميح** ، التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، الأردن، دار البشير للنشر، 1993.

44 – **مصالحة عمر،** السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق ،ط1، لبنان ، دار الساقي ، (ب–س).

45 – **المصري جورج،** غزة..أريحا تسوية مستحيلة،ط1،القاهرة ،مركز الحضاري العربي للإعلام والنشر، 1995 .

46 – **المصري زهير إبراهيم،**اتجاهات الفكر السياسي فلسطين بين الكفاح المسلح والتسوية ،ط1،غزة، مكتبة اليازجي ، 2008 .

47 – مراد محمد، السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت والمتغير الاستراتيجي والمتغير الظرفي ،ط1، لبنان ،دار المنهل ، 2009 .

48 – **نافع أحمد** ، الطريق إلى مدريد ،ط1،القاهرة ، مطبعة الأهرام ، 1993 .

49– **نافع بشير موسى،** الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية ، ط1 ،القاهرة ،دار الشروق ، 1999 .

50 – **النواتي مهيب** ،حماس من الداخل ،الأردن ، دار الشروق، 2002.

51 – **نوفل ممدوح** ، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية (طبخة أوسلو)، ط1، لبنان ،الأهلية للنشر، 1995.

52 – ← الانقلاب أسرار المفاوضات الفلسطيني الإسرائيلي (مدريد – واشنطن)،الأردن ، دار الشروق، 1996.

53 – **نشوان جميل**، التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني حتى السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، مطبعة المنارة، 2003.

54 – **نخبة من المتخصصين**، فلسطين والقضية الفلسطينية،القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2005.

55 – **سافيرأوري**، المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلي الياء، ترجمة بدرعقلي،ط1،الأردن، دار الجليل، 1998.

56 – **سلامة محمد عبد السلام**، الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون الدولي واختلال القوى والموازين ن ط1، القاهرة ،جامعة عين شمس ، 2003.

57 – **بن سلطان عمار**، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية العربية ،الجزائر، طاكسيج كوم ، 2012.

58– **عاروري نصير حسن** ، أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967 ، ترجمة وتقديم منير العكش ،ط1، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.

59– **عباس محمود**، طريق أوسلو ، لبنان ،شركة المطبوعات ، 1994 .

60 – **عباس قاسم خضير**، أزمة الشرق الأوسط ، لبنان ، دار الأضواء ، 2000.

61 – **عبد الهادي زهير**، المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني، الكويت، مكتب الدراسات الاستراتيجية، 2005.

62 – **عبد الكريم نصر**،خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، لبنان، دار الاسكوا، 2004 .

63 – **عبد الكريم قيس وآخرون**، خمس سنوات على اتفاق أوسلو،ط1، سوريا ، دارالتقدم العربي للصحافة، 2002.

64 – **عبد المجيد وحيد،** العلاقات الفلسطينية الأمريكية المواجهة والسلام والاحتمالات الحوار،لبنان، مركز الوحدة العربية ، 1985 .

65 – **عبد الفتاح سميح،** انهيار الإمبراطورية السوفياتية نظام عالمي جديد احادي القطبية، الأردن، دار الشروق، 1996 .

66 –**عبد الفضيل محمود،** اتفاق غزة أريحا (التحديات،المخاط،التداعيات)، ط1،لبنان ،دارالطليعة، 1994.

67 – **عبد الستار قاسم** ، الطريق إلى الهزيمة ،القاهرة، دار الشروق ، 1998.

68 – **العدوان عبد الحليم،** القضية الفلسطينية في المؤتمرات القمة العربية (1946 – 1990) ، ط1،الأردن ، المكتبة الوطنية ، 2009 .

69 – **عكنان أسامة،** إعصار الخليج رياح الشرق تهب على مستقبل العالم دراسة تحليلية في حتمية المنازلة الكبرى، الجزائر، شركة الشهاب، 1991.

70 – **العملة خالد،** انعكاسات اتفاقيات أوسلو على الصراع العربي الإسرائيلي، سوريا، دار التقدم للنشر، 1999.

71 – **عمر حسين حنفي،** حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية ، 2005 .

72 – **أبو عفيفة طلال،** الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1987 – 1997، ط1،القدس، (ب–د)، 1998 .

73 – **العثمان عثمان،** مأزق التسوية السياسية للصراع العربي–الإسرائيلي، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية، 2003.

74 – **الفاعوري إبراهيم** ، تاريخ الوطن العربي ،ط1، الأردن ،دار حامد للنشر ، 2010.

75 – **فرج عصام الدين،** منظمة التحرير الفلسطينية 1964 – 1993، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، 1998.

76– **فرسون سميح**، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عطا عبد الوهاب،ط1،لبنان، مركز الدراسات والبحوث العربية،2003.

77 – **صالح محسن محمد** ، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ،الأردن، دار الفرقان ، 2004.

78 – ——— معاناة اللاجئ الفلسطيني ،ط1، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات 2010.

79 – ——— القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات، 2012 .

80 – **صبح علي**، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 – 1995، لبنان ،دار المنهل، 2006.

81 – **قسم الأرشيف والمعلومات**، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، لبنان،مركز الزيتونة للدراسات، 2012 .

82 – **قرم جورج** ، انفجار المشرق من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956 – 2006، ترجمة محمد علي مقلد، لبنان، دار الفرابي ، 2006 .

83 – **رياض محمود**، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948 – 1978،ط2،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985 .

84 – **رفاعي أحمد محمد** ، ياسر عرفات سيد فلسطين والشهيد الخالد (1929 –2004) تاريخ سياسي لحياته ، غزة ، منصور للطباعة والنشر ، 2005 .

85– **شاش طاهر**،المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة–أريحا، ط1، القاهرة، دار الشروق ،1995.

86– ——— مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات،ط1،القاهرة، دار الشروق، 1999.

87 – **شيندلر كولن، إسرائيل والليكود**، ترجمة محمد النجار ،القاهرة، مكتبة مدبول ، 1997.

88 – **شلبي محمد**،الأردن وعملية تسوية الصراع الإسرائيلي1979–1994،ط1،الاردن،دار الكنوز،2008.

89 – **أبو شمالة عبد الرحمن،** اللاجئون الفلسطينيون قضايا مقارنة، ط1، رام الله،معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2008 .

90– **أبو شنب حسين،**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي(الرأي والرأي الآخر)،ط1،القاهرة،مكتبة مدبولي،1995.

91 – **شفيق منير،** اتفاق أوسلو وتداعياته، لندن ، منشورات فلسطين المسلمة ، 1994.

92 – **تشوسيكي نعوم والأشعر جلبير،** السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة ربيع وهبة، ط1، لبنان، دار الساقي، 2007 .

93 – **الخولي لطفي،** الانتفاضة والدولة الفلسطينية، ط2، القدس،وكالة أبو عرفة للصحافة والنش ،1989.

94 – **خليفة محمد،** السلام الفتاك أشد هولا من الحروب ، ط1،القاهرة، مركز الحضاري العربي، 1995.

95 – **خضر بشارة،** أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حت اليوم، ترجمة منصورالقاضي،ط1،لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،2003 .

96 – **الضرابعة زياد شفقان،** الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق، الاردن، دار حامد للنشر،2004 .

97 – **الغول حلمي عمر،** الانتفاضة ثورة كانون إنجازات وآفاق، ط1، سوريا، مؤسسة عيبل، 1990.

98 – أبو غنيمة زياد، الحركة الإسلامية وقضية فلسطين،ط2، الجزائ، مؤسسة الإسراء، 1996.

الدوريات :

1 – **جمعة محمود حسين** ، "مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي" ، مجلة السياسة الدولية ، مجلد 40 ،العدد 119 ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (أفريل 1995) .

2 – **محمود أحمد إبراهيم،** "اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني قراءة في المضامين والاشكاليات والتطورات المستقبلية"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 39،العدد 117(أكتوبر 1994).

3 – **سليم محمد السيد**، "العرب فيما بعد العصر السوفياتي (المخاطر و التحديات)"، مجلة السياسة الدولية، مجلد34، العدد 108(أفريل 1992).

4 – **عز الرجال عمر**، "القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير"، مجلة السياسة الدولية ،مجلد30 ،العدد99 (جانفي 1990).

5 – **علاونة عاطف كمال**، "آثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 29 ، العدد 98(أكتوبر 1989).

6 – **قمحة أحمد ناجي**، "الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من أوسلو إلى واشنطن"، مجلة السياسة الدولية، مجلد37، العدد 114 (أكتوبر 1993).

7 – **شلبي السيد أمين**، "رؤية يوهان هولست لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية ، مجلد 38، العدد 116(أفريل 1994) .

الرسائل الجامعية :

1– **إبراهيم بلال محمد صالح**، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ، 2010 .

2 – **بحري دلال**، عملية السلام في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد 1991 إلى 1998، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 1999 .

3 – **زعرب حازم محمد عطوة**، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، منشور، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، 2011 .

4– **عرفات حنان طاهر محمود**، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاساته على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2005.

الموسوعات :

1 – **الكيالي عبد الوهاب**، موسوعة السياسة، ج 5، ط 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1999.

2 – **مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر**، الموسوعة العربية العالمية، مج 17 ، ط2، السعودية،1999.

3 – **الخوند مسعود**، الموسوعة التاريخية فلسطين– قبرص ، ج11، (ب– ك) ، لبنان ، 1999 .

التسجيلات السمعية البصرية :

1 – **روان الضامن**، ثمن أوسلو ج1، فيلم وثائقي،قناة الجزيرة الإخبارية ، تاريخ الحلقة 05 – 09 – 2013 ، متاح على الرابط : www.dailymotion.coù/video/x14mo6d- news.

2 – **روان الضامن**، ثمن أوسلو ج2، فيلم وثائقي،قناة الجزيرة الإخبارية ، تاريخ الحلقة 12 – 09 – 2013 ، متاح على الرابط : www.dailymotion.coù/video/x14mo6v-news.

2 – المصادر والمراجع باللغات الأجنبية :

1 – **Endelin Charles** ,LeRêve BriséHistoir deL’echec Du Processus De Paix Procheoiernt 1995-2000,Paris,Fayard,2002.

2- **Gold Dore, Morrison Dianne**,Averting Palestinian unilateralism the international criminal court and the recognition of the Palestnian Authority as a Palestinian state, Jerusalam Center for public affairs,Jerusalam 2010

3- **Mezger Jan,Martin Orth,Christian Sterzing**,This land is our land the West Bank under Israeli occupation,Zed press,London first publhshed 1983

قائمة المحتويات